تراث المسلمين العلمي
في الاقتصاد

الطبعة الأولى

١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

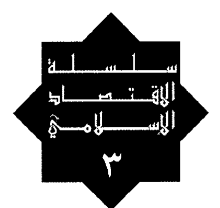


دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث

الإمارات العربية المتحدة -دبي- هاتف: ٣٤٥٦٨٠٨ ، فاكس: ٣٤٥٣٢٩٩ ، ص ب: ٢٥١٧١

الموقع www.bhothdxb.org.ae البريد الإلكتروني irhdubai@bhothdxb.org.ae





تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد

المساهمة العربية العقلانية

تأليف
الأستاذ الدكتور رفعت السيد العوضي

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاحية

نستفتح بالذي هو خير، حمداً لله، وصلاةً وسلاماً على رسوله ﷺ، وعلى عباده الذين اصطفى.

وبعد:

فيسُرُّ دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث أن تقدم للباحثين والقراء كتابها الثالث في «سلسلة الاقتصاد الإسلامي» وهو بعنوان «تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد — المساهمة العربية العقلانية».

وهذا التقديم مقرون بالشكر والعرفان لأسرة «آل مكتوم» حفظها الله، التي ترعى العلم، وتشيّد نهضته، وتحيي تراثه، وتؤازر قضايا العروبة والإسلام، وعلى رأسها **صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد بن سعيد آل مكتوم**، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي الذي أنشأ هذه الدار لتكون منار خير، ومنبر حق على درب العلم والمعرفة، تجدد ما اندثر من تراث هذه الأمة، وتبرز محاسن الإسلام فيما سطره الأوائل، وفيما يمتد من ثماره، مما تجود به القرائح، في شتى مجالات البحوث الإسلامية، والدراسات الجادة، التي تعالج قضايا العصر، وتؤصل أسس المعرفة، على مفاهيم الإسلام السمحة، عقيدة، وشريعة، وآداباً، وأخلاقاً، ومنهاج حياة، مستلهمة الأدب القرآني، في الدعوة

إلى الله على بصيرة ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَـٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾[1].

وكذلك مؤازرة **سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي، وزير المالية والصناعة، والفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي، وزير الدفاع.**

ولا يفوت الدار أن تشكر من أسهم في خدمة هذا العمل العلمي من العاملين بها، وهو:

- **مساعد باحث : الشيخ/ سيد أحمد نورائي**، والذي قام بتصحيح الكتاب وفهرسته، ومراجعة تجارب الطبع والتنضيد.

سائلين الله العون والسداد، والهداية والتوفيق، ونرجو من الله سبحانه وتعالى أن يعين على السير في هذا الدرب، وأن يتواصل العطاء من حسن إلى أحسن.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

دار البحوث

* * *

---

(١) سورة النحل الآية ١٢٥.

تقديم

هذا كتاب يتحدث عن تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد، صدرناه بمبحث تمهيدي تضمن تعريفاً بموضوع الكتاب وأهدافه وغير ذلك، وفي هذا التقديم نقدم أفكاراً تتكامل مع ما جاء في المبحث التمهيدي أو نضيف إليه.

١- عنوان الكتاب: تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد - المساهمة العربية العقلانية.

مقطع [المساهمة العربية] هذا مقطع استدراكي، يدل على أن محاولتنا في هذا الكتاب تقتصر على ما قدمه المسلمون مكتوباً باللغة العربية، لأنها اللغة الأم للمسلمين جميعاً، وإن كان لكثير منهم لغاتهم الأخرى، ولا شك أنهم كتبوا بها تراثاً وفيه ما يتعلق بالاقتصاد.

مقطع [العقلانية] أيضاً مقطع استدراكي، فتراث المسلمين فيه الفقه، وموضوعه الأحكام الشرعية العملية، وكتابنا لم يستهدف العمل على هذا الموضوع، وهذا يعني أننا لا نكتب عن مساهمات لفقهاء مثل أبي يوسف في كتابه الخراج، والماوردي في كتابه الأحكام السلطانية، وابن تيمية في كتابه الحسبة وكتبه الأخرى.

كتابنا يعمل على ما قدمه المسلمون باعتباره تفسيراً عقلياً للموضوع الاقتصادي، وهو ما نسميه الفكر الاقتصادي، ويصبح عند المسلمين نوعان من المعرفة الاقتصادية: الفقه الاقتصادي، والفكر الاقتصادي. وقد شرحنا ذلك بالتفصيل في المبحث التمهيدي.

٢- حركة الإحياء أو النهضة في العالم الإسلامي كانت لها روافدها الكثيرة، رافد منها هو الاقتصاد الإسلامى، ويمكن القول إن الحديث عنه تحت هذا المصطلح بدأ في النصف الثاني من القرن الرابع عشر الهجري (حوالي منتصف القرن العشرين الميلادى). وهذا الرافد قد امتلأ بمساهمات جادة وكثيرة لبعض مفكري أمتنا الإسلامية إسهاماً منهم في حركة إحيائها ونهضتها. وفي سياق هذه المساهمات جاءت كتابات عن آراء اقتصادية في التراث الإسلامي، بعض هذه المساهمات اتجه لدراسة الاقتصاد في فكر عالم من علمائنا القدامى مثل ابن حزم وابن رشد وابن تيمية. وبعض هذه المساهمات اتجه لدراسة الاقتصاد في كتاب بعينه مثل كتاب الخراج للقاضي أبي يوسف، وكتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية للماوردي، وكتاب الطرق الحكمية لابن قيم الجوزية. وهذه المساهمات بفرعيها غطت جوانب في الاقتصاد الإسلامي، ويمكن التعرف عليها في أي ثبت حديث عن الاقتصاد الإسلامي.

وكتابنا عن تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد - المساهمة العربية العقلانية، يحاول أن يضيف جديداً في هذا الموضوع، فهو يعمل على دراسة عطاء المسلمين في الفكر الاقتصادي عبر سلسلة زمنية تبدأ من القرن الثاني الهجري وحتى القرن التاسع الهجري، ومن المعروف أن هذه الحقبة هي فترة عطاء الحضارة الإسلامية، وهذه السلسلة الزمنية تتيح التعرف الصحيح على تراث المسلمين في الفكر الاقتصادي، كما تتيح تقويمه تقويماً مؤسساً على معرفة واقعية.

ونحن إذ نحاول اكتشاف تراث المسلمين عبر هذه السلسلة الزمنية فإنه من المفيد أن نذكر أننا لا ندعي الإلمام بكل تراث المسلمين عبر هذه القرون، وإنما اجتهدنا في اختيار المفكرين الذين نعتقد أنهم يمثلون بفكرهم التطورات الرئيسية في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد - المساهمة العقلانية.

٣- دراستنا لتراث المسلمين في الفكر الاقتصادي لها أهدافها الكثيرة، ومن هذه الأهداف تحقيق [نشأة علم الاقتصاد]: هل نشأ في إطار الفكر الأوروبي كما يقال في كل الكتب التي تدرس الاقتصاد، أو نشأ في إطار الحضارة الإسلامية بعطاء علمائها الذين كتبوا عن الفكر الاقتصادي؟ وهذا الأمر يرقى أن يكون وحده هدفاً مستقبلاً لكتاب بكامله. وسوف تتجه الفقرة الأخيرة من كتابنا هذا مباشرة إلى هذا الهدف.

٤- حرصنا أن يتضمن هذا الكتاب مساهمة المسلمين في موضوعين هما: مساهمة المسلمين في الرياضيات، ومساهمة المسلمين في المؤسسة الاقتصادية. والسبب في ذلك أن علم الاقتصاد في صياغته النظرية الحديثة وظف الرياضيات، فاستهدفنا أن نثبت أن المسلمين لهم مساهمات في الرياضيات التي يمكن أن توظف في الاقتصاد. وبخصوص المؤسسة الاقتصادية فإن اهتمامنا بالكشف عن مساهمة المسلمين فيها سببه أنها تمثل الوعاء الذي يحمل تطبيق الاقتصاد.

٥- دراستنا لتراث المسلمين العلمي في الاقتصاد - المساهمة العربية العقلانية، تستلزم عمل مقارنات مع الفكر الاقتصادي الأوروبي، ولذلك

اخترنا بعض الكتب الأمهات في الفكر الاقتصادي الأوروبي، وبعد اطلاعنا عليها وتحليلنا لها وظفنا ما وجدناه ملائماً فيها لعمل المقارنة المطلوبة بين تراث المسلمين في الفكر الاقتصادي والمساهمة الأوروبية المشابهة، وقد أعطينا اهتماماً خاصاً للمقارنة بين مساهمة ابن خلدون في كتابه المقدمة، ومساهمة آدم سميث في كتابه ثروة الأمم، وقد درسنا جيداً كتاب آدم سميث لأن الأوروبيين يقولون إنه هو الذي أنشأ علم الاقتصاد، ولذلك أعطوا له لقب أبو الاقتصاد. وقد أثبتت دراستنا أن ابن خلدون هو الأحق بهذا اللقب، أي أبو الاقتصاد.

هذه عناصر في التقديم لهذا الكتاب، وهي تتكامل مع ما جاء في المبحث التمهيدي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

أ.د رفعت السيد العوضي

مبحث تمهيدي

١- مصطلح التراث

١-١: كلمة تراث مشتقة من ورث، يقال ورثه ماله ومجده، ويقال ورثت فلاناً صار ميراثه لك. وقال الله سبحانه وتعالى إخباراً عن زكريا ودعائه ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِى وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾[1] أي يبقى بعدي فيصير له ميراثي، قال ابن سيده: إنما أراد يرثني ويرث من آل يعقوب النبوة. ولا يجوز أن يكون خاف أن يرثه أقرباؤه المال لقول النبي ﷺ: «إنا معاشر الأنبياء لا نورث ما تركنا فهو صدقة». وقوله عز وجل ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾[2] قال الزجاج جاء في التفسير أنه ورثه نبوته وملكه[3].

ويقال توارثناه: ورثه بعضنا عن بعض قدماً[4] وروي عن النبي ﷺ أنه: «بعث ابن مربع الأنصاري إلى أهل عرفة فقال: اثبتوا على مشاعركم هذه فإنكم على إرث من إرث إبراهيم»... معنى الحديث: أنكم على بقية من ورث إبراهيم الذي ترك الناس عليه بعد موته[5].

---

(١) سورة مريم، الآيتان: ٥، ٦.

(٢) سورة النمل، الآية: ١٦.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، الجزء ٥٣، دار المعارف، ص ٤٨٠٨.

(٤) المرجع نفسه، ص ٤٨٠٩.

(٥) لسان العرب، الجزء ٥٣، دار المعارف ص ٤٨٠٩.

١-٢: وردت كلمة تراث في القرآن الكريم في قوله الله سبحانه وتعالى: ﴿ وَتَأْكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا ﴾[1] وقد وجهها المفسرون إلى معنى ميراث المال[2].

١-٣: تطلق كلمة التراث في لغة العرب على وراثة المال والحسب والعقيدة والدين، فالتراث الإسلامي هو ما ورثناه عن آبائنا من عقيدة وثقافة وقيم وآداب وفنون وصناعات وسائر المنجزات الأخرى المعنوية والمادية[3].

١-٤: «مصطلح التراث Legacy في الحضارة الغربية يطلق على الموروثات الحضارية والثقافية والدينية، ولا يميز الفكر الغربي بين الدين وبقية الإرث الحضاري، بل هو يتعامل مع التراث على حد سواء بين ما مصدره الإنسان وما مصدره الإله الخالق»[4].

١-٥: في الدراسة التي نقدمها تحت عنوان تراث المسلمين العلمي في

---

(١) سورة الفجر، الآية: ١٩.

(٢) يمكن الرجوع إلى: الزمخشري (أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل، جـ ٤، دار المعرفة، بيروت، ص ٢١١.

(٣) د. أكرم ضياء العمري، التراث والمعاصرة، كتاب الأمة، العدد ١٠، شعبان ١٤٠٥هـ، ص ٢٥.

(٤) المرجع نفسه، ص ٢٩

الاقتصاد سوف ندرس تراث المسلمين الثقافي الذي خلفوه، وذلك في مجال واحد وهو مجال الاقتصاد، ومن المعروف أن تراث المسلمين في مجال الاقتصاد تتعدد فروعه ولأجل تحديد نوع التراث الاقتصادي الذي نستهدف البحث عنه فإننا نحتاج لمناقشة مفردة أو مصطلح آخر في العنوان وهو مصطلح «علم».

٢- مصطلح علم:-

في هذه الفقرة نحاول تعريف مصطلح «علم».

٢-١: علم لغة تعني: عرف، يقال علم فلان الشيء: عرفه، وفي القرآن الكريم: ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾(١). ويقال علمت العلم نافعاً. أعلم فلان الخبر: أخبر به. علّم له علامة: جعل له أمارة يعرفها. علم فلاناً الشيء: جعله يتعلمه. تعلّم الأمر: عرفه وأتقنه(٢).

واصطلاحاً يعرف العلم بتعاريف متعددة، سبب هذه التعددية في التعاريف هو أن أي متخصص في علم من العلوم عندما يعرف العلم فإنه يعكس ثقافته التخصصية في هذا التعريف. وفيما يلي بعض هذه التعاريف.

- العلم هو: إدراك الشيء أو المعنى على ما هو عليه في الواقع(٣). هذا التعريف قاله المناطقة ويعكس ثقافتهم.

- عرف العلم بأنه: عمل عقلاني(٤)، فالعلم لا يكون إلا عملاً عقلياً، ومعنى عقلانية العلم أن العقل وحده هو مصدر المعرفة.

---

(١) سورة الأنفال، الآية: ٦٠.

(٢) مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، القاهرة، ١٤١١هـ، ١٩٩١م، ص ٤٣٢.

(٣) عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، الطبعة الثانية، دار القلم، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م، ص ١٢٣.

(٤) ديزموند برنال، العلم في التاريخ، ترجمة د. علي علي ناصف، مجلد ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ٧.

- نظر إلى العلم على أنه: منهج وتقاليد تراكمية للمعرفة[1].

٢-٢: وفيما يتعلق بتاريخ العلم، فمن المعروف أنه شاع قديماً الخلط بين التفكير العلمي والتفكير الفلسفي فلم يكن هناك فصل بين الفلسفة والعلوم الأخرى بل كانت كل العلوم منطوية تحت الفلسفة. لهذا وجدنا قديماً أن الفلاسفة هم الذين تكلموا في الرياضة والفلك والسياسة والطب. والآراء التي بدأت بها هذه العلوم كانت من قبيل التفكير الفلسفي، وظل الخلط بين التفكير الفلسفي والتفكير العلمي سائداً حتى القرن السادس عشر حين أرسى الفيلسوف الإنجليزي بيكون قواعد البحث العلمي[2]. وهذا الرأي يصدق على أوروبا وليس على العالم الإسلامي.

٢-٣: يميز بين تطور الفلسفة وتطور العلم، بأن التطور الفلسفي ليس تراكمياً بينما التطور العلمي تراكمي[3]. ومعنى التراكمية في التطور العلمي أن الجديد يستفيد من القديم ويكمله ويبرمجه في نسق أوسع، ومهما حدث من طفرات في العلم فإنها تكون دائماً متأثرة بالتطورات السابقة وباعثة لسلسلة جديدة من التطورات، والنتائج التي نحصل عليها تتراكم عبر التطور وتعطي حصيلة التطور العلمي لكل علم من العلوم.

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٥.

(٢) عبد المنعم عبد العزيز المليجي، أساليب التفكير، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٤٩م، ص ١٠٣.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٧٣ - ١٧٥.

٢-٤: في الفقرة السابقة حددنا -جزئياً- الهدف من دراستنا، وهو البحث عن تراث المسلمين الثقافي في مجال الاقتصاد، وقد فتحنا باب المناقشة لتحديد أي فرع من فروع المعرفة الاقتصادية نستهدف بحثه، وبناء على ما عرض في هذه الفقرة عن مصطلح علم حددنا هدفنا كاملاً، وهو البحث عن تراث المسلمين في الاقتصاد في نوع واحد من المعرفة الاقتصادية وهو العمل العقلاني؛ أي الذي مصدره العقل.

٢-٥: حددنا المعنى المراد بمصطلح «العلم» الوارد في العنوان بالعمل العقلاني. ونضيف أنه في مجال الدراسات الإسلامية لا نقصر مصطلح العلم على العمل الذي مصدره العقل، لأن لدينا معرفة مصدرها الوحي، وتصنف هذه المعرفة في علوم.

٢-٦: واستكمالاً لتلك الإضافة أشرنا إليه، ونشير إلى أن للعقل دوره حتى في العلوم الإسلامية التي مصدرها النقل، ويمكن شرح هذه الفكرة بالإحالة إلى علم الفقه، وعلم الفقه مع أنه علم يعتمد على النقل إلا أن للعقل دوراً فيه، ودور العقل في هذا العلم هو إدراك أحكام الشريعة؛ بعبارة أخرى إن التفكير الإنساني في علم الفقه يتمثل في إدراك أحكام الشريعة والعقل أداة إدراك. ويمكن بعلم المنطق أن تفهم هذه القضية على نحو أوضح، فمن مباحث هذا العلم الإدراكات، ويعرف الإدراك بأنه: حصول صورة ما لأي شيء في الذهن، ومن صوره الإدراك النظري؛ أي الإدراك المكتسب بالتأمل والنظر في الأدلة التي ينتقل الذهن فيها أو بواسطتها من المعلوم إلى المجهول، فهو إذن ما يحتاج في تحصيله إلى عملية

من عمليات الاستدلال الفكري[1]، وعملية الاستدلال على هذا النحو هي من عمليات التفكير الإنساني؛ إنها عملية عقلية.

٢-٧: يمكن القول بناءً على المناقشة السابقة إن هدف دراستنا قد تحدد، فإننا نستهدف دراسة التراث العلمي للمسلمين من نوع الأعمال التي مصدرها العقل؛ وهي الأعمال التي مصدرها التفكير الإنساني.

٢-٨: الفرضية التي نضعها لهذا البحث هي أن تراث المسلمين به مساهمات في مجال المعرفة الاقتصادية التي مصدرها العقل، وأن هذه المعرفة تراكمية؛ وقد أضاف إليها وجدد فيها أجيال متعاقبة من المفكرين.

٢-٩: فرضية أن للمسلمين تراثاً في مجال المعرفة الاقتصادية مصدره العقل لا ينافي أن للمسلمين تراثاً في هذا المجال ولكن مصدره النقل، وهذا التراث نجده في الكتابات عن العلوم التي تبحث في الأحكام الشرعية، والتي تنقسم إلى ثلاثة أنواع[2]:

أ- أحكام اعتقادية كوجوب الإيمان بالله.

ب- أحكام وجدانية وهي التي تتعلق بالأخلاق.

جـ- أحكام عملية كوجوب الزكاة.

---

(١) عبد الرحمن حسن حبنكه الميداني، مرجع سابق، ص ١٩، ٢٠.

(٢) د. أبو العينين بدران، أصول الفقه، مؤسسة شباب الجامعة، ص ٢٨.

٣- الإسلام - المسلمون - العربية

العنوان الذي تحمله هـذه الدراسـة هـو، «تـراث المسـلمين العلمـي في الاقتصاد - دراسة في المساهمة العربية»، ويتطلـب هـذا البحـث أن نعـرض توضيحاً وتحديداً لمصطلحي العربية والمسلمين الواردين بالعنوان.

٣-١: اختار الله سبحانه وتعالى اللغة العربيـة لتكـون الوعـاء اللغـوي الذي يحمل الإسلام، ومن هنا ارتبطت اللغة العربيـة بالإسـلام، ولم يعـرف عن لغة ربطت بدين كما ربطت اللغة العربية بالإسلام، فقد حمل الإسـلام اللغة العربية حيثما ذهب، وحملت اللغة العربيـة الإسـلام حيثمـا وجـدت، وهذا الترابط والتداخل بين الإسلام واللغة العربية صـب نفسـه في مسـاهمة المسلمين في العلـوم المختلفـة، وأيضـاً في المسـاهمة باللغـة العربيـة في العلـوم المختلفة، وأياً كانت القومية التي حملـها المسـلمون فقـد أعطـوا مسـاهمتهم الرئيسة في العلوم المختلفة باللغة العربية؛ ويصدق هذا على العلوم الشـرعية كما يصدق على العلوم الأخرى مثل الطب والفلك والاقتصاد وغير ذلـك من العلوم، ويعني هذا أن محاولة التعرف على مسـاهمة المسـلمين في العلـوم المختلفة تصبح في نفس الوقت محاولة للتعرف على المسـاهمة باللغـة العربيـة في العلوم المختلفة.

٣-٢: هذا الفهم عن التداخل بين مسـاهمة المسـلمين ومسـاهمة اللغـة العربيـة في العلـوم المختلفـة يمكـن أن يوضـح عنـوان الدراسـة. فالدراسـة تستهدف التعرف على المساهمة التي قـدمها المسـلمون في مجـال الدراسـات الاقتصادية والتي كتبت باللغة العربية، ويعـني هـذا أننـا لا نسـتهدف تتبـع

مساهمات المسلمين في الدراسات الاقتصادية التي كتبت بغير اللغة العربية، وكذلك استهداف التعرف على المساهمة التي كتبت باللغة العربية لا يعني أن المسلمين لم يساهموا في العلوم المختلفة بغير هذه اللغة، فهذا المعنى مستبعد، وذلك أن مساهمة المسلمين العلمية جاءت باللغة العربية وبلغات أخرى غيرها. وإن كنا نقول في هذا الصدد إن مساهمة المسلمين العلمية جاءت بشكل رئيس باللغة العربية.

٣-٣: يحمل عنوان الدراسة مصطلح «المسلمين» ولم يحمل مصطلح الإسلام، وهذا أيضاً محدد من محددات الدراسة، فلا يستهدف التعرف على التشريعات التي جاء بها الإسلام في مجال الاقتصاد، وإنما المستهدف هو التعرف على المساهمة (الفكرية) التي قدمها المسلمون باللغة العربية، وبعبارة أخرى إنها لا تستهدف الكتابة عن الفقه الاقتصادي، وإنما المستهدف هو الكتابة عن «التحليل» الاقتصادي الذي قدمه المسلمون باعتباره فكراً، وفي هذا الصدد نسبق بالقول بأن (فكر) المسلمين في (التحليل) الاقتصادي لا شك أنه تشكل وفق التشريعات الإسلامية، وبعبارة أخرى: إن عقلية المسلم أو ذهنيته التي كتبت عن الاقتصاد كتحليل وفكر إنما هي عقلية مصاغة ومشكلة وفق الشريعة الإسلامية.

٣-٤: يحمل عنوان الدراسة العبارة التالية: «دراسة في المساهمة العربية». الوصف بالعربية لا يشير إلى قومية؛ إنه ليس وصفاً للعرب باعتبارهم قوماً وإنما مقصود به الإحالة إلى اللغة العربية، وتحديد المراد بالعربية على هذا النحو يجعل دراستنا تشمل المساهمة التي قدمها المسلمون

من غير العرب باللغة العربية، وفي هذا الصدد نرى التذكير بأن المساهمات في العلوم والمعارف المختلفة التي كتبت باللغة العربية ليست من عمل العرب وحدهم، بل ساهم معهم المسلمون من القوميات الأخرى الذين أخذوا بالإسلام ديناً والعربية لغة، وفي هذا الصدد نشير إلى أن العربية اعتبرت اللغة القادرة أو الصالحة أن تحمل العلوم المختلفة وأن تسع أيضاً التطور في هذه العلوم. وإن المسلمين الذين قدّموا مساهمات علمية قد اختاروا اللغة العربية وعاءاً لغوياً لحمل أفكارهم مع أنه كانت لهم لغاتهم القومية — وبهذا أعطى المسلمون الدليل على أن اللغة العربية ملائمة لحمل العلوم المختلفة وصالحة لحمل التطور فيها.

المبحث الأول

مصادر تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد

يستهدف هذا المبحث تحديد المصادر التي يعتمد عليها لدراسة تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد والذي كتب باللغة العربية، ونعني بالمصادر: الكتابات السابقة التي وجدت في تراث المسلمين. وقد سبق التعريف بمصطلح التراث والمعنى الذي يستخدم به في دراستنا.

يقترح لبحث هذا الموضوع أن يعرض في ثلاث فقرات. يعرف في الفقرة الأولى بأنواع المصادر، وفي الفقرة الثانية تعرض عناصر لتحديد طبيعة كل مصدر، أما الفقرة الثالثة فتخصص لتحديد المصدر الذي تقصر عليه دراستنا.

١- أنواع المصادر

النظر في تراث المسلمين المكتوب باللغة العربية يبين أن الكتابة عن الاقتصاد جاءت في ثلاثة أنواع من الكتب؛ الكتب الشرعية، وكتب الفكر الاقتصادي، وكتب التاريخ.

١-١: كتب الشريعة

الشريعة أصلها شرع، يقال شرع أي تناول الماء بفيه، والشريعة في كلام العرب مشرعة الماء؛ أي مورد الماء أو الطريق إلى مورد الماء، والعرب لا تسميها شريعة حتى يكون الماء عداً لا انقطاع له ويكون ظاهراً

معيناً[1]. وقد تستخدم شرع بمعنى أظهر، وتكون الشريعة هي الطريق الواضح.

ومن المعاني اللغوية لكلمة الشريعة والذي يقرب من المعنى الاصطلاحي أنها الطريق الذي يجب على المؤمنين أن يتبعوه، كما أنه قد يقال الشريعة ويقصد بذلك الديانة الإسلامية، أو يقصد الحكم الذي جاء به الإسلام[2].

والشريعة في الاصطلاح تستخدم للدلالة على ما شرعه الله لعباده من العقائد والأحكام والأخلاق[3]. هذه الثلاثة جاءت الكتابة فيها تحت عنوان: علم العقيدة وعلم الفقه وعلم الأخلاق.

وجاءت الكتابة عن الأحكام المتعلقة بالاقتصاد في علم الفقه. وأصبحت هذه الكتابة تمثل التراث الفقهي المتعلق بالاقتصاد. ويمكن أن نقترح تسميته: الكتابة الفقهية في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد.

١-٢: الكتابات الفقهية

١-٢-١: يعرف الفقه في الاصطلاح بأنه: العلم بالأحكام الشرعية

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، جـ ٨، مرجع سابق، ص ١٠.

(٢) أحمد الشنتشاوي وآخرون، دائرة المعارف الإسلامية، جـ ١٥، دار الفكر، ص٢١.

(٣) د. سامي حجازي، العلاقة بين العقيدة والأخلاق في الإسلام، رسالة دكتوراه، كلية أصول الدين، جامعة الأزهر، ص ٣٦.

العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية[١]. ومن التعريف السابق تتحدد الغاية بهذا العلم، إن غايته هي العلم ثم تطبيق الأحكام الشرعية على أفعال الناس وأقوالهم.... فالفقه هو مرجع كل مكلف لمعرفة الحكم الشرعي فيما يصدر عنه من أقوال وأفعال، وهذه هي الغاية المقصودة من كل القوانين في أية أمة، فلا يقصد منها إلا تطبيق موادها وأحكامها على أفعال الناس وأقوالهم وتعريف كل مكلف بما يجب عليه وما يحرم[٢].

١-٢-٢: من المعروف أن الأفعال تنقسم إلى قسمين: القسم الأول يشمل العبادات، والقسم الثاني يشمل العادات[٣]. والفقه الذي ينظم العبادات له طبيعته؛ وهي: أن الأصل في العبادات التوقف على ما جاء به الشرع والتقيد بالصور التي أمر بها، لأن الغرض منها التعبد والتقرب إلى الله، والفقه الذي ينظم العادات له طبيعته؛ وهي: أن الأصل في العادات الإباحة إلا ما جاء فيه حكم؛ لأن المقصود بها تحقيق مصالح العباد في الحياة، ورفع الحرج عنهم بعيداً عن الحرام.

يقول ابن تيمية عن ذلك: إن تصرفات العباد من الأقوال والأفعال نوعان؛ عبادات يصلح بها دينهم، وعادات يحتاجون إليها في دنياهم.

---

(١) عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، دار القلم، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧م، ص ١١.

(٢) عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، ص ١٤.

(٣) مصطلح العادات يدخل فيه ما يتعلق بالاقتصاد وما يتعلق بالسياسة وغير ذلك.

فباستقراء أصول الشريعة نعلم أن العبادات التي أوجبها الله أو أحبها لا يثبت الأمر بها إلا بالشرع. وأما العادات فهي ما اعتاده الناس في دنياهم مما يحتاجون إليه. والأصل فيه عدم الحظر، فلا يحظر منه إلا ما حظره الله سبحانه وتعالى. وذلك لأن الأمر والنهي هما شرع الله، والعبادة لا بد أن تكون مأموراً بها، فما لم يثبت أنه مأمور به كيف يحكم عليه بأنه عبادة؟ وما لم يثبت من العبادات أنه منهي عنه كيف يحكم عليه أنه محظور؟!. ولهذا كان أحمد وغيره من فقهاء أهل الحديث يقولون: إن الأصل في العبادات التوقيف، فلا يشرع منها إلا ما شرعه الله تعالى، وإلا دخلنا في معنى قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَـٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾[1]. والعادات الأصل فيها العفو، فلا يحظر منها إلا ما حرمه الله، وإلا دخلنا في معنى قوله تعالى ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَـٰلًا﴾[2][3].

١-٢-٣: تطبيق ماسبق على الأمور الاقتصادية يعني أن الأصل في أمور الاقتصاد الإباحة، ولكن هناك بعض الأمور جاء فيها حكم. هذه

---

(١) سورة الشورى: الآية ٢١.

(٢) سورة يونس: الآية ٥٩.

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، جـ ٢٩ ص ١٦، ١٧.

الأمور يمكن أن يقال عنها أنها مثلت المنطقة التي فيها حكم تشريعي، وهي المنطقة التي تكلم فيها الفقهاء، لذلك جاء فيها فقه مكتوب. وهذا ما يعتبر أنه يمثل الشكل الأول من أشكال الكتابة عن الاقتصاد الذي جاء في التراث الإسلامي.

ولزيادة إيضاح لهذا الأمر نشير إلى أن الشارع الحكيم رأى أن هناك منطقة في معاملات الناس وفي أنشطتهم الاقتصادية من الخير لهم أن تخضع لحكم شرعي، فجاء تشريع لها واهتم الفقهاء ببيان أو استنباط هذا الحكم الشرعي مستدلين على الحكم بأحد مصادر الأدلة. وما كتبه الفقهاء في هذا الأمر هو ما نقول عنه الفقه الاقتصادي والمالي. وبعبارة ملائمة لبحثنا نقول: إن هذه الكتابة هي ما اعتبرناها تمثل المصدر الأول في التراث الإسلامي للكتابة الاقتصادية.

١-٢-٤: النظر في الكتابات الفقهية التي وصلت إلينا يبين أنها جاءت في نوعين من أنواع الكتابة، أو لنقُل في نوعين من أنواع الكتب، النوع الأول كتب الفقه العامة، وهي التي جاءت بها كتابة عن كل أبواب الفقه التي درج الفقهاء في الكتابة عنها. ويمكن الرجوع إلى كتاب المغني لابن قدامة، على سبيل المثال، حيث نجد أنه كتب فيه عن كل أبواب الفقه بما فيها ما يدخل في الفقه الاقتصادي والمالي.

النوع الثاني هو كتب الفقه المتخصصة وهي الكتب التي خصصت لموضوع واحد من الموضوعات الفقهية، مثل الكتب التي خصصت للفقه السياسي والكتب التي خصصت للفقه المالي والاقتصادي. ويمكن الرجوع إلى

كتاب الخراج للقاضي أبي يوسف، فهذا الكتاب كله مخصص للفقه المالي، كما يمكن الرجوع أيضاً إلى كتاب أحكام السوق للفقيه يحيى بن عمر، فهذا الكتاب كله مخصص للفقه الاقتصادي لموضوع واحد وهو السوق.

١-٣: كتب الفكر (التحليل الاقتصادي العقلي)

١-٣-١: كشف البحث في تراث المسلمين عن وجود نوع من الكتب لا يمكن تصنيف ما جاء فيه على أنه كتابة فقهية، فالكتابة الفقهية لها منهجها على النحو المعروف، أما الكتابة التي نشير إليها فإنها جاءت كمحاولة عقلية ممن كتبها لتفسير ظاهرة اقتصادية معينة. والكاتب لم يعرض ما كتبه على أنه فقه، وإنما عرضه كرأي علمي عقلاني في الأمر الاقتصادي محل للنظر.

١-٣-٢: من المفيد أن يُذكر نص لهذا النوع من الكتابة يمكن تصوره حتى تتيسر مواصلة الحديث عنه وتسميته، فمن الكتب التي كشف عنها البحث في التراث الإسلامي كتاب الإشارة إلى محاسن التجارة للدمشقي، وقد كتب الدمشقي في هذا الكتاب عن موضوعات اقتصادية كثيرة منها موضوع النقود، ومما جاء في هذا الكتاب عن النقود: «جعل الناس الذهب والفضة ثمناً لسائر الأشياء فاصطلحوا على ذلك ليشتري الإنسان حاجته في وقت إرادته وليكون من حصل له هذان الجوهران كأن الأنواع التي يحتاج إليها حاصلة في يده مجموعة متى شاء»[1].

---

(١) إن شاء الله سوف تجيئ دراسة تفصيلية عن الدمشقي وكتابه.

فالدمشقي في هذا النص يكتب عن وظائف النقود، والنظر إلى هذه الكتابة يبين أنها ليست من قبيل الكتابة الفقهية، حيث إن للكتابة الفقهية منهجها لأنه يبحث فيها عن الحكم بدليله وباختلافات الفقهاء حوله.

وهذا النوع من الكتابة الذي جاء عن الدمشقي هو ما نقول عنه الكتابة الفكرية، ونعتبر أنه يمثل المصدر الثاني في كتب التراث الاقتصادي الإسلامى، وليس كتاب الدمشقي هو الوحيد في هذا الصدد، وإنما كشف البحث عن وجود عدد من الكتب التي جاءت بها كتابة اقتصادية على نفس هذا النمط.

١-٣-٣: المصطلح الذي استخدمناه لهذا النوع من الكتب يحتاج لمناقشة، وخاصة بالإحالة إلى المصدر الأول وهو الكتابة الفقهية. والمصطلح الذي أقترح استخدامه هو المصدر الفكري، والكتب التي جاء بها يمكن أن نطلق عليها كتب الفكر الاقتصادي.

معنى الفكر في اللغة

فكر في الشيء يفكر فكراً تأمل فيه، والفكرة هي إجهاد الخاطر في الشيء[١]. والفكر هو إعمال الخاطر في الشيء[٢].

---

(١) محمد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرين، جـ ٧، دار المعرفة، لبنان، ص ٣٥٦.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، جـ ٥، مرجع سابق، ص ٦٥.

معنى الفكر في الاصطلاح[1]:

نعني بالاصطلاح المعنى الذي يقصد من كلمة فكر عندما تستخدم كمصطلح علمي، وليس كمجرد مفردة لغوية. والمناقشة العلمية حول مصطلح فكر تتناول موضوعات متعددة، منها: نظريات الفكر، عناصر الفكر، عمليات الفكر، موضوعات الفكر، أنواع الفكر. ومن تتبع ما قيل عن هذه الموضوعات يمكن له استخلاص العناصر التالية باعتبارها العناصر المحددة للمعنى الاصطلاحي للفكر:

- التفكير واقعة يصاحبها نشاط في أعصاب المفكر.
- عناصر الفكر هي تغيرات جزئية بمثابة استجابات آلية.
- تعتمد عمليات التفكير على قانون التداعي[2]، ومعنى ذلك أن الفكرة تولد فكرة، فالفكرة الجديدة تكون مترتبة على الفكرة السابقة فوراً.
- الفكر يخضع لقاعدة المحاولة والخطأ.
- محرضات الفكر تتمثل في: أي شيء يفكر فيه، وأي اتجاه يأخذه التفكير، ومتى يعتبر الفكر وصل إلى حل ناجح.
- الفكر يكون من قبيل الميل إلى الاعتقاد، وليس من قبيل التأكد[3].

---

(1) The New Encyclopedia Britanica, Encyclopedia Britanica, Inc., 1974, pp.345 - 358.

(2) Association

(٣) إذا أحلنا إلى علم الاقتصاد نجد أنه خلال تطوره قدمت فيه نظريات وآراء، ولم تكن ⇦

- التفكير سلوك داخلي (داخل النفس الإنسانية) لحل مشكلة ما أو للحصول على إجابة ما، ويتضمن مدخلات ومخرجات.

- التفكير يولد نماذج جديدة للسلوك.

١-٣-٤: تحليل العناصر السابقة يتجه مع الرأي الذي يقول: إن الفكر عند ما يستخدم كمصطلح علمي ينصرف إلى المساهمة التي يعطيها الإنسان في المعرفة، بعقله وبحسه وبردود أفعاله. ومما يؤكد هذا الرأي أن الفكر أو فكرة ما حول موضوع معين لا تكون من قبيل التأكيد. كما أن الفكر يتولد من خلال عمليات التداعي، وهذا يعني أنه إذا لم يوجد العامل المحرض فإن الفكرة لا توجد، كما أن الفكرة خاصيتها الرئيسة أنها تفسير جزئي وليست من قبيل التفسير الكلي.

وعندما نقول إن الفكر عندما يستخدم كمصطلح علمي إنما ينصرف إلى المساهمة الإنسانية في المعرفة، فإننا نريد من ذلك القول بأن هذا المصطلح بخصائصه التي ذكرت ليس من الملائم أن يطلق على المعرفة التي مصدرها التشريع الإلهي، فالتشريع الإلهي ليس جزئياً، وليس استجابات لقانون التداعي، كما أنه يتميز بخاصية التأكد.

من قبيل التأكد، بدليل أنه في كل فترة ومع استمرار التطور في الفكر يتم الخروج على هذه النظريات وتقديم نظريات وآراء أخرى تصبح هي الفكر الجديد في الاقتصاد.

١-٣-٥: بعد هذا التوضيح لمصطلح الفكر فإنه يمكن الآن أن نعود إلى الكتب التي اعتبرنا أنها تمثل الفكر الاقتصادي في تراث المسلمين، وبعبارة أخرى نعود إلى ما اقترحنا أن يكون المصدر الثاني من مصادر التراث الاقتصادي للمسلمين. هذا المصدر يعني المساهمة التي قدّمها المسلمون في الاقتصاد، وكانت من قبيل محاولة إعطاء تفسير لبعض الأمور الاقتصادية، وكان هذا التفسير مصدره الإنسان بعقله وبحسه وبتجربته، وبعبارة أخرى إنه فكر بالمعنى الاصطلاحي الذي أشير إليه من حيث إنه يخضع لقانون التداعي والجزئية وعدم التأكد وغير ذلك من خصائص الفكر التي ذكرت سابقاً.

١-٣-٦: علم الاقتصاد المعاصر في صياغته الأوروبية، وهو ما يسمى أحيانا الاقتصاد التقليدي أو الاقتصاد الوضعي؛ أياً كان المصطلح الذي يستخدم، فهذا الاقتصاد من قبيل الفكر الاقتصادي. ويدرس تطوره باعتباره فكراً في فرع معروف باسم تاريخ الفكر الاقتصادي، والفرضية التي يحاول بحثنا إثباتها هي أن للمسلمين كتابات من هذا النوع. وعند ثبوت ذلك فإنه يقترح إعادة كتابة تاريخ الفكر الاقتصادى.

والاقتراح بإعادة كتابة تاريخ الفكر الاقتصادي (للإنسان على وجه العموم بما فيه الإنسان المسلم)، بناء على ما يثبت من أن للمسلمين مساهمة من هذا القبيل، فهذا الاقتراح يؤدي إلى تغيير كلي في هذا النوع من فروع الاقتصاد وهو تاريخ الفكر الاقتصادي، وسوف تترتب على ذلك تغييرات متتابعة في فروع علم الاقتصاد الأخرى.

١-٣-٧: بناء على ما قيل عن هذا المصدر فإنه يكون من المفيد، بل قد يكون آكد، أن نعود إلى المصدر الأول لهذا الاقتصاد وهو المصدر الفقهي، والذي سبق تقديم شيء عنه، وذلك بقصد أن نبحث ما إذا كان علم الفقه فكراً بالمعنىالاصطلاحي الذي ذكر.

وصف علم الفقه بأنه فكر ينبغي أن يفهم في معنى معين، لأن إطلاق مصطلح الفكر على الفقه بدون تحديد المعنى المقصود يمكن أن يغير من طبيعة علم الفقه، الذي هو علم يتأسس على النقل.

يمكن باستخدام علم المنطق أن نؤسس معنى مقبولاً للفكر في مجال الفقه، فإن من مباحث علم المنطق الإدراكات. ويعرف الإدراك بأنه: حصول صورة ما لأي شيء في الذهن. ومن صوره الإدراك النظري، أي الإدراك المكتسب بالتأمل والنظر في الأدلة التي ينتقل الذهن فيها أو بواسطتها من المعلوم إلى المجهول، فهو إذن يحتاج في تحصيله إلى عملية من عمليات الاستدلال الفكري[1].

عملية الاستدلال المشار إليها تعد من عمليات الفكر الإنساني، وبهذا المعنى يمكن أن تفهم العلاقة بين الفكر والفقه، ولكن لا ينبغى أن يفهم أن الفقه علم فكري بالمعنى الاصطلاحي الذي سبقت الإشارة إليه، لأن دور التفكير الإنساني في الفقه ما هو إلا أنه أداة في إجراء عملية الاستدلال،

---

(١) عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، «ضوابط المعرفة»، دار القلم، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ص ١٩، ٢٠.

وبالاستدلال نحصل على الحكم الشرعي، فالفكر ليس مصدراً لهذا الحكم الشرعي. وإنما للحكم الشرعي مصادره المعروفة.

عندما نفهم العلاقة بين الفكر والفقه على هذا النحو فإننا نبعد عن الفقه أن يكون خاضعاً لقانون التداعي وللجزئية ولعدم التأكد.

١-٤: المصدر الثالث: كتب الوقائع الاقتصادية التاريخية (التاريخ الاقتصادي).

١-٤-١: المصدر الثالث في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد يتمثل في وقائع التاريخ الاقتصادي للمسلمين، ولتوضيح المراد بهذا المصدر فإنه من المفيد أن نشير إلى فروع الدراسات الاقتصادية التاريخية على النحو الذي تعرف به في الاقتصاد. ففي الدراسات الاقتصادية المعاصرة يميز بين فرعين من فروع الدراسات الاقتصادية التاريخية؛ الفرع الأول هو التاريخ الاقتصادي[١]، وموضوعه ما حدث من أحداث اقتصادية في الواقع[٢]. والفرع الثاني هو تاريخ الفكر الاقتصادي[٣]، وموضوعه فكر الاقتصاديين على النحو الذي كتبوه[٤]. وعلى نحو ما هو معروف في الدراسات الاقتصادية فإن هذين الفرعين مرتبطان على نحو وثيق.

---

(1) Economic History.

(2) Mar Blaug, Economic History and the History of Economics, Harvester Press, 1986, p. vii.

(3) History of Economic Thought.

(4) Ibid, p. vii.

١-٤-٢: المصدر الثاني في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد يناظر تاريخ الفكر الاقتصادي؛ أي ما كتبه الاقتصاديون المسلمون (مع التجوز في هذا التعبير) من أفكار وآراء اقتصادية، والتاريخ الاقتصادي يناظر ما نعتبره المصدر الثالث، وهذا المصدر هو الوقائع الاقتصادية التاريخية.

١-٤-٣: نحتاج إلى تحديد ما يدخل أو ما يندرج تحت هذا المصدر الثالث؛ أي الوقائع الاقتصادية التاريخية، ويندرج تحت هذا المصدر ما يتعلق بالأحداث الاقتصادية التي حدثت في العالم الإسلامي. ويندرج تحت هذا المصطلح أيضاً ما يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية التي وجدت في العالم الإسلامي، سواء كانت مؤسسات تابعة للدولة، مثل مؤسسة الحسبة، أو تنظيمات مؤسسية خاصة، ومثالها الواضح بيوت الصيرفة التي عرفت في التاريخ الإسلامي وخاصة في الدولة العباسية. ويندرج تحت هذا المصدر أيضاً القرارات الاقتصادية التي أصدرتها الدولة الإسلامية. ولا نقصد القرارات التي أصدرتها الدولة على أنها فقه اقتصادى فإن هذا النوع من القرارات يدخل في المصدر الأول وإنما نقصد القرارات التي أصدرتها الدولة بصفتها السيادية (بما لا يتعارض مع ما هو مقرر فقهاً). والمثال الذي يمكن أن يشرح ذلك هو القرار الذي أصدره عبد الملك بن مروان بأن تكون العملة من الذهب والفضة، وأن يكون السك قاصراً على دمشق والفسطاط[1].

---

(١) لتفصيلات عن ذلك يمكن الرجوع إلى:

دكتور/ رفعت العوضي، الإطار العام للنقود في الإسلام، بحث منشور في: المجلة ⇦

١-٤-٤: كشف البحث عن أن المسلمين الذين كتبوا عن التاريخ أعطوا اهتماماً كافياً للتأريخ للوقائع والأحداث والقرارات الاقتصادية، كما وصفوا بتفصيل كاف المؤسسات الاقتصادية التي قامت في ظل الدولة الإسلامية؛ سواء كانت خلافة، أو دويلات من التي عرفت في التاريخ الإسلامي(١).

٢- طبيعة المصادر في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد

على نحو ما تبين، فإن المصادر ثلاثة: الشريعة والفكر والوقائع. ويتطلب البحث التعرف على طبيعة كل مصدر وخاصيته أو خصائصه الأساسية، وهذا الموضوع يُطلب على وجه التأكيد وذلك لفهم طبيعة كل مصدر وبحيث تعرف درجته في الاستدلال وطبيعته وخاصيته، وهذا أمر أساسي في توظيف هذه المصادر في الكتابات المعاصرة عن الاقتصاد الإسلامي.

٢-١: كل واحد من المصادر الثلاثة له مجاله الذي يعمل فيه، ويتحدد دوره وفائدته في إطار هذا المجال. وأي خلط في مجالات هذه المصادر يؤدي إلى نتائج غير مقبولة، بل إنه يمكن أن يجعل الناتج الذي نحصل عليه لا يدخل في الاقتصاد الإسلامي.

العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الثالث، السنة الثالثة ١٩٨٩م.

(١) مثال على هذا النوع من الكتابة ما جاء في: النويري، نهاية الأرب في فنون العرب، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

٢-٢: درجة «الإلزام» في هذه المصادر.

الفقه هو المصدر الوحيد الذي يتمتع بخاصية الإلزام، والإلزام هنا نسبي في ضوء ما يستجد من دليل. ولكن عندما يستقر الحكم يصبح ملزماً. ولا ترفع صفة الإلزام إلا إذا ثبت حكم جديد بدليل، وفي هذه الحالة يكون هناك إلزام لكن بحكم جديد.

الفكر الاقتصادي في التراث لا يملك خاصية «الإلزام» لأن ما جاء به يعدّ من قبيل التصورات العقلية عن المسألة الاقتصادية، وهذا يماثل ما يقال في علم الاقتصاد الموجود الآن، لكن إذا جاء بكتب الفكر ما هو من قبيل الأحكام الفقهية فإنه هنا يتمتع بخاصية الإلزام، ليس على أنه فكر مَنْ قبلنا من المسلمين، وإنما على أنه أصبح يأخذ تكييف الحكم الفقهي.

نفس الأمر بالنسبة للمصدر الثالث: الوقائع والأحداث الاقتصادية في التاريخ الإسلامي، إنها لا تحمل درجة «الإلزام» إلا إذا كانت قد استندت على حكم فقهي. فهنا تصبح ملزمة لهذا السبب.

ومن المفيد في هذا المصدر أن يشار إلى أهمية هذا المصدر الثالث، نعم إن له أهمية تاريخية، لكن أيضاً له أهمية أخرى، إنه يمكن أن يصبح مرشداً في تنظيم الحياة الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية المعاصرة. وعلى سبيل المثال تطبيق المسلمين نظام الدواوين، وليس هناك حكم فقهي يلزم به، تجربة يمكن الاسترشاد بها.

٢-٣: الصواب والخطأ.

المصدر الفقهي لا يتصور إخضاعه لمعيار الصواب والخطأ وإنما يمكن القول أن هذه الحالة فيها حكم وأن حالة أخرى لم تعرف سابقاً فتحتاج لحكم، أو أن هذه الحالة حكم فيها بكذا بدليله ويمكن أن يراجع هذا الحكم عندما يثبت دليل آخر.

الفكر الاقتصادي كما تبين هو من قبيل إعمال العقل في المسألة الاقتصادية، فهو تفكير عقلي بحت غير مربوط بحكم شرعي. لهذا فإنه كله قابل للخطأ والصواب. وإن كان الأصوب في هذه الحالة ألا يقال خطأ، وإنما يقال أن هذا الرأي (أو هذه النظرية) كان صحيحاً في وقته، أو كان فكرة متقدمة في حينه، أو أنه بدأ به التفكير الاقتصادي الذي أمكن البناء عليه. ومن المفيد في هذا الصدد أن يشار إلى أن هذا القول هو المعمول به عند الحديث عن تطور الفكر الاقتصادي (الغربي).

من المفيد أن تعاد الإشارة إلى أهمية هذا المصدر، فإن أهميته تكمن في إنه يثبت به أن المسلمين كتبوا عن الفكر الاقتصادي على النحو الذي عرفته أوروبا بعد ذلك أو معاصراً له، وبجانب هذا النوع من الأهمية فإن هذا الفكر قد يتضمن أفكاراً اقتصادية صحيحة سواء من حيث الفروض أو القوانين الاقتصادية أو غير ذلك.

المصدر الثالث وهو الوقائع الاقتصادية في التاريخ الإسلامي لا تُعطى له حصانة من حيث الخطأ والصواب، فليس أحكاماً تشريعية. وليس من الملائم عن هذا أن يقال خطأ أو صواب، وإنما المقبول أن يقال إن هذا التنظيم أو إن هذه السياسة لإدارة الاقتصاد طبقت في تاريخ كذا وكانت

لها ملاءمتها من حيث كذا، ثم توقفت أو تعدلت لأسباب كذا.

ومن المفيد أن تعاد الإشارة إلى أهمية هذا المصدر، فهو يثبت أن الحضارة الإسلامية كانت لها مؤسساتها وتنظيماتها الاقتصادية الفاعلة في وقتها، والتي تبادلت التأثير والتأثر مع المؤسسات الأخرى؛ سياسية واجتماعية وغير ذلك، وأن الدولة الإسلامية في عصور ازدهار الحضارة الإسلامية، وحتى في عصور تدهورها كانت لها سياساتها وأدواتها التي أدارت بها الحياة الاقتصادية، وأن هذه السياسات والأدوات كانت لها إيجابياتها على نحو كذا، وكانت لها سلبياتها على نحو كذا، وأنها تطورت على نحو كذا.

٢-٤: الكمال والنقصان:

قضية الكمال والنقصان يلزم لها توضيح. فهذه القضية يتوجه بها إلى المصادر الثلاثة؛ وهي الفقه والفكر والوقائع التاريخية. ولا ينبغي القول أن هذه المصادر الثلاثة على نحو ما هي موجودة في كتبها ووثائقها تحتوي على كل ما يدخل في الاقتصاد الإسلامي، وبعبارة أخرى ليس من الصحيح أن يعتقد أن الاقتصاد الإسلامي قد تم بناؤه وأنه استكمل؛ حتى في مصدره الفقهي، وإنما هذا الاقتصاد مفتوح للاستكمال والتطوير، وأنه سيظل كذلك طالما كانت هناك حياة تتطور وتتجدد. وهذا هو الرأي الإجمالي الذي يحكم هذه القضية، ثم يلزم لهذا الرأي تفصيل حول طبيعة الكمال والنقصان في كل مصدر.

مصدر الفقه من حيث الكمال والنقصان يفهم على النحو الآتي. هذا

المصدر ينظر إليه من زاويتين. زاوية أولى هي زاوية الدليل والاستدلال. وهذه الزاوية تتمتع بخاصية الكمال. أي أنها اكتملت؛ فمصادر الأدلة معروفة وطرق الاستدلال منها معروفة. وأما الزاوية الثانية وهي زاوية الأحكام للمعاملات، فمازالت مفتوحة للعمل، ذلك أنه لا يتصور أن يقول أحد إن المعاملات المالية والاقتصادية التي عرفت لن يعرف غيرها ولن تتطور، بل التطوير مستمر ولن يتوقف إلا إذا توقفت الحياة كلية.

أما المصدر الثاني وهو الفكر الاقتصادي فإن خاصيته المميزة أنه لا يمكن أن يقال عنه إنه اكتمل، فهو مفتوح للعمل، بل إن العمل فيه يتسع وسوف يتسع، طالما أن الإنسان يتطور في معارفه وفي فهمه للمسألة الاقتصادية، بل إن المنطقة التي يعمل فيها هذا المصدر هي التي تتقابل مع الفكر الاقتصادي الوضعي، والتطور فيه مستمر في مدارسه وفروضه وكل ما يدور حول ذلك. والاقتصاد الإسلامي من حيث الفكر هو أيضاً مستمر التطوير، بل إن الانبعاث الجديد للاقتصاد الإسلامي يظهر على نحو أوضح في المنطقة التي يعمل فيها هذا المصدر.

وأما المصدر الثالث وهو الوقائع الاقتصادية. فليس من طبيعته أيضاً أن يقال عنه أنه اكتمل؛ بمعنى أن المؤسسات الاقتصادية، مثلاً، التي عرفت في العصور الإسلامية تمثل كل ما يلزم لإدارة الاقتصاد الإسلامي، فهذا القول ليس صحيحاً، ولا يتصور أن يقول به أحد، وإنما مع كل تطور في الحياة الاقتصادية فإنه يلزم أن تتطور المؤسسات الاقتصادية الفاعلة في الدولة الإسلامية، وأن تستجد مؤسسات أخرى تتلاءم مع التطور المستمر للحياة

الاقتصادية. بل إن التطوير في هذا المصدر هو الذي يهيئ إمكانية صحيحة وفاعلة لتطبيق الاقتصاد الإسلامي.

٣- كتب الفكر الاقتصادي (التحليل العقلي) موضوع دراستنا

الدراسة التي نقدمها في هذا الكتاب نقصرها على البحث عن تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد في نوع واحد من المصادر وهو كتب الفكر الاقتصادي من قبيل التحليل العقلي. وهذا المنهج البحثي له أسبابه التي تقدم تبريراً له.

٣-١: علم الاقتصاد على النحو الذي يعرف به الآن مؤسس على النظر في المسألة الاقتصادية وتحليلها تحليلاً عقلياً.

الذى يناظر هذا في تراث المسلمين هو المصدر الذي أشرنا إليه وهو المشتمل على كتب الفكر الاقتصادي المؤسسة على التحليل العقلي. ونحن نريد أن نعرف المساهمة العلمية الإسلامية التي تقابل المساهمة التي قدمها الأوروبيون وقالوا بناء عليها إنهم أسسوا علم الاقتصاد. وهذا هو الدفاع عن المنهج الذي نتبناه في دراستنا.

٣-٢: كتب الشريعة التي بها موضوعات عن المسألة الاقتصادية تدخل في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد. ولكن يجب أن نتعرّف على نوع المنهج الذي تخضع له الكتابة فيها. إنها كتب يكون البحث فيها عن الحكم؛ فموضوعها الذي يبحث عنه إذاً هو الحكم، والذي يقابل هذا النوع من الكتابة في الفكر الوضعي هو كتب القانون. فالحكم الفقهي وكذا القانون ينشيء واقعاً اقتصادياً.

٣-٣: نستطيع أن نتقدم في تبرير المنهج الذي قصرنا بموجبه دراستنا على التراث الذي يعرض الفكر الاقتصادي كتحليل عقلي بما يلي: كتب الشريعة تبحث عن اقتصاد مؤسس على ما يجب أن يكون. وأما كتب الفكر المؤسسة على التحليل العقلي فإن البحث فيها مؤسس على تفسير ما هو كائن. ونستهدف في دراستنا عرض تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد المؤسس على تفسير ما هو كائن. وعند هذا الحد من المناقشة التبريرية للمنهج الذي نعرض به دراستنا نرى أن نشير إلى أنه ليس مستهدفاً أن ندخل في دراسة عن المنهجين ، منهج يجب أن يكون ومنهج تفسير ما هو كائن، وإنما كل ما نريد أن نقوله هو أننا نبحث عن تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد الذي جاءت فيه الكتابة مؤسسة على المنهج: تفسير ما هو كائن.

٣-٤: كتب التأريخ للوقائع والأحداث الاقتصادية تدخل في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد، لكنها تدخل على أنها دراسة تاريخية. وهذا النوع من الكتب في تراث المسلمين يوفر قدراً كبيراً عن الحياة الاقتصادية للمسلمين، وعن الوقائع والأحداث الاقتصادية في حضارتهم، وعن المؤسسات التي أداروا بها الاقتصاد. كل هذا صحيح ولكن يجب أن يفهم أنها كتب عن التاريخ.

المبحث الثاني

كتاب التبصر بالتجارة للجاحظ (١٥٠ - ٢٥٥ هـ)

(القرن الثامن والتاسع الميلادي)

١- الكتاب (التبصر بالتجارة)

١-١: كتاب التبصر بالتجارة أقدم كتاب في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد يحمل عنوان التجارة. فقد عاش مؤلفه في الفترة من ١٥٠ - ٢٥٥ هـ. وبسبب هذا فإن لهذا الكتاب أهمية تاريخية، ولا يقف الأمر عند حد الأهمية التاريخية وإنما للكتاب أهمية موضوعية. فالكتاب بعنوانه وبموضوعه فتح فرعاً من فروع المعرفة العلمية في تراث المسلمين، وهي المعرفة المتعلقة بالفكر الاقتصادي. وتمتد أهمية الكتاب إلى بُعْدٍ آخر ذلك أن تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد به كتب حملت في عنوانها مصطلح التجارة وهي كتب تالية في التصنيف لكتاب التبصر بالتجارة للجاحظ وقد اقتدى مؤلفوها بالجاحظ عنواناً وموضوعاً.

١-٢: نسب هذا الكتاب للجاحظ في بعض الكتب القديمة مثل كتاب ثمار القلوب لأبي منصور الثعالبي، وكتاب نهاية الأرب للنويري، ووجد هذا الكتاب ضمن مجموع خطي بالمكتبة العمومية (مكتبة العطارين) في تونس، ويحتوي هذا المجموع عليه وعلى غيره من المخطوطات في أكثر من فرع من فروع المعرفة. يرجع تاريخ هذه المخطوطة إلى عام ٨٧٣ هـ.

١-٣: حقق هذا الكتاب ونشره حسن حسني عبد الوهاب عضو

مجمع اللغة العربية بدمشق والقاهرة. ونشر الكتاب تحت عنوان كتاب التبصر بالتجارة تأليف عمرو بن بحر الجاحظ[1].

٢- المؤلف: الجاحظ (١٥٠ - ٢٥٥ هـ)

مؤلف كتاب التبصر بالتجارة هو عمرو بن بحر بن محبوب الكناني البصري[2] وهو إمام لغوي نحوي. ولد بالبصرة عام ١٥٠ هـ. أخذ الفصاحة عن العرب مشافهة بالمربد، وسمع العلم من أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد الأنصاري والأخفش والنظام البلخي.

ألف في كثير من فروع المعرفة، فله مؤلفات في علوم القرآن والعقيدة والسياسة والتاريخ والثقافة العامة، ومن مؤلفاته في الاقتصاد التبصر بالتجارة وهو الكتاب الذي نقدم تعريفاً به وتحليلاً له في هذه الفقرة، كما أن له كتاباً آخر في الاقتصاد عنوانه كتاب تحصين الأموال.

٣- الموضوعات الاقتصادية التي كتب عنها الجاحظ

كتب الجاحظ في كتاب التبصر بالتجارة عن موضوعات اقتصادية

---

(١) في دراستنا لهذا الكتاب نحيل إلى النسخة التالية: عمرو بن بحر الجاحظ، كتاب التبصر بالتجارة، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، تونس، دار الكتاب الجديد، ١٩٦٦ م.

(٢) انظر في ترجمته:

- إسماعيل باشا البغدادى، هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين، منشورات مكتبة المثنى - بغداد - ص ٨٠٢ - ٨٠٣.
- عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين - تراجم مصنفي الكتب العربية، جـ ٧، ص٧.

كثيرة؛ فقد كتب عن بعض المعارف المتعلقة بالتجارة وبالصناعة، وكتب أيضاً عن الثمن وعن الأرباح. ومن الموضوعات التي كتب عنها بتوسع التجارة في السلع الكمالية. وما كتبه عن هذا الموضوع الأخير يعطي فكرة تفصيلية إلى حد ما عن التبادل بين مناطق العالم الإسلامي في عصره.

٤ – أمثلة لبعض آراء الجاحظ الاقتصادية

٤-١: كتب عن الثمن ما يلي: «الموجود من كل شيء رخيص بوجدانه غال بفقدانه، إذا مست الحاجة» (ص ١١). إن هذا يعني أن الثمن يعمل عليه العرض والطلب. وقوله: «إذا مست الحاجة» يشير إلى دور المنفعة في العمل على طلب السلعة.

٤-٢: كتب أيضاً: «ما من شيء كثر إلا رخص ما خلا العقل فإنه كلما كثر غلا» (ص ١١). إن هذا يعني أن زيادة العرض تؤدي إلى رخص الأسعار. وقوله: «ما خلا العقل فإنه كلما كثر غلا» يربط بنوع معين من الريع وهو ريع المواهب[1].

٤-٣: كتب عن بعض القواعد الاقتصادية الأخلاقية؛ ومنها: «إذا لم يرزق أحدكم بأرض فليستبدل بها غيرها» (ص ١٢). ومنها: «لا تشتروا ما ليس لكم إليه حاجة فيوشك أن تبيعوا ما لا تستغنون عنه»، ومنها «الدول تنتقل والأرزاق مقسومة فأجملوا في الطلب».

---

(١) ينسب الاقتصاديون الحديث عن ريع المواهب إلى الفرد مارشال وهو اقتصادي إنجليزي ظهر في أواخر القرن التاسع عشر.

٤-٤: أعطى البيانات التالية عن سلع التبادل في عصره:

فارس: تصدر الثياب والأدوية وماء الورد.

الأهواز: تصدر السكر والحرير.

أصفهان: تصدر العسل والفواكه والثياب والشراب من الفواكه.

الري: تصدر الأسلحة والثياب والفواكه.

دياوند: تصدر الآلات المعدنية.

سمرقند: تصدر الورق.

مصر: تصدر الثياب والورق والفواكه وبعض الأحجار الكريمة.

أرض العرب: تصدر الخيل والإبل والنعام.

المغرب: تصدر المنسوجات.

اليمن: تصدر بعض الحيوانات واللبان والحناء وبعض الأحجار الكريمة.

٥- طبيعة آراء الجاحظ الاقتصادية

٥-١: من المهم التعرف على نوع الكتابة التي ساهم بها الجاحظ في مجال الاقتصاد، فإنه لم يكتب عن الفقه الاقتصادي وإنما كتب عن «الفكر» الاقتصادي. بهذا فإن مساهمته تكون داخلة في هذا الكتاب الذي نقدمه عن تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد والذي نهتم فيه بعرض المساهمات الداخلة في نطاق (الفكر) وليست المساهمات الداخلة في نطاق (الفقه). مع ملاحظة أنه سبق توضيح هذه المصطلحات وتوجيهاتها في دراستنا.

٥-٢: نحن لا نزعم أن الجاحظ كتب تحت عنوان علم الاقتصاد، هذا جانب أما الجانب الآخر فإنه كتب عن موضوعات اقتصادية بل إنه استخدم عنواناً لكتابه به مفردات اقتصادية.

٥-٣: حدد الجاحظ طبيعة الفكرة الاقتصادية التي استهدف الكتابة عنها. إذ كتب: «سألت أكرمك الله عن أوصاف ما يستظرف في البلدان من الأمتعة الرفيعة والأعلاق النفيسة والجواهر الثمينة المرتفعة القيمة ليكون ذلك مادة لمن حنكته التجارب وعوناً لمن مارسته وجوه المكاسب والمطالب وسميته بكتاب التبصر».

هذا التحديد للهدف الذي من أجله كتب الجاحظ ينبئ أنه استهدف الكتابة عن سلع داخلة في التبادل بين الأقاليم الإسلامية، بل إنه استهدف الكتابة عن سلع معينة وهي السلع التي وصفها بأنها من السلع الرفيعة.

٥-٤: اتسم عصر الجاحظ بأن كثيراً من العلوم كانت لا تزال متداخلة بعضها مع بعض، كما أن الذين تصدوا للكتابة كانوا موسوعي الثقافة ملمين بكثير من المعارف في فروع شتى من المعرفة، ولقد ظهرت هذه الخصائص في كتاب التبصر بالتجارة؛ ففي هذا الكتاب كتب الجاحظ عن بعض المعارف المتعلقة بكيمياء السلع التي كتب عنها وكذا كتب عن بعض المعارف المتعلقة بالأحجار الكريمة وما يلحق بها من رياش غالية وظرائف ثمينة.

٦- تقويم آراء الجاحظ وريادته الاقتصادية

٦-١: لا نزعم أن الجاحظ قدم تحليلاً اقتصادياً في مستوى ما عليه

الاقتصاد الآن، ولكن نزعم أنه صاغ فكرة اقتصادية تعتبر متقدمة بالنسبة لعصره، فقد كتب في القرن الثاني الهجري الموافق القرن التاسع الميلادي، وإذا قوم ما كتبه من فكر اقتصادي مقارناً بالكتابة المماثلة في عصره فإنه يعتبر رائداً فيما كتب.

٦-٢: يعتبر الجاحظ رائداً للكتابات التي كتبها المسلمون باللغة العربية وحملت عنوان «التجارة» فقد تبعه في استخدام هذا المصطلح مفكرون آخرون من المسلمين.

٦-٣: أحد المداخل التي يفهم بها علم الاقتصاد أنه يرصد المتغيرات الاقتصادية ويعمل على تفسيرها. والجاحظ بكتابه التبصر بالتجارة قدم مساهمة من هذا النوع. وهو بهذه المساهمة يعقد الريادة للمسلمين في تأسيس علم الاقتصاد من المدخل المشار إليه وهو رصد المتغيرات الاقتصادية وتفسيرها.

المبحث الثالث

كتاب الإشارة إلى محاسن التجارة للدمشقي

(القرن السادس الهجري الموافق القرن ١١، ١٢ من الميلاد)

١- الكتاب (الإشارة إلى محاسن التجارة)

١-١: يعتقد أن كتاب الإشارة إلى محاسن التجارة طبع للمرة الأولى بواسطة المستشرق ريشر. وظهرت طبعته باللغة العربية في عام ١٣١٨ هـ، وقال مصحح الطبعة إنه اعتمد على نسختين للكتاب؛ نسخة وجدت في إحدى مكتبات دمشق ونسخة وجدت في دار الكتب المصرية. وقد نشرت هذه الطبعة مطبعة المؤيد. وكل الطبعات باللغة العربية التي ظهرت بعد ذلك لهذا الكتاب اعتمدت على نسخة مطبعة المؤيد[١].

١-٢: كتبت دائرة المعارف الإسلامية عن هذا الكتاب ما يلي: «مؤلفه أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي الذي عاش في القرنين الخامس والسادس الهجريين الموافقين للقرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين»[٢].

---

(١) الطبعة التي نحيل إليها في دراستنا عن هذا الكتاب تحمل البيانات الآتية:
الإشارة إلى محاسن التجارة للشيخ أبي الفضل جعفر بن علي الدمشقي، تحقيق البشري الشوربجي، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية -القاهرة ١٣٩٧ هـ- ١٩٧٧م.

(٢) أئمة المستشرقين في العالم (تحت رعاية الاتحاد الدولي للمجامع العلمية) دائرة المعارف ⇦

١-٣: في السنوات الأخيرة وجد اهتمام واسع بهذا الكتاب بحيث يمكن القول إنه أصبح أشهر الكتب في التراث التي حملت عنوان التجارة. والاهتمام به لا يقتصر على المسلمين المشتغلين بالاقتصاد الإسلامي وإنما يقبل على طلبه كثير من المستشرقين بإلحاح وحرص شديدين[١].

٢- مؤلف الكتاب: الدمشقي

٢-١: يبدو أن الدمشقي لم يكن مشهوراً في عصره بحيث تصنع شهرته شهرة لكتابه، كذلك لم يشتهر كتابه في زمنه بحيث يصنع شهرة لمؤلفه، وبسبب هذا قلّت الترجمة عنه في الفهارس ومعاجم المؤلفين، وعلى سبيل المثال فإن كتاب هدية العارفين لم يشر إلى الدمشقي وكتابه مع أن هذا الكتاب من أوسع الكتب التي ترجمت للكتب العربية ومؤلفيها.

٢-٢: قيل في تفسير غياب الكتابة عن الدمشقي وعن كتابه في الفهارس ومعاجم المؤلفين: إنه كان تاجراً، وبسبب هذا لم يعرف بين معاصريه كمفكر أو فقيه[٢]. وبشأن التعرف على الزمن الذي عاش فيه فقد استند في ذلك على فقرة وردت في المخطوطة التي نشر عنها كتابه

الإسلامية، المجلد التاسع، إعداد وتحرير إبراهيم زكي خورشيد وآخرون. طبعة كتاب الشعب، ص ٢٢٢.

(١) نقلاً عن محقق الكتاب في الطبعة التي نحيل إليها، ص ٥.

(٢) هذا رأي السيد محمد عاشور مؤلف كتاب:دراسة في الفكر الاقتصادي العربي، أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي (أبو الاقتصاد)، الطبعة الأولى، ١٩٧٣م.

والتي جاء فيها: «تم كتاب الإشارة إلى محاسن التجارة بفضل الله وحمده وصلى الله على محمد نبيه، وكان الفراغ منه عند صلاة الظهر من نهار يوم الاثنين السادس من شهر رمضان المعظم سنة سبعين وخمسمائة غفر الله لكاتبها ومالكها آمين يارب العالمين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم» (ص٩٩).

٢-٣: تمثل هذه الفقرة الدليل على أن الدمشقي عاش في القرن السادس الهجري. إلا أنه يمكن التحفظ على هذا الدليل ذلك أن كاتب هذه الفقرة قد لا يكون الدمشقي وإنما ناسخ المخطوطة التي وصلت إلينا. وإذا صح هذا التحفظ فإن الدمشقي يكون سابقاً على القرن السادس الهجري.

٣- موضوعات كتاب الإشارة إلى محاسن التجارة

٣-١: كتب الدمشقي في كتابه الإشارة عن موضوعات كثيرة، بعضها يدخل في الدراسات الاقتصادية، وبعضها لا يدخل فيها، ومن أمثلة الموضوعات التي كتب عنها ولا تدخل في الاقتصاد ما قاله عن ألوان السلع وصفاتها وقد استغرق ذلك حوالي ثلث الكتاب. وأما الموضوعات الاقتصادية التي كتب عنها فهي: المال وتقسيماته، قيمة الأموال، الحاجات وتعددها، الثمن، النقود من حيث وظائفها والسلع التي تصلح أن تكون نقوداً، العرض والطلب، الملكية، الاكتساب، تجارة السلطان، تفاضل الصنائع والعلوم، وصايا نافعة للتجار (تضمنت قواعد اقتصادية)، محاسن التجارة، التجار وما يلزم لكل تاجر (ضمن ذلك قواعد اقتصادية)،

وسائل حفظ المال (تضمنت قواعد اقتصادية)، ما يجب أن يحذر في إنفاق الأموال، الأخلاق والمال، العلم والمال، النهي عن إضاعة المال والتفريط فيه.

٣-٢: علم الاقتصاد المعاصر لا يدخل كل هذه الموضوعات في الدراسات الاقتصادية لكن المسلمين فهموا الاقتصاد على أنه يهتم أو يعتبر هذه الموضوعات وغيرها مما ذكر عند مفكرين آخرين من المسلمين. وبعض الموضوعات التي تضمنها كتاب الإشارة يكتب عنها في الاقتصاد المعاصر تحت عنوان المدخل إلى علم الاقتصاد أو مبادئ الاقتصاد. وموضوعات أخرى كتب عنها الدمشقي لا يعتبرها الاقتصاد المعاصر في التحليل الاقتصادي منها الأخلاق والقناعة وحفظ المال واجتناب التبذير.

٤- آراء الدمشقي الاقتصادية

كتاب الدمشقي في جملته مخصص لعرض أفكار اقتصادية. وسوف نعرض هذه الأفكار في إطار تحليلي مع محاولة بيان ريادة الدمشقي فيما له فيه ريادة.

٤-١: المال وطرق اكتسابه

٤-١-١: بدأ الدمشقي كتابه بالحديث عن المال وذلك في خمسة فصول: أولها بعنوان فصل في بيان حقيقة المال، وثانيها بعنوان فصل في مدح الغنى، وثالثها في أسباب الحصول على الأموال، ورابعها في الاكتساب بأنواع الاحتيال، وخامسها في بيان الاكتساب المركب من

المغالبة والاحتيال. وأهم الأفكار التي قالها عن هذا الموضوع بتفريعاته تتلخص في الآتي:

يعرف المال بأنه كل ما يقتنى (ص ١٧)، ويرى أن الأموال كلها نافعة إذا دبرت كما يجب (ص ١٩). وفي سياق حديثه عن المال يمتدح الغنى الموروث والمكتسب، فالأول يخبر عن نعمة قديمة والثاني يخبر عن همة عالية وعقل وافر ورأي كامل، ويبلغ مدحه للغنى إلى الحد الذي يقول عنه: «ولو لم يكن في الغنى إلا أنه من صفات الله عز وجل لكفي فضلاً وشرفاً عظيما» (ص١٩).

٤-١-٢: يحدد الدمشقي طرق اكتساب الأموال في نوعين:

الأول يسميه اكتساب بالقصد والطلب، وهو على ثلاث صور: اكتساب احتيال (عمل مع مجاهدة) بأنواع الأعمال الاقتصادية المختلفة وهي التجارة والصناعة وما ركب منهما (ص٥٩)، واكتساب مغالبة بطريق القوة ويقع على نوعين؛ مغالبة سلطانية مثل الرسوم وغيرها، ومغالبة خارجية مثل النهب والسرقة (ص٥٩)، ثم الاكتساب المركب من المغالبة والاحتيال وهو تجارة السلطان ومعاملات ذوي الجاه العريض (ص ٦١).

النوع الثاني من طرق اكتساب الأموال هو الاكتساب عن طريق المصادفة والعرض وهو ما جيئ من الميراث أو الركاز (ص ٥٩).

٤-١-٣: في سياق كتابة الدمشقي عن الأموال فإنه كتب عن أنواع الصنائع ويقسمها إلى نوعين؛ علمية مثل الفقه والهندسة وعملية مثل الفلاحة والحياكة (ص ٦٠).

تتضمن الآراء التي عرفها الدمشقي نوع ريادة في تاريخ الفكر الاقتصادي:

أ- المعنى الذي فهم به مصطلح الصناعة فيه نوع ريادة؛ فإنه يعتبر العلوم صناعة وهذا ما تعتبره الآن الدراسات الاقتصادية. والدمشقي بهذا الفهم كان سابقاً على عصره.

ب- ما قاله الدمشقي عن الأضرار الكامنة في تجارة السلطان وذوي الجاه العريض سبق به الفكرة الكامنة في بعض الدساتير في الدول الحديثة والتي تمنع الأعمال الاقتصادية على رئيس الدولة. وما عرضه الدمشقي عن هذا الموضوع من الأمور التي عليها اتفاق في تراث المسلمين في الاقتصاد.

٤-٢: الإنفاق

٤-٢-١: كتب الدمشقي عن الإنفاق في مواضع كثيرة من كتابه، ودارت كتابته عن الإنفاق على محورين. الأول فني تحليلي والثاني أخلاقي، وفي العرض الذي قدمه تداخل المحوران تداخلاً كبيراً. كما شغل هذا الموضوع في كتابه حيزاً واسعاً (من ص ٨٠-٩٥). تتلخص أهم آرائه في الآتي:

أ- ألا ينفق الشخص أكثر مما يكتسب، وألا يكون إنفاقه مساوياً لدخله بل يكون دونه، والدمشقي بهذا يعمل على الادخار.

ب- الاقتصار في الإنفاق على حاجته، وألا يتعدى في إنفاقه أهل طبقته. وهذا الرأي يعمل على الإنفاق الاستهلاكي.

جـ- أن يعرف مقادير ما يستحق كل باب مما يحتاج إليه، وينفق فيه بقدر حاجته، وأن يعرف أوقات الحاجة في كل شيء. وهذا الرأي يعمل على الإنفاق الاستهلاكي.

د- حذر الدمشقي من التقتير والسرف والبذخ وسوء التدبير. وهذا يعمل على كل من الادخار والاستهلاك.

هـ- ربط الدمشقي إيجابياً بين الإنفاق وبعض القيم مثل الأخلاق والقناعة والطاعة، كما ربط سلبياً بين الإنفاق والمعصية واللؤم. وهذا الربط بين الاقتصاد والأخلاق إيجاباً وسلباً خاصية ظاهرة في تراث المسلمين عن الاقتصاد.

و- من آرائه عن الاستثمار: «ألا يمد يده إلى ما يعجز عن القيام به، وذلك مثل أن يشغل ماله في قرية يعجز عن عمارتها» و«ألا يشغل ماله بالشيء الذي يبطئ خروجه».

٤-٢-٢: يمكن استخلاص بعض الأفكار الاقتصادية التحليلية من الآراء التي عرضها الدمشقي عن الإنفاق ومن هذه الأفكار:

أ- ربط الاستهلاك بالدخل.

ب- توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار.

جـ- ربط الادخار بالاحتياط للطوارئ؛ سواء على مستوى الشخص أو على مستوى نشاطه الاقتصادي.

د- ربط الإنفاق الاستهلاكي بالحاجة وربط الحاجة بمستوى الطبقة.

هـ- ربط الإنفاق الاستثماري بسرعة دوران رأس المال وبالقدرة على العمل.

و- ربط الادخار بالاستثمار.

هذه الأفكار الاقتصادية التحليلية مقبولة في علم الاقتصاد المعاصر ويدور عليها التحليل فيه.

٤-٣: التخصص وتقسيم العمل

٤-٣-١: ابتداءً من الصفحة العشرين وتحت عنوان: فصل في موضع الحاجة إلى المال، كتب الدمشقي عن ثلاثة أمور جامعاً لها هي: الحاجات وضرورة الاجتماع والتخصص، ومما كتبه عن ذلك: «ولو لم يكن الواحد من الناس لقصر عمره أن يتكلف جميع الصناعات كلها فاحتاج الناس لهذه العلة إلى اتخاذ المدن والاجتماع فيها ليعين بعضهم بعضاً لما لزمتهم الحاجة إلى بعضهم بعضاً» (ص ٢٠ - ٢١).

٤-٣-٢: التخصص وتقسيم العمل فكرة محورية في الاقتصاد المعاصر، بل إنها فكرة ظهرت مع بدء الكتابة عن الاقتصاد. فأفلاطون وهو يعتبر في الفكر الاقتصادي المعاصر أقدم من كتب في الاقتصاد كتب عن التخصص وتقسيم العمل. والمقارنة بين رأي الدمشقي ورأي أفلاطون تعطي تميزاً لرأي الدمشقي، ذلك أن أفلاطون ربط التخصص وتقسيم العمل بالتقسيم الطبقي العنصري للمجتمع.

كتب أفلاطون: «إن من الصحيح أنكم جميعاً يا أهل هذا البلد إخوة،

غير أن الله الذي فطركم قد مزج تركيب أولئك الذين يستطيعون الحكم منه بالذهب، لهذا كان هؤلاء أنفسكم، ثم مزج تركيب الحراس بالفضة، وتركيب الفلاحين والصناع بالحديد والنحاس»[١] وفي مقابل هذا الرأي العنصري لأفلاطون نجد أن الدمشقي يربط التخصص وتقسم العمل بمعيار اقتصادي موضوعي هو الحاجة وتعددها. وبهذا الرأي للدمشقي يتميز تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد.

٤-٣-٣: علم الاقتصاد يعطي أهمية لمساهمة آدم سميث في التخصص وتقسيم العمل على المستوى المحلي والمستوى الدولي[٢] وقدم ذلك في صياغة اقتصادية متقدمة. ولا يمكن أن يسلم القول بأن رأي الدمشقي يتفوق على نظرية آدم سميث، لكن هذا لا يمنع من القول بأن الدمشقي له سبق تاريخي وسبق موضوعي بربط التخصص وتقسيم العمل بالحاجات الاقتصادية وتعددها.

٤-٣-٤: في رأي الدمشقي أن تعدد الحاجات يقود إلى التعاون بين أفراد النوع الإنساني وذلك بالتخصص وتقسيم العمل. ويمكن أن يستنتج نوع تفوق في تراث المسلمين في الاقتصاد على الفكر الاقتصادي. وأما علم

---

(١) أفلاطون، جمهورية أفلاطون، ترجمة دكتور فؤاد زكريا، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ص ١١٥.

(2) Adam Smith, the wealth of Nations, edited by Andrew Skinner, penguin Book, 1974, part 1 , pp. 109 - 117.

الاقتصاد المعاصر فإنه رتب على الحاجات الندرة، وبعبارة أخرى إنه يجعل تعدد الحاجات سبباً للندرة، بينما يجعلها الدمشقي سبباً للتعاون وتقسيم العمل والتخصص.

٤-٤: الثمن

كتب الدمشقي عن الثمن تحت عنوان: فصل في المعرفة بالقيمة المتوسطة بسائر الأغراض (ص ٢٨-٣٠). ويمكن أن تجمع آراؤه في العناوين الفرعية التالية.

٤-٤-١ العوامل المؤثرة في الثمن

المكان (ص ٢٨)، القرب من المادة الخام (ص ٢٩)، قلة العرض وزيادته (ص ٣٠)، كثرة طالب أو قلة طالب (ص ٣٠).

٤-٤-٢ مصطلحات تتعلق بالأثمان

استخدم الدمشقي مصطلحات في كتابته عن الثمن. ومن ذلك:

- حالة تغير الثمن عن القيمة المتوسطة إلى الزيادة: إذا كانت الزيادة يسيرة قيل قد تحرك السعر، فإن زاد شيئاً قيل قد نفق (راج)، فإن زاد أيضاً قيل ارتقى، فإن زاد قيل قد غلا، فإن زاد قيل قد تناهى، فإن كان مما الحاجة إليه ضرورية كالأقوات سمي الغلاء العظيم (ص ٢٩).

- حالة تغير الثمن عن القيمة المتوسطة إلى النقصان: إن كان النقصان يسيراً قيل قد هدأ السعر، فإن نقص أكثر قيل قد كسد فإن نقص قيل قد اتضع فإن نقص قيل قد رخص فإن نقص قيل قد بار فإن نقص قيل قد سقط السعر.

٤-٤-٣ القيمة المتوسطة

يستنتج مما كتبه الدمشقي أنه يعتبر أن القيمة المتوسطة تعبر عن الثمن العادي. وفي رأيه أنها تتحدد على النحو الآتي: «أن تسأل الثقات الخبيرين عن سعر ذلك في بلدهم على ما جرت به العادة في الأوقات المستمرة والزيادة المتعارفة فيه والنقص المتعارف والزيادة النادرة والنقص النادر وتقيس بعض ذلك ببعض مضافاً إلى نسبة الأحوال التي هم عليها من خوف أو أمن ومن توفر وكثرة أو اختلال وتستخرج بقريحتك لذلك الشيء قيمة متوسطة أو تستعملها من ذوي المعرفة والأمانة» (ص ٢٩).

٤-٤-٤: توقع التغير في الأثمان

كتب الدمشقي عن هذا الموضوع تحت عنوان: غالي الرخيص ورخيص الغالي. مما قاله في ذلك: «التجار المجربون يقولون اشتر غالي الرخيص ولا تشتري رخيص الغالي». يتبين من التفصيل الذي كتبه عن هذا الموضوع أنه يريد بالسلعة المسماة غالي الرخيص تلك السلعة التي سبق أن نقص ثمنها عن الثمن المتوسط وبقيت على هذا الحال فترة ثم بدأ سعرها يتحرك إلى أعلا في اتجاه القيمة المتوسطة، فهذه حالة غالي الرخيص، وينصح بالشراء في هذه الحالة، لأن التوقع هو استمرار زيادة ثمن هذه السلعة إلى أن يصل إلى الثمن المتوسط (القيمة المتوسطة). أما السلعة المسماة رخيص الغالي فهي تلك السلعة التي سبق وأن زاد ثمنها عن الثمن المتوسط وبقيت على هذا الحال فترة ثم بدأ سعرها يتحرك إلى أسفل في اتجاه القيمة المتوسطة؛ فهذه هي رخيص الغالي ولا ينصح الدمشقي بالشراء

في هذه الحالة، لأن التوقع هو استمرار انخفاض ثمن السلعة إلى أن يصل إلى الثمن العادي (القيمة المتوسطة).

هذا تلخيص وتجميع لأهم آراء الدمشقي عن الثمن. ويمكن القول بأن الدمشقي استخدم لغة اقتصادية تحليلية، وربط الثمن بالعوامل الفاعلة عليه والتي يرتبط بها الاقتصاد المعاصر. أيضاً ما كتبه الدمشقي عن القيمة المتوسطة يعمل الاقتصاد على شيء قريب منه وهو ثمن المنافسة. وأما ما كتبه عن التوقع في تغير الأثمان فله أهميته في الدراسات الحديثة عن التضخم والكساد وكذلك في دراسات الجدوى.

٤-٥: النقود

خصص الدمشقي في كتابه خمس صفحات كاملة للحديث عن النقود (ص ٢١- ٢٥) وبجانب هذه الصفحات فإنه كتب عنها كتابات متفرقة في صفحات أخرى. وفي الفقرات التالية نجمع آراءه تحت عناوين مألوفة في الدراسات الاقتصادية.

٤-٥-١: الحاجة لاختراع للنقود

كتب الدمشقي عن الحاجة للنقود ما يلي:

«فلما كان الناس يحتاج بعضهم إلى بعض.. ولم يكن وقت حاجة كل واحد منهم وقت حاجة الآخر إذا كان واحد منهم مثلاً نجاراً فاحتاج إلى حداد فلا يجد، ومقادير ما يحتاجون إليه متساوية، ولم يمكن أن يعلم ما قيمة كل شيء من كل جنس، وما مقدار العوض عن كل جزء من بقية

الأجزاء من سائر الأشياء، وما مقدار كل صناعة من الصناعات الأخرى، فلذلك احتيج إلى شيء يثمن به جميع الأشياء ويعرف به قيمة بعضها من بعض، فمتى احتاج الإنسان إلى شيء مما يباع أو يستعمل دفع قيمة ذلك الشيء من ذلك الجوهر الذي جعل ثمناً لسائر الأشياء، ولو لم يفعل ذلك لكان الذي عنده نوع من الأنواع التي يحتاج إليها صاحبه كالزيت والقمح وما أشبهها وعند صاحبه أنواع أخرى لا يتفق أن يحتاج هذا إلى ما عند ذاك ويحتاج ذاك إلى ما عند هذا في وقت واحد فتقع الممانعة بينهما، وإن وقع الاتفاق بينهما في حاجة كل واحد منهما إلى ما عند صاحبه لم يقع بينهما اتفاق في أن يكون يحتاج هذا مما بيد ذاك إلى ما يكون قيمته مقدار ما يحتاج إليه ذلك مما في يد هذا لا يزيد ولا ينقص، فإنه قد تكون حاجة صاحب القمح مثلاً إلى رطل زيت، وحاجة صاحب الزيت إلى حملي قمح. وقد تكون حاجة صاحب القمح إلى زيت كثير، وحاجة صاحب الزيت إلى قمح قليل، فيقع الاختلاف بينهما إذ ذاك، فنظرت الأوائل في شيء يثمن به جميع الأشياء» (ص ٢١، ٢٢).

تحليل هذا النص عن النقود يبين أن الدمشقي حدد أسباب الحاجة للنقود في الآتي:

- اختلاف وقت الحاجة من شخص إلى آخر.
- مشكلة تجزئة السلعة.
- اختلاف المقدار.
- الجهل بقيمة السلعة.

يمكن القول إن الدراسات الاقتصادية في وقتنا الحالي تتفق مع الدمشقي في هذه الأسباب، ويكون للدمشقي فضل الريادة، كما يمكن القول أن الدمشقي عرض هذا الموضوع مستخدماً مفردات ومصطلحات اقتصادية.

٤-٥-٢: السلعة التي تصلح نقوداً

من الموضوعات التي تكون محل بحث عند دراسة النقود موضوع السلعة التي تصلح أن تكون نقداً. وقد كتب الدمشقي عن هذا الموضوع بعد أن كتب عن الحاجة إلى النقود.

يقول الدمشقي: «نظرت الأوائل في شيء يثمن به جميع الأشياء، فوجدوا جميع ما في أيدى الناس إما نبات أو حيوان أو معادن، فأسقطوا النبات والحيوان عن هذه الرتبة، لأن كل واحد منهما مستحيل يسرع إليه الفساد. وأما المعادن فاختاروا منها الأحجار الذائبة الجامدة ثم أسقطوا منها الحديد والنحاس والرصاص. فأما الحديد فلإسراع الصدأ إليه وكذلك النحاس أيضاً. وأما الرصاص فلتسويده وإفراط لينه فتتغير أشكال صورته.. ووقع إجماع الناس كافة على تفضيل الذهب والفضة لسرعة الموافاة في السبك والطرق والجمع والتفرقة والتشكيل بأي شكل أريد، مع حسن الرونق وعدم الروائح والطعوم الرديئة وبقائهما على الدفن وقبولهما العلامات التي تصونهما، وثبات السمة التي تحفظهما من الغش والتدليس، فطبعوهما وثمنوا بهما الأشياء كلها، ورأوا أن الذهب أجل قدراً في حسن الرونق وتلاصق الأجزاء والبقاء على طول الدفن وتكرار السبك في النار

فجعلوا كل جزء منه بعدة من الفضة وجعلوها ثمناً لسائر الأشياء» (ص٢٢، ٢٣).

يستنتج مما كتبه الدمشقي في هذه الفقرة أنه يرى أن الشروط التي تؤهل السلعة لأن تكون نقوداً هي:

- القابلية للسك.
- القابلية لأن تصنع منها وحدات صغيرة.
- عدم القابلية للفساد.
- قابلية الحمل.
- حسن المظهر.
- القابلية لإعادة السك.

بجانب هذه الشروط الستة فإن التحليل الإجمالى لنص الدمشقي يعطى شرطاً سابعاً هو القبول العام، وهذا هو الشرط الأساسي لقبول سلعة ما أن تكون نقوداً.

وما كتبه الدمشقي عن الشروط المؤهلة للسلعة لأن تكون نقوداً هو ما أخذت به الدراسات الاقتصادية بعد الدمشقي وهي بصدد الحديث عن النقود السلعية.

٤-٥-٣: وظائف النقود

كتب الدمشقي عن النقود ما يلي: «جعل الناس الذهب والفضة ثمناً لسائر الأشياء فاصطلحوا على ذلك ليشتري الإنسان حاجته في وقت

إرادته وليكون من حصل له هذان الجوهران كأن الأنواع التي يحتاج إليها حاصلة في يده مجموعة متى شاء» (ص٢٣).

يفيد هذا النص أن الدمشقي يرى أن وظائف النقود هي:

- وسيلة للتبادل.
- مخزن للقيم.

والدراسات الاقتصادية الحديثة تتفق مع الدمشقي في هاتين الوظيفتين، وتضيف وظيفة ثالثة هي: أن النقود أداة للمدفوعات الآجلة. ويمكن القول بأن الدمشقي تكلم على هذه الوظيفة ضمناً عند كتابته عن الحاجة للنقود وعن السلعة التي تصلح نقداً. ويكون للدمشقي في هذا الموضوع أيضاً فضل الريادة.

٤-٦: مالية الدولة

كتب الدمشقي في الصفحات الأخيرة من كتابه عن حاصل المملكة (إيرادات الدولة) وعن مؤنها (نفقات الدولة). والفكرة الرئيسة التي كانت موضع اهتمامه هي ما إذا كانت نفقات الدولة مساوية لإيراداتها أو أكبر أو أقل. ويقبل الدمشقي حالة المساواة بين نفقات الدولة وإيراداتها، ويمتدح حالة ما إذا زادت الإيرادات على النفقات، ويذم حالة ما إذا عجزت الدولة عن تغطية كل نفقاتها.

ولا نزعم أن الدمشقي قدم عن هذا الموضوع فكرة اقتصادية عميقة. ولكن في هذا الأمر إيجابية نرى أهمية الإشارة إليها. فالدمشقي عندما أدخل

هذا الموضوع في كتابه بجانب الموضوعات الأخرى التي كتب عنها مثل الثمن والنقود والتخصص. عندما فعل ذلك فإن هذا يفيد أنه فهم أن الاقتصاد فيه قطاع الأفراد وقطاع الحكومة. هذا الفهم عن الاقتصاد هو ما ظهر بعد ذلك عند دافيد ريكاردو في كتابه عن مبادئ الاقتصاد، والذي كتب فيه عن الضرائب بجانب كتابته عن موضوعات اقتصادية أخرى.

وبناء على هذا فإننا نزعم للدمشقي فضلاً في هذا الأمر وهو فضل فهم أن الاقتصاد يدخل فيه قطاع الأفراد وقطاع الحكومة، وأن الكتابات الاقتصادية يجب أن تعنى بالقطاعين.

٥- تقويم مساهمة الدمشقي في الفكر الاقتصادي

نقترح تقويم مساهمة الدمشقي في الفكر الاقتصادي من جوانب ثلاثة. الأول عرض آرائه على الشريعة الإسلامية للتعرف على إسلاميتها، والثاني تحديد مساهمته ضمن سياق وتطور مساهمة المسلمين باللغة العربية في الفكر الاقتصادي، والثالث التعرف على طبيعة نوعية ريادته في الفكر الاقتصادي وذلك بالمقارنة مع تطور الفكر الاقتصادي الأوروبي.

٥-١: إسلامية آراء الدمشقي

نحاول في هذه الفقرة التعرف على درجة إسلامية آراء الدمشقي التي عرضها كنوع من العمل العقلي على المسألة الاقتصادية. وقبل القيام بهذا التعرف نرى أن نذكر أننا قد عرضنا آراء الدمشقي في موضوعات متعددة، وإذا كنا نستهدف التعرف على إسلامية هذه الآراء فإن هذا

يقتضي عرض فقه الموضوعات التي تكلم عليها الدمشقي، هذا هو المنهج العلمي المقبول. والأمر الهام في هذا الصدد هو كيفية إشباع هذا المنهج العلمي بدون الدخول في تفصيلات فقهية واسعة، لا شك أن عرضها يخرج بدراستنا عن موضوعها، ولذلك نقترح أن نأخذ موضوعاً واحداً لدراسة تفصيلية نسبياً، أما الموضوعات الأخرى فيحال إليها على وجه الإجمال.

٥-١-١: كتب الدمشقي عن الإنفاق الاستهلاكي وذلك في سياق حديثه عن الإنفاق على وجه العموم. وللتعرف على إسلامية آرائه في هذا الموضوع نقارنها برأي فقهي مشهور لإمام معروف وهو الإمام الشيباني[١].

يرى الإمام الشيباني أن إشباع الشخص حاجاته ليبقى حياً واجب، «بحيث لو امتنع عن الأكل والشرب والاستكنان حتى مات وجب عليه دخول النار لأنه قتل نفسه قصداً»[٢]. ثم يقسم الإمام الشيباني الإشباع على النحو الآتي «ففي مقدار ما يسد به رمقه ويتقوى على الطاعة هو

---

(١) من المراجع التي نحيل إليها في هذا الموضوع:
دكتور رفعت العوضي، من التراث الاقتصادي للمسلمين، جـ ٢، دعوة الحق - رابطة العالم الإسلامي، السنة السادسة، العدد ٦٣، ص ٩١ - ٩٤.

(٢) الإمام محمد بن الحسن الشيباني، الكسب، نشر وتوزيع عبد الهادي صرصوني، دمشق، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م، ص ٧٨.

مثاب غير معاقب. وفيما زاد على ذلك إلى حد الشبع هو يباح له محاسب على ذلك حساباً يسيراً بالعرض، وفي قضاء الشهوات ونيل اللذات من الحلال هو مرخص له فيه محاسب على ذلك مطالب بشكر النعمة وحق الجائعين، وفيما زاد على الشبع هو معاقب فإن الأكل فوق الشبع حرام»[1].

والمقارنة بين ما قاله الشيباني على أنه فقه في إشباع الحاجات وما قاله الدمشقي على أنه تحليل عقلي للإنفاق الاستهلاكي، هذه المقارنة تبين أن آراء الدمشقي لا تتعارض مع آراء الشيباني، بل إن هناك تماثلاً بين الرأيين. والاختلاف ينحصر في أن الشيباني استخدم مصطلحات فقهية بينما استخدم الدمشقي مصطلحات ذات طبيعة اقتصادية فنية.

٥-١-٢: كتب الدمشقي عن النقود من حيث المادة التي تصنع منها والحاجة إليها ووظائفها، وهو في كل ما كتبه عن ذلك لا يصادر فقهاً.

٥-١-٣: كتب الدمشقي عن المال وطرق اكتسابه وما كتبه عن هذا الموضوع لا يتعارض مع ما هو مقرر فقهياً.

٥-١-٤: كتب الدمشقي عن التخصص وتقسيم العمل والفكرة التي عرضها في توافق وانسجام مع التشريعات والتوجيهات الإسلامية.

٥-١-٥: كتب الدمشقي عن الثمن وهو موضوع فيه فقه واسع

---

(١) المرجع نفسه، ص ١٠٤.

وآراء الدمشقي التي عرضها لا تتعارض مع فقه هذا الموضوع.

٥-٢: مساهمة الدمشقي في سياق مساهمة المسلمين في الفكر الاقتصادي.

٥-٢-١: في حدود ما أمكن التعرف عليه من تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد فإن مساهمة الدمشقي سبقتها مساهمة أخرى للجاحظ. ومقارنة المساهمتين تعطي تميزاً واضحاً لمساهمة الدمشقي على مساهمة الجاحظ وذلك من حيث تعدد موضوعاتها واتساع المناقشة حول هذه الموضوعات وكذلك نوعية الآراء التي عرضت بما تضمنته من تحليل واستنتاج.

٥-٢-٢: بناء على ذلك فإنه يمكن القول أن مساهمة الدمشقي تمثل أقوى مساهمة من نوعها في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد وذلك حتى عصر الدمشقي؛ أي أن التفوق الذي نعقده لمساهمته موضوع تحت تحفظ أن ذلك مربوط بعصره والعصور السابقة عليه وليس مسحوباً إلى العصور التالية له.

٥-٢-٣: تقويم مساهمة الدمشقي في سياق مساهمة المسلمين في التراث العلمي في الاقتصاد لا ينبغي أن يقف عند حد الموضوعات والآراء التي أبديت فيها وإنما يجب أن يمتد إلى المنهج. وفي حدود ما أمكن التعرف عليه من تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد فإنه تعقد للدمشقي ريادة منهجية، فإنه رائد المنهج الذي ينظر الإنسان فيه بعقله وبتجربته إلى المسألة الاقتصادية. فالدمشقي لم يكتب عن فقه الموضوعات الاقتصادية التي عرض

لها وإنما قدم تحليلاً عقلياً مبنياً على ملاحظة الواقع. وهذه هي الريادة المنهجية التي تعقد للدمشقي.

٥-٣: مساهمة الدمشقي مقارنة بالمساهمة الأوروبية

علم الاقتصاد المعاصر لا شك أنه علم مصبوغ بالصبغة الأوروبية. وإذا كنا بصدد إجراء مقابلة بين مساهمة الدمشقي والمساهمة الأوروبية فإنه من البدهي ألا تكون المقارنة مع علم الاقتصاد المعاصر وإنما تكون مع المساهمة الأوروبية حتى عصر الدمشقي. ونقترح أن تشمل المقارنة المجالات التالية:

٥-٣-١: المجال الأول: المنهج

في الدراسات الاقتصادية يميز بين منهجين. الأول هو المنهج المعياري[١] والثاني هو المنهج الوضعي[٢]. وفي العصر الذي عاش فيه الدمشقي وهو القرن الحادي عشر والثاني عشر الميلاديان كان الفكر الأوروبي كله محكوماً بالمنهج المعياري وهو الذي يتأسس على ما يجب أن يكون[٣]. ومن المعروف أن علم الاقتصاد يحكم الآن بالمنهج الوضعي وهو الذي يبحث فيما هو كائن[٤]. ومن حيث المنهج الذي اتبعه الدمشقي نجد

---

(1) Normative Analysis.

(2) Positive Analysis.

(3) Ought to be.

(4) What is.

أنه كان ينظر في الواقع الاقتصادي محللاً له، ويظهر هذا جلياً في آرائه عن الثمن وعن النقود وعن الإنفاق. وعلى هذا النحو يكون الدمشقي سابقاً على الفكر الأوروبي من حيث المنهج.

٥-٣-٢: الموضوعات الاقتصادية

في الزمن الذي عاش فيه الدمشقي كانت أوروبا تعيش فيما يعرف باسم العصور الوسطى. والأوروبيون أنفسهم يسجلون على هذه الفترة أنها كانت فترة جهل وتأخر فكري. وفي الاقتصاد يعترفون بأن هذه الفترة لم يكن لها عطاء يذكر في هذا المجال. والدمشقي بالآراء الاقتصادية التي عرضناها له يجعل للعالم الإسلامي مساهمات إيجابية واضحة في الموضوعات الاقتصادية وذلك في الفترة المسماة في أوروبا بالعصور الوسطى. وهكذا يترتب على مساهمة الدمشقي ألا ينطبق مصطلح العصور الوسطى بالخصائص التي عرف بها في أوروبا على عالمنا الإسلامي وذلك بالنظر إلى تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد المكتوب باللغة العربية.

٥-٣-٣: مقارنة بين الدمشقي وسان توماس الإكويني

سان توماس الإكويني فيلسوف وعالم لاهوت، وقد عاش في الفترة من ١٢٢٥ إلى ١٢٧٤م؛ أي أنه كان بعد الدمشقي بحوالي قرن من الزمان أو أكثر. وفي تاريخ الفكر الاقتصادي الأوروبي يشار إلى آرائه عن الثمن كمثال للفكر الاقتصادي الذي وجد في عصره. وفي هذا عصر كان الفكر

الأوروبي عن الثمن محكوماً بفكرة أرسطو[١] عن الثمن العادل[٢]. والثمن العادل فكرة لا تتضمن تحليلاً للواقع فهي تخضع لمنهج ما يجب أن يكون. ويذكر للإكويني أنه حاول أن يجعل فكرة الثمن العادل تحمل أثراً لقوى العرض والطلب[٣]؛ أي يعمل عليها منهج ما هو كائن. ويعتبر الفكر الأوروبي هذه المحاولة للإكويني خطوة متقدمة نحو تقديم أفكار اقتصادية صحيحة نسبياً. ونحن نوافق الفكر الاقتصادي في تقويمه الإيجابي لآراء توماس الإكويني عن العوامل الفاعلة على تحديد الثمن. وفي مقابل ذلك فإننا نطلب الموافقة على أن تقوّم آراء الدمشقي إيجابياً عن نفس الموضوع، وفي حالة الموافقة على ذلك فإننا نذكّر بأن الدمشقي سابق على الإكويني بأكثر من قرن من الزمان. فالمقابلة بين آراء الدمشقي عن الثمن - والتي عرضت في فقرة سابقة - وآراء الإكويني تبين التفوق الواضح لآراء الدمشقي. هذا الأمر كله يثبت أن مساهمة الإكويني والتي يقومها الفكر الأوروبي تقويماً إيجابياً بل قد يعتبرها أرقى الأفكار في عصرها، هذه المساهمة جاءت بعد الدمشقي بأكثر من قرن، وهذا من حيث الزمن، أما من حيث المضمون فإنها أدنى بكثير من مساهمة الدمشقي.

---

(١) من المعروف أن مصادر الفكر الأوروبي في العصور الوسطى تمثلت في (١) الفلسفة اليونانية (٢) القانون الروماني (٣) التعاليم المسيحية.

(2) Just price.

(3) Roll, Eric, A history of Economic Thought, Faber & Faber LTD, p. 47.

المبحث الرابع

المقدمة لابن خلدون

(القرنين ٨، ٩ هـ - ١٤، ١٥ م)

١- التعريف بابن خلدون وبكتابه

١-١: ملاحظات تمهيدية

ابن خلدون اسم من الشهرة والأهمية بمكان في تراث المسلمين. وشهرته وأهميته ليستا قاصرتين على الاقتصاد وإنما تمتد لتغطي مساحة واسعة من العلوم الاجتماعية. ونقترح التقديم لدراسة مساهمته في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد بملاحظات تمهيدية.

١-١-١: عملت عن ابن خلدون دراسات كثيرة واسعة، بل عقدت عنه مؤتمرات. وليس هذا قاصراً على اللغة العربية وإنما جاءت المساهمة في الكتابة عنه بلغات كثيرة.

١-١-٢: دراستنا عن ابن خلدون تستهدف التعريف بآرائه الاقتصادية التي جاءت في كتابه المقدمة. وبناءاً على ذلك فإن لهذه الدراسة طبيعتها الخاصة؛ إن طبيعتها تتحدد في أنها جزء - حتى وإن علا شأنه - في مساهمة المسلمين في التراث العلمي في الاقتصاد. وبذلك يجب أن تكون شاملة لكل آرائه الاقتصادية وفي نفس الوقت تكون محدودة في حجمها لأنها تعرض كجزء من مساهمة عامة.

١-١-٣: في الدراسة التي نقدمها عن مساهمة ابن خلدون باعتبارها

أهم ما في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد سوف نهتم بالدراسات الاقتصادية السابقة وبترجمة كتاب المقدمة. وهذه الفقرة لها أهميتها في بيان تأثير ابن خلدون في الفكر الاقتصادي الأوروبي الحديث.

٢ – الكتاب: مقدمة في طبيعة العمران(١)

٢-١: المنهج المتبع في هذه الدراسة عند التعريف بالكتب التي نبحث فيها عن تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد يتضمن البحث إثبات صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه، كذلك تتبع مخطوطات الكتاب ومحاولات نشره. ومع كتاب مثل كتاب المقدمة لابن خلدون فإن شهرة هذا الكتاب لا تجعل لهذا الأمر أهمية. فإن صحة وجود كتاب يحمل عنوان المقدمة منسوب إلى مؤلف هو ابن خلدون ليس في حاجة إلى إثبات، وذلك لكثرة شيوع ما كتب عن هذا الموضوع.

٢-٢: كتاب المقدمة هو الجزء الأول من كتاب ابن خلدون: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن جاورهم من ذوي السلطان الأكبر. وقد ضمن ابن خلدون المقدمة منهجه العلمي على نحو عام، وفي ثنايا كتابته عن المنهج كتب عن موضوعات كثيرة. ويمكن القول بعبارة أخرى إن ابن خلدون وهو يكتب عن موضوعات في مقدمته ضمن ذلك منهجه. إن كلاً من التعبيرين صحيح.

---

(١) النسخة التي نحيل إليها في دراسة المقدمة تحمل البيانات التالية: مقدمة ابن خلدون، دار القلم، الطبعة الخامسة ١٩٨٤م.

٢-٣: بشأن الموضوعات التي كتب عنها ابن خلدون في مقدمته نرى أنه بدلاً من تتبع الموضوعات التي تضمنها الكتاب فإننا نحيل إلى واحد من المؤتمرات التي عقدت عن ابن خلدون - وهي كثيرة - والتي شارك فيها علماء لهم اعتبارهم في تخصصاتهم. فنحيل إلى المؤتمر الذي عقده المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة في الفترة من ٢ - ٦ يناير ١٩٦٢م. فقد دارت المناقشة في هذا المؤتمر على محاور، وفي كل محور عدد من الموضوعات. ونكتفي بالإشارة إلى موضوعات المحاور.

- ابن خلدون مؤسس علم الاجتماع.
- ابن خلدون الفيلسوف.
- المنهج الوصفي عند ابن خلدون.
- آراء ابن خلدون في الاقتصاد والسياسة.
- ابن خلدون المؤرخ.
- ابن خلدون والدين.
- ابن خلدون المربي.
- ابن خلدون والأدب.

٢-٤: تثبت هذه المحاور بالموضوعات الداخلية التي تضمنتها الموسوعية المعرفية لابن خلدون. وبشأن آرائه الاقتصادية فإنها لا تحصر في المحور الذي يحمل العنوان: آراء ابن خلدون في الاقتصاد والسياسة وإنما توجد في كثير من المحاور؛ فالاقتصاد موجود في الحديث عن علم الاجتماع وفي المنهج وفي الدين.

٢-٥: بشأن كتاب المقدمة لا نبالغ إذا قلنا إنه أهم ما في تراث المسلمين العلمي عن الاقتصاد، وهذه الأهمية معترف بها في عالمنا الإسلامي بل وفي غير العالم الإسلامي.

٣-ابن خلدون (٧٣٢ - ٨٠٨ هـ / ١٣٣٢ - ١٤٠٦م)

٣-١: ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن الحسن ابن محمد بن جابر ابن خلدون الإشبيلي الحضرمي القاضي ولي الدين المؤرخ المالكي. ولد سنة ٧٣٢هـ بتونس، وتوفي بالقاهرة سنة ٨٠٨ هـ[١]. عمر ٧٤ سنة، يمكن أن نقسم عمره إلى ثلاث مراحل متميزة[٢].

- مرحلة نشأة وتكوين قضاها كلها في تونس، ومدتها ٢٤ سنة.

- مرحلة نضال سياسي تنقل فيها بين المغرب الأوسط والأقصى والأندلس وهي أطول قليلاً من سابقتها، ومدتها ٢٦ سنة.

- مرحلة هدوء نسبي استقر فيها في القاهرة، وإن لم يفته أن يزور الشام والحجاز، شغل خاصة بالتدريس والقضاء، وهي الأربع والعشرون سنة الأخيرة من حياته.

---

(١) إسماعيل باشا البغدادى، هدية العارفين - أسماء المؤلفين وآثار المصنفين - مرجع سابق، ص ٥٢٩.

(٢) الدكتور إبراهيم مدكور، ابن خلدون - مؤتمر مهرجان ابن خلدون، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٦٢، القاهرة، ص ٥٦٨.

٣-٢: يمكن القول أن ابن خلدون عاش عمراً حقيقياً أطول بكثير من عمره الزمني، والعمر الحقيقي يقاس بالأعمال، أما العمر الزمني فيقاس بوحدات الزمن، فقد توزعت حياته بين التأليف وتولي وظائف عامة لها أهميتها وسفارات في مهمات رسمية.

٣-٣: من مؤلفاته[١]: تلخيص المحصل لفخر الدين الرازي وهو كتاب في الرحلات، وشرح الرجز لابن الخطيب، وهو كتاب في الأصول، شرح قصيدة ابن عبدون وهي قصيدة البردة، ديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر (سبع مجلدات) وهو كتاب في التاريخ.

٣-٤: من الأعمال السياسية التي تقلدها[٢]: صاحب العلامة وصاحب الأشغال، وصاحب الحجابة، ومن سفاراته الرسمية: سفارته إلى ملك قشتاله ليفاوض الغرناطيين. كما اشترك في محاربة تيمورلنك وفاوضه حين حاصر المسلمين في دمشق. ومن الوظائف العامة التي تولى وظيفة القضاء ووظيفة الإفتاء في مصر[٣].

جاءت وفاته في مصر في عام ٨٠٨ هـ[٤] الموافق ١٧ مارس ١٤٠٦م ودفن قرب باب النصر بالقاهرة، ولم يكشف عن مدفنه بعد[٥].

---

(١) إسماعيل باشا البغدادى، هدية العارفين، مرجع سابق، ص ٥٢٩.

(٢) د. إبراهيم مدكور، ابن خلدون، مرجع سابق، ص ٥٦٩.

(٣) د. إبراهيم مدكور، ابن خلدون، مرجع سابق، ص ٥٦٨ - ٥٧١.

(٤) إسماعيل باشا البغدادى، مرجع سابق، ص ٥٢٩.

(٥) د. إبراهيم مدكور، مرجع سابق، ص ٥٧١.

٣-٥: كان ابن خلدون مشهوراً في عصره، ونعتقد أنه أصبح أكثر شهرة بعد وفاته؛ فابن خلدون له شهرته الواسعة في عصرنا ليس في عالمنا الإسلامي بل في العالم الأوروبي والعالم الأمريكي، بل إن له شهرته في عالم الشرق البعيد في اليابان.

كان لابن خلدون نفوذ وتأثير في عصره علمياً وسياسياً، ونعتقد أن ابن خلدون أصبح بعد وفاته أكثر تأثيراً في المجالات العلمية ودليلنا على ذلك المؤلفات الكثيرة عنه والتي تتحدث عن تأثيره ودوره في كثير من العلوم.

كان ابن خلدون في عصره فخر أهله، وأصبح بعد وفاته فخر أمته الإسلامية لعبقريته الفذة ومساهماته العلمية الرائدة والعميقة، وهي مساهمات باللسان العربي، وبهذا تدخل مساهمته في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد في جزئها المتميز وهو المساهمة العربية.

٤- الدراسات السابقة عن الاقتصاد في مقدمة ابن خلدون

لقي ابن خلدون ولايزال عناية الكثير من الباحثين المتخصصين في فروع متعددة من المعرفة. ويمكن القول أن كتابه المقدمة هو أكثر الكتب في تراث المسلمين الذي نشرت عنه دراسات. وتراث المسلمين العلمي في الاقتصاد هو موضوع دراستنا ولذلك فإن ما نهتم به هو الدراسات الاقتصادية عن كتاب المقدمة. وسوف نشير إلى بعض هذه الدراسات.

٤-١: يعتقد أن أقدم دراسة اقتصادية عن ابن خلدون قدمها رينيه مونيير Rene Maunier فقد نشر مقالاً بعنوان:

Les idées économiques d'un penseur arabe du XIV siécle.

وقد نشرت هذه المقالة في عام ١٩١٣م بمجلة

Revue d'histoire économique et social.

٤-٢: يعتقد أن أقدم رسالة علمية بغير اللغة العربية لدرجة الدكتوراه عن الأفكار الاقتصادية لابن خلدون قدمها الدكتور صبحي المحمصاني إلى كلية الحقوق بمدينة ليون في فرنسا عام ١٩٣٢م وعنوانها:

Les idées économiques d'Ibn Khaldoun.

٤-٣: يعتقد أن أول دراسة باللغة العربية عن الاقتصاد عند ابن خلدون كتبها الدكتور محمد صالح، وعنوانها عن الفكر الاقتصادي العربي في القرن الرابع عشر، وقد نشرت بمجلة القانون والاقتصاد لكلية الحقوق جامعة القاهرة في العددين الثالث والسادس من السنة الثالثة - مارس وأكتوبر ١٩٣٣م.

٤-٤: يعتقد أن أول رسالة علمية باللغة العربية لدرجة الدكتوراه عن الاقتصاد عند ابن خلدون قدمها الدكتور محمد على نشأت في سنة ١٩٤٤م إلى كلية الحقوق بجامعة القاهرة وعنوانها: الفكر الاقتصادي في مقدمة ابن خلدون.

٤-٥: يعتقد أن أول مؤتمر تناول بتفصيل واسع نسبياً آراء ابن خلدون هو المؤتمر الذي نظمه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية وعقد بالقاهرة من ٣ إلى ٦ يناير ١٩٦٢م، ونشرت بحوثه تحت عنوان: أعمال مهرجان ابن خلدون.

والمؤتمر الثاني في الأهمية بعد هذا المؤتمر هو المؤتمر الذي نظمته المنظمة العربية للثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية وعقد في تونس في الفترة من ٢٩ جمادى الأولى إلى ٣ جمادى الثانية ١٤٠٠ هـ الموافق ١٤ - ١٨ إبريل ١٩٨٠م ونشرت بحوثه الدار العربية للكتاب تحت عنوان ابن خلدون والفكر العربي المعاصر.

٤-٦: نال ابن خلدون اهتماماً واسعاً من المفكرين الماركسيين. ويعتقد أن الكتابة الواسعة عنه باللغة الروسية بدأت في الخمسينات من القرن العشرين واستمرت لعدد من السنوات. وتعتبر الدراسة التي أعدتها الدكتورة سفيتلانا باتسييفا وعنوانها العمران البشري في مقدمة ابن خلدون من أوسع الدراسات. وقد ترجمها عن اللغة الروسية رضوان إبراهيم، ونشرتها الدار العربية للكتاب - ليبيا وتونس ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٤-٧: الدراسة التي قدمها الأستاذ الفرنسي Olivier de la illev jrand وعنوانها: نظرية النمو الاقتصادي Théorie de la Croissance Economique يعتقد أنها أول دراسة بلغة أجنبية تخصص مساحة مميزة لنظرية اقتصادية من نظريات ابن خلدون فقد تضمنت فقرة بعنوان: تفسير معاصر لنظرية ابن خلدون Rpretatione de la theorie d'Ibn Khaldoun. eune int

وقد عمل المؤلف على تقديم نظرية ابن خلدون في النمو الاقتصادي في صياغة حديثة مستخدماً نموذجاً رياضياً وبيانياً متقدماً، وقد استغرق عرض هذه النظرية الصفحات من ٤٦ إلى ٥٥[١].

---

(١) نشرت هذه الدراسة في باريس عام ١٩٧٧م وقامت بنشرها دار النشر Masson.

٤-٨: الدراسة التي كتبها الدكتور شوقي أحمد دنيا عن ابن خلدون ونشرت في ١٤١٤هـ الموافق ١٩٩٣م[١] أثرت الدراسات عن ابن خلدون من جوانب متعددة، حيث تعتبر من أوسع الدراسات عن الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون، كما أنها اشتملت على قائمة بالمصطلحات الاقتصادية في كتاب المقدمة، وكذا اشتملت على مقارنة واسعة بين فكر ابن خلدون والاقتصاد الوضعي.

٥- ترجمة كتاب المقدمة إلى غير اللغة العربية

في الدراسة التي نقدمها عن تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد نهتم بالتعريف بترجمة كتاب المقدمة إلى اللغات الأخرى غير العربية. ونخص ابن خلدون بهذه الفقرة من بين المفكرين الذين نعرض فكرهم وذلك لأنه من المسلم به أن ابن خلدون رائد في مجال العلوم الاجتماعية وأن له تأثيره. والتعرف على تاريخ ترجمة كتاب المقدمة يستخدم كدليل إثبات على البداية التاريخية لتأثير ابن خلدون في غير المنطقة العربية الإسلامية.

٥-١: ترجمة المقدمة إلى اللغة التركية

يمكن القول أن اللغة التركية هي اللغة الأولى غير العربية التي ترجم إليها كتاب المقدمة، وقد جاءت هذه الترجمة في ضوء العناية الخاصة من الأتراك بابن خلدون منذ القرن السادس عشر الميلادى، فقد ترجموا المقدمة

---

(١) نشرت هذه الدراسة دار معاذ للنشر والتوزيع - الرياض.

وأجزاء أخرى من كتاب العبر، وتأثر مفكرون أتراك بابن خلدون، وأوضح ما يكون هذا الأثر لدى طاشكبرى زاده (١٥٦١) وحاجي خليفة (١٦٥٧)[1].

لا شك أن اهتمام الأتراك بابن خلدون له سببه المعقول، فالأتراك مسلمون، وعندما اهتموا بابن خلدون كانوا هم ورثة الحضارة الإسلامية وحراس العالم الإسلامي، وذلك بعد انتقال الخلافة الإسلامية إليهم. ولقد مثل الأتراك منذ القرن السادس عشر الميلادي القوة الناهضة في العالم الإسلامي ليس في المجال السياسي والعسكري فحسب وإنما أيضاً في المجال العلمي.

٥-٢: ترجمة المقدمة إلى اللغات الأوروبية

بعد اللغة التركية جاء دور اللغات الأوروبية لتلتقي مع كتاب المقدمة. ولكن تحديد التاريخ الذي بدأت فيه ترجمة المقدمة إلى اللغات الأوروبية له حساسيته، بل قد يكون معقداً إلى درجة كبيرة، والحساسية والتعقيد ليستا من جانب المسلمين وإنما من جانب الأوروبيين، وسبب هذه الحساسية والتعقيد هو أن الاتفاق على بداية التاريخ الذي ترجمت فيه المقدمة إلى اللغات الأوروبية يصبح هو بداية تأثير ابن خلدون في الفكر الأوروبي. وهذا الأمر سوف يترتب عليه أن تهتز بل قد تسقط مسلمات في تاريخ

---

(١) د. إبراهيم مدكور، ابن خلدون، مرجع سباق، ص ٥٧٨.

العلوم على النحو الذي يقول به الأوروبيون. فهذا الأمر، أي تاريخ بداية العلم له أهميته البالغة بالنسبة لعلم الاقتصاد الذي اعتقد الأوروبيون أنه نشأ أوروبياً دون أي تأثير لفكر آخر غير الفكر الأوروبي. وفي مقابل هذا الأمر فإن بعض الاقتصاديين المسلمين نادوا في السنوات الأخيرة بأن يعلن أن علم الاقتصاد بدأ مع ابن خلدون.

هذا الأمر كله بحساسياته وتعقيداته وبتفريعاته وبالنتائج التي تترتب عليه سوف نحاول أن نعرضه في العناصر التالية.

٥- ٣-١: في ترجمة المقدمة إلى اللغات الأوروبية فإن هناك أمراً متفقاً عليه هو أن العالم الغربي عرف ابن خلدون عن طريق الأتراك. هذا هو الأمر المتفق عليه، أما الاختلاف فيجيئ عند مناقشة "متى"؟ وفي الإجابة على متى، فإن الأوروبيين يسوقون تحديداً تاريخياً. إنهم يقولون إن العالم الغربي بدأ يسمع بابن خلدون في أخريات القرن الثامن عشر، وأن أقدم ترجمة للمقدمة إلى اللغة الفرنسية جاءت في أوائل القرن التاسع عشر[١].

بشأن هذا الرأي الأوروبي عن تاريخ سماع الأوروبيين بابن خلدون نرى أن نناقش قضية. فمن الطرق التي يتعرف بها على الهوية أو الطبيعية لفكرة مذهبية ما هي التعرف على النتائج التي تترتب على هذه الفكرة،

---

(١) المرجع نفسه، ص ٥٧٨.

فقبول الرأي الأوروبي بأنهم سمعوا بابن خلدون في نهاية القرن الثامن عشر ترتب عليه نتيجة هامة وهي أنهم سمعوا به بعد نشأة وتأسيس العلوم الاجتماعية ومنها علم الاقتصاد.

هذه هي القضية وهي تمثل أحد الأسباب التي تجعلنا نتحفظ على ما يقوله الأوروبيون بشأن الزمن الذي سمعوا فيه عن ابن خلدون.

٥-٣-٢: دعونا نسلم فرضاً بالرأي الأوروبى عن الزمن الذي سمعوا فيه بابن خلدون وهو أخريات القرن الثامن عشر، ومن المتفق عليه أن علم الاقتصاد بدأ مع آدم سميث بكتابه ثروة الشعوب الذي ظهر في بداية الربع الأخير من القرن الثامن عشر. وسوف يتبين بعد عرض آراء ابن خلدون في الاقتصاد أنه يوجد تشابه كبير بين ابن خلدون وآدم سميث في بعض آرائهما الاقتصادية. ويعني ذلك أن علم الاقتصاد نشأ في رحم الزمن الذي عرفت فيه أوروبا فكر ابن خلدون.

٥-٣-٣: دعونا نسلم - أيضاً فرضاً - بأن الأوروبيين عرفوا ابن خلدون عن طرق الأتراك، ولكن الذي لا نسلم به أن ذلك حدث في أخريات القرن الثامن عشر. فقد كان الأتراك (الخلافة العثمانية) القوة الأولى في العالم طوال القرن السادس عشر والسابع عشر، وكانت قوتهم تدق أبواب أوروبا من مداخل متعددة، وفي ضوء ما عرف عن اهتمام الأتراك بابن خلدون فإنه لا يمكن أن يسلم القول بأن أوروبا وهي في احتكاك واسع وعميق مع الأتراك لم تسمع بابن خلدون الذي مثل أحد الاهتمامات العلمية للأتراك. لذلك فإن ما يمكن أن يقبل علمياً هو أن

أوروبا عرفت ابن خلدون قبل القرن الثامن عشر وقد يكون هذا بفترة زمنية طويلة سابقة على القرن الثامن عشر.

٥-٣-٤: القول بأن الأتراك مثلوا الطريق الوحيد الذي عرفت به أوروبا ابن خلدون لا يمكن التسليم به علمياً. فالأمر المتفق عليه حتى من جانب الأوروبيين هو أن الأندلس كانت المعبر الرئيس الذي تعرفت به أوروبا على تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد وفي غيره. لذلك فإن الأمر الذي يمكن أن يقبل علمياً هو أن أوروبا عرفت ابن خلدون عن طريق الأندلس التي مثلت المعبر الطبيعي لأسباب كثيرة. ويقوي ويسند هذا الرأي ما يلي:

أ- أن ابن خلدون إشبيلي فهو أندلسي، وليس هذا فحسب بل إنه أمضى فترة في الأندلس وهو معروف علمياً، والفترة التي أمضاها في الأندلس تصنف ضمن فترات النضال السياسي في حياته. وهكذا نحن مع ابن خلدون وهو في الأندلس مع عالم له نشاطه السياسي. بناء على ذلك فإنه لا يمكن أن يسلم القول بأن أوروبا لم تعرف ابن خلدون عن طريق الأندلس، وإنما القول الذي يقبله العقل هو أن أوروبا عرفت أولاً ابن خلدون عن طريق الأندلس، ويترتب على صحة هذا القول أن أوروبا عرفت ابن خلدون قبل القرن الثامن عشر بفترة زمنية طويلة. وهذا أمر له أهميته، إنه يعني أنها عرفته قبل نشأة العلوم الاجتماعية وخاصة علم الاقتصاد الذي هو شاغلنا في دراستنا.

ب- يقوي الرأي القائل بأن أوروبا عرفت ابن خلدون عن طريق

الأندلس أن من السفارات التي قام بها ابن خلدون سفارته إلى ملك قشتاله ليفاوض الغرناطيين. فإن هذه السفارة تثبت أن الأوروبيين عرفوا ابن خلدون في الأندلس. ومرة ثانية يثبت أن الأوروبيين عرفوا ابن خلدون عن طريق الأندلس قبل القرن الثامن عشر بفترة زمنية طويلة؛ أي قبل نشأة علم الاقتصاد.

جـ- يقوي الرأي القائل بأن أوروبا عرفت ابن خلدون عن طريق الأندلس أن ابن خلدون كانت له حواراته العلمية في مؤلفاته مع علماء مسلمين أندلسيين، وهؤلاء العلماء عرفوا في أوروبا وكانوا موضع اهتمامها، ومن هؤلاء العلماء ابن رشد. بناء على ذلك يكون الأوروبيون قد عرفوا ابن خلدون عن طريق الأندلس قبل القرن الثامن عشر بفترة زمنية طويلة.

د- يقوي الرأي القائل بأن أوروبا عرفت ابن خلدون عن طريق الأندلس مبكراً أن ابن خلدون كان له اهتمامه بأفلاطون وأرسطو، وأوروبا لها اهتمامها بكل من تحاور علمياً مع الحضارة اليونانية لأنها امتدادهم الحضاري وحيث يجعلون هذه الحضارة هي مصدر المعرفة لهم ولكل الأجناس.

٥-٣-٥: النتيجة التي ننتهي إليها هي أن أوروبا عرفت ابن خلدون قبل القرن الثامن عشر بفترة زمنية طويلة، وأنها عرفته عن طريق الأندلس المعبر المتفق عليه في نقل تراث المسلمين إلى أوروبا كما عرفته عن طريق الأتراك. وهذه النتيجة ترد على الذين عملوا على أن يحاصروا وأن يحيدوا أثر فكر المسلمين ومنهم فكر ابن خلدون على الفكر الأوروبى ومن هؤلاء

الأستاذ/ جورج شحاته قنواتى الذي يرى «أن ابن خلدون لم يعرف في الغرب قبل القرن التاسع عشر»[(١)].

٥-٣-٦: في إطار تحقيقنا عن ترجمة مقدمة ابن خلدون إلى اللغات الأوروبية نجد أنه من المفيد علمياً أن نذكر بأن المقدمة ترجمت إلى لغات أوروبية كثيرة منها الفرنسية والألمانية والإيطالية والإنجليزية والبرتغالية[(٢)]. وقد ترجمت حديثاً إلى اللغة الروسية. وقد لقي فكر ابن خلدون اهتماماً واسعاً من الماركسيين.

٥-٣-٧: ترجمة المقدمة إلى اللغة اليابانية

في إطار اهتمامنا بترجمة مقدمة ابن خلدون إلى اللغات الأجنبية نذكر أنه منذ عام ١٩٤٠م بدأ اهتمام اليابانيين بدراسة فكر ابن خلدون، وقد ترجموا أجزاء كثيرة من مقدمته[(٣)].

٦- آراء بعض المفكرين حول أهمية مساهمة ابن خلدون

ابن خلدون مفكر واسع الثراء المعرفي، وقد اعترف علماء كثيرون في

---

(١) جورج شحاته قنواتي، ملاحظات حول ترجمة مقدمة ابن خلدون إلى اللغات الأجنبية، ضمن أعمال مهرجان ابن خلدون، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مرجع سابق، ص ٥٤٦.

(٢) المرجع نفسه، ص ٥٤٧ - ٥٥٠.

(٣) م. أوراكا، دراسة ابن خلدون في اليابان، ضمن أعمال مؤتمر المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مرجع سابق، ص ٥٥٩ - ٥٦٣.

الشرق والغرب بأهمية آرائه وريادته في العلوم الاجتماعية. ونحن نعقد هذه الفقرة للتعريف ببعض الآراء التي اعترفت بالقيمة الكبيرة للمساهمة العلمية التي قدمها ابن خلدون(١).

٦-١: رأي عالم الاجتماع لودفيج جمبلوفتش (١٨٣٨-١٩٠٩):

«جاء عربي نقي قبل أوجست كونت بل قبل فيكو الذي أراد الإيطاليون أن يجعلوا منه أول اجتماعي أوروبي فدرس الظواهر الاجتماعية بعقل متزن وأتى في هذا الموضوع بآراء عميقة جعلت ما كتبه عبارة عما نسميه اليوم علم الاجتماع».

٦-٢: رأي المؤرخ المعروف أرنولد توينبي:

«لقد توصل ابن خلدون إلى فلسفة التاريخ، ويعد عمله هذا أعظم عمل أو تأليف أبدعه فكر في أي زمان ومكان».

٦-٣: رأي المؤرخ الإنجليزي روبرت فلينت:

«إذا نظرنا إلى ابن خلدون كمؤرخ قد نجد من يتفوق عليه حتى من كتاب العرب أنفسهم، أما إذا نظرنا إليه كواضع لنظريات في التاريخ فإنه منقطع النظير في كل مكان وزمان».

---

(١) عرضت هذه الآراء بتفصيل في المرجع التالي:
دكتور محمد عبد المنعم نور، ابن خلدون كمفكر اجتماعي عربي، مؤتمر مركز البحوث الاجتماعية والجنائية، مرجع سابق، ص ١١٠ - ١١٥.

٦-٤: رأي سارتون في كتابه مدخل لتاريخ العالم:

«إنه لمن المدهش أن يكون ابن خلدون قد توصل في تفكيره إلى اصطناع ما يسمى اليوم بطريقة البحث التاريخي».

٦-٥: رأي اسكندر روفتش بيتبريم سوروكن:

«يبحث ابن خلدون في كل الموضوعات التي تدخل في نطاق علم الاجتماع، والقسم الأكبر من بحوثه يعتبر حديثاً حتى في أيامنا هذه».

٦-٦: رأي المؤرخ والمفكر العربي ساطع الحصري:

«بعد انتشار المقدمة صار علماء الاجتماع والتاريخ والاقتصاد يطلعون على آراء ابن خلدون ويلفتون الأنظار إلى ما يجدون فيها من النظريات القيمة حول بعض المسائل التي لم يفرغوا من درسها وبحثها إلا في المدة الأخيرة».

٧- ابن خلدون وتأسيس مذهب الحرية الاقتصادية

٧-١: ابن خلدون والمذهب الاقتصادي وكذا النظام الاقتصادي يحتاج إلى مدخل

٧-١-١: في موضوع ابن خلدون والمذهب الاقتصادي وكذا النظام الاقتصادي يوجد جانب موضع اتفاق وجانب موضع اختلاف. فالجانب موضع الاتفاق هو أن ابن خلدون له مساهمة في تأسيس مذهب اقتصادي وكذا نظام اقتصادي، وأما الجانب موضع الاختلاف فهو طبيعة المذهب الاقتصادي وكذا النظام الاقتصادي الذي عمل عليه ابن خلدون.

ابن خلدون محل اعتبار عند أنصار مذهب الحرية الذي يتأسس عليه النظام الرأسمالي، وهو أيضاً محل اعتبار عند أنصار المذهب الجماعي الذين يأخذون بالتفسير المادي.

٧-١-٢: فأنصار مذهب الحرية يثبتون لابن خلدون أنه كان ضد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وأنه بهذا رائد للحرية الاقتصادية[١].

٧-١-٣: وأنصار المذهب الجماعي يعتقدون أن ابن خلدون أسس تفسيره للتاريخ على العنصر المادي أي الاقتصادي ويعتبرونه رائد الفلسفة المادية لتفسير التاريخ. لذا فقد كان ابن خلدون محل اهتمام واسع في الاتحاد السوفيتي (الذي انهار) لهذا الاعتبار، وفي إطار هذا الاهتمام نشروا عنه دراسات كثيرة، بل يقال إنهم أسسوا مركزاً بحثياً يحمل اسمه[٢].

٧-٢: أمام هذا الاستقطاب المذهبي المتباين لابن خلدون فإن الأمر يكون في حاجة لدراسة متأنية لفكرة تحديد هويته المذهبية. وسوف نحاول

---

(١) من أهم الأبحاث التي صنفت فكر ابن خلدون في مذهب الحرية الاقتصادية البحث التالي:

- الدكتور محمد حلمي مراد، أبو الاقتصاد - ابن خلدون، ضمن أبحاث مهرجان ابن خلدون، مركز البحوث الاجتماعية والجنائية، مرجع سابق، ص ٣٠٥ - ٣١٧، وقد اعتبر أن ابن خلدون مؤسس مذهب الاقتصاد المرسل.

(٢) قد تكون من أوسع الدراسات المنشورة عن ابن خلدون في الاتحاد السوفيتي السابق:

- دكتوره سفيتلانا بانييفا، العمران البشري في مقدمه ابن خلدون، ترجمه إلى اللغة العربية رضوان إبراهيم، الناشر الدار العربية للكتاب، ليبيا، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

المساهمة في هذا الموضوع وذلك باستقراء بعض ما جاء في كتاب المقدمة.

النص

كتب ابن خلدون في كتابه «المقدمة» في الفصل الأربعين تحت عنوان: في أن التجارة من السلطان مضرة بالرعاية ومفسدة للجباية.

«اعلم أن الدولة إذا ضاقت جبايتها بما قدمناه من الترف وكثرة الفوائد والنفقات وقصر الحاصل من جبايتها على الوفاء بحاجاتها ونفقاتها واحتاجت إلى مزيد المال والجباية فتارة توضع المكوس على بياعات الرعايا وأسواقهم - كما قدمنا ذلك في الفصل قبله - وتارة بالزيادة في ألقاب المكوس إن كان قد استحدث من قبل، وتارة بمقاسمة العمال والجباة لما يرون أنهم قد حصلوا على شيء طائل من أموال الجباية لا يظهره الحسبان، وتارة باستحداث التجارة والفلاحة للسلطان على تسمية الجباية لما يرون التجار والفلاحين يحصلون على الفوائد والغلات مع يسارة أموالهم، وأن الأرباح تكون على نسبة رؤوس الأموال فيأخذون في اكتساب الحيوان والنبات لاستغلاله في شراء البضائع، والتعرض بها لحوالة الأسواق، ويحسبون ذلك من إدرار الجباية وتكثير الفوائد، وهو غلط عظيم، وإدخال الضرر على الرعايا من وجوه متعددة، فأولاً مضايقة الفلاحين والتجار في شراء الحيوان والبضائع وتيسير أسباب ذلك، فإن الرعايا متكافئون في اليسار متقاربون ومزاحمة بعضهم بعضاً تنتهي إلى غاية موجودهم أو تقرب، وإذا رافقهم السلطان في ذلك، وماله أعظم كثيراً منهم، فلا يكاد أحد منهم يحصل على غرضه في شيء من حاجاته،

ويدخل على النفوس من ذلك غم ونكد، ثم إن السلطان قد ينتزع الكثير من ذلك إذا تعرض له غضا أو بأيسر ثمن أو لا يجد من يناقشه في شرائه فيبخس ثمنه على بائعه، ثم إذا حصل فوائد الفلاحة ومغلها كله من زرع أو حرير أو عسل أو سكر أو غير ذلك من أنواع الغلات، وحصلت بضائع التجارة من سائر الأنواع فلا ينتظرون به حوالة الأسواق ولا نفاق البياعات لما يدعوهم إليه تكاليف الدولة فيكلفون أهل تلك الأصناف من تاجر أو فلاح بشراء تلك البضائع، ولا يرضون في أثمانها إلا القيم وأزيد فيستوعبون في ذلك ناض أموالهم، وتبقى تلك البضائع بأيديهم عروضاً جامدة، ويمكثون عطلاً من الإدارة التي فيها كسبهم ومعاشهم، وربما تدعوهم الضرورة إلى شيء من المال فيبيعون تلك السلع على كساد من الأسواق بأبخس ثمن، وربما يتكرر ذلك على التاجر والفلاح منهم بما يذهب رأس ماله فيقعد عن سوقه، ويتعدد ذلك ويتكرر ويدخل به على الرعايا من العنت والمضايقة وفساد الأرباح ما يقبض آمالهم عن السعي في ذلك جملة، ويؤدي إلى فساد الجباية، فإن معظم الجباية إنما هي من الفلاحين والتجار، ولا سيما بعد وضع المكوس ونمو الجباية بها، فإذا انقبض الفلاحون عن الفلاحة وقعد التجار عن التجارة ذهبت الجباية جملة، أو دخلها النقص المتفاحش، وإذا قايس السلطان بين ما يحصل له من الجباية، وبين هذه الأرباح القليلة وجدها بالنسبة إلى الجباية أقل من القليل، ثم إنه ولو كان مفيداً فيذهب له بحظ عظيم من الجباية فيما يعانيه من شراء أو بيع فإنه من البعيد أن يوجد فيه من المكس، ولو كان غيره في

تلك الصفات لكان تكسبها كلها حاصلاً من جهة الجباية، ثم فيه التعرض لأهل عمرانه واختلال الدولة بفسادهم ونقصهم، فإن الرعايا إذا قعدوا عن تثمير أموالهم بالفلاحة والتجارة نقصت وتلاشت بالنفقات، وكان فيها تلاف أحوالهم فافهم ذلك» (ص ٢٨١-٢٨٢).

الذين كتبوا عن ابن خلدون استندوا إلى النص السابق في القول بأنه مع الحرية الاقتصادية. وسوف نقوم بتحليل هذا النص وذلك بهدف تحديد طبيعة الحرية الاقتصادية التي يمكن أن تنسب لابن خلدون.

أولاً: النص صريح في أن ابن خلدون ضد أن تكون الدولة تاجراً، وقد صرح بالأضرار الاقتصادية التي تترتب على التجارة من السلطان، واستخدم أمثلة ومصطلحات متلائمة مع عصره.

ثانياً: في معرض حديثه عن التجار والزراع كتب النص التالي:

«فإن الرعايا متكافئون في اليسار متقاربون ومزاحمة بعضهم بعضاً تنتهي إلى غاية موجودهم أو تقرب» تحليل هذا النص يعطي النتيجة التالية: يدافع ابن خلدون عن المنافسة بين المنتجين.

ثالثاً: ما جاء في «أولاً» يجعل ابن خلدون من أنصار الحرية الاقتصادية في مجال التبادل، وما جاء في «ثانياً» يجعله من أنصار الحرية الاقتصادية في مجال الإنتاج، ويعني هذا أن ابن خلدون من أنصار الحرية الاقتصادية الكاملة.

رابعاً: في الفكر الاقتصادي الأوروبي يقال عن مذهب الحرية

الاقتصادية أنه نظام: دعه يعمل دعه يمر،[1] ويعني هذا المصطلح أن الحرية الاقتصادية لها شقان؛ إنتاج Laissez - Fair وتبادل Laissez - Passer. وقد ولد هذا المصطلح مع مدرسة الطبيعيين. وهي مدرسة ظهر كبار مفكريها في الربع الثالث من القرن الثامن عشر. وبالمقارنة بين فكر ابن خلدون والفكر الأوروبي تعطي النتيجة التالية: دافع ابن خلدون عن الحرية الاقتصادية في شقيها الإنتاج والتبادل وأن مساهمته سابقة على المساهمة الأوروبية بحوالي أربعة قرون، ويترتب على هذا أنه يعقد لابن خلدون تأسيس مذهب الحرية الاقتصادية.

خامساً: عرض ابن خلدون لحالة تدخل الدولة في السوق وحصولها على السلع بأقل من ثمنها الذي تحدده المنافسة «فيبخس ثمنه على بائعه» وقد حدد النتائج الاقتصادية التي تترتب على ذلك وهي انخفاض الإنتاج: «ويدخلون به على الرعايا من العنت والمضايقة وفساد الأرباح ما يقبض آمالهم عن السعي في ذلك جملة». وابن خلدون بهذه الفكرة يكون قد تعرف على الآثار الاقتصادية التي تترتب على تدخل الدولة في الاقتصاد، وعلى آثار انخفاض الأثمان على المستوى الذي تحدده المنافسة على النحو الذي عبر عنه ابن خلدون[2].

---

(١) ولد هذا المصطلح في الاقتصاد الأوروبي باللغة الفرنسية Laissez Fair - Laissez Passer والكتابات الاقتصادية باللغات المختلفة تستخدمه في اللغة الفرنسية.

(٢) ابن خلدون في هذه الفكرة يشرح حالة البلاد التي طبقت بعد ذلك بقرون الاشتراكية ⇦

سادساً: الضرائب من الأدوات التي تتدخل بها الدولة في الاقتصاد، وابن خلدون ضد زيادة الضرائب، بل إنه تعرف على الآثار السلبية التي تترتب على زيادة الضرائب. فإن زيادة الضرائب قد تؤدي إلى نقص الناتج القومي في الفترة الاقتصادية التالية وبالتالي تنخفض حصيلة الضرائب نفسها.

٧-٣: بناء على التحليل للنص السابق فإن النتيجة التي تنتهي إليها المناقشة هي: أن ابن خلدون أسس لمذهب الحرية الاقتصادية. وقد دافع عن حرية الإنتاج وعن حرية التبادل، كما كان ضد أن تكون الدولة تاجراً أو منتجاً، كذلك كان ضد استخدام أدوات اقتصادية تخل بعمل السوق.

ويمكن أن يدخل في النتيجة التي كشفت عنها المناقشة ما يتمتع به فكر ابن خلدون من الانسجام والائتلاف في موضوع الحرية الاقتصادية. فإن فكرته منسجمة في عناصرها، لأنه لم يقرر رأياً في حرية عنصر من العناصر الاقتصادية يمكن أن يكون مناقضاً لرأيه في حرية عنصر آخر.

هكذا تكون فكرة ابن خلدون تشبع شرط الانسجام الداخلي بين عناصر الحرية الاقتصادية. وكذلك تشبع فكرته شرط الانسجام الخارجي مع آرائه عن العناصر الاجتماعية الأخرى.

وعانت اقتصادياً بسبب فرض الدولة أسعاراً منخفضة، وبالتالي ضعف الحافز الاقتصادي.

٨- ابن خلدون وفلسفة تفسير التاريخ

٨-١: محاولة قولبة فكر ابن خلدون في فلسفة التفسير المادي للتاريخ.

التشيع المذهبي لابن خلدون يتجاذبه اتجاهان على طرفي نقيض. الاتجاه الأول يجعل ابن خلدون مؤسساً لمذاهب الحرية الاقتصادية والاتجاه الثاني يجعله واضع فلسفة التفسير المادي للتاريخ، وأصحاب هذا الاتجاه ينتهون من ذلك إلى النتيجة التالية: التفسير المادي للتاريخ يجد جذوره عند ابن خلدون.

٨-١-١: تفسير التطور التاريخي تحكمه فلسفتان؛ الفلسفة المثالية وتنسب إلى هيجل(١) والفلسفة المادية ويعتبر ماركس(٢) أكثر المفكرين الذين وظفوا هذه الفكرة توظيفاً مذهبياً.

فالفلسفة المثالية تتبنى فكرة أن المجتمعات تخضع للتطور وليس للثبات، وأن التغيير يبدأ أولاً في العقل الإنساني؛ أي في عالم الفكر، وهذا يقود التغيير في عالم المادة. وأما الآلية التي يتم بها التغيير فهي أن أية فكرة Thesis

---

(١) هيجل: Georg Wilhel Friedrich Hegel وهو فيلسوف ألماني ولد في ١٧٧٠م ومات في ١٨٣١م.

(٢) كارل ماركس: فيلسوف واقتصادي اشتراكي، ولد في ألمانيا ١٨١٨م ومات في إنجلترا في ١٨٨٣م.

يكون لها نقيض Antithesis ويقوم صراع بينهما فتخلق ظاهرة جديدة هي التركيب Syntythesis[1].

٨-١-٢: وفي الفلسفة المادية تخضع المجتمعات أيضاً للتطور، ولكن ماركس يعتقد أن التغيير يحدث أولاً في عالم المادة وليس عالم الفكر، فإنه يؤمن بأن الوجود المادي هو الذي يعمل على عقل الإنسان ولذلك تكون الأفكار هي ردود أفعال لهذه الظاهرة الخارجية[2].

٨-١-٣: الدكتورة سفيتلانا باتييفا واحدة من مفكري الاتحاد السوفيتي السابق، وقد كتبت دراسة موسعة عن العمران البشري في مقدمة ابن خلدون. وفي رأيها أن علم العمران الذي كتب عنه ابن خلدون يعني الحياة الاجتماعية، وهو يعني «التساكن والتنازل في مصر أو حلة[3] للأنس بالعشير واقتضاء الحاجات لما في طباعهم من التعاون على المعاش» من هذا التعريف للعمران الذي كتبه ابن خلدون تعتبر أولاً وقبل كل شيء عملاً جماعياً حقيقياً للبشر مشروطاً بالاحتياجات المادية وجميع الظواهر الباقية لحياة المجتمع في الملك والكسب والعلوم والصنائع[4] وفي موضع آخر من كتابها كتبت «الحاجة المادية كقوة أساسية موجهة

---

(2) Loucks , William N ; Comparative Economic Systems , Sixth edition, New York , Haruper Row , 1964 , pp. 81/2.

(2) Ibid , pp. 82/3.

(٣) يبدو أن الصواب محلة وليس حلة.

(٤) الدكتورة سفيتلانا باتييفا، مرجع سابق، ص ١٨٨ و١٨٩.

في تاريخ البشرية هي القاعدة الأولية الأولى لنظرية ابن خلدون»[1].

إذا قبل ما قالته المؤلفة فإنها بهذا تكون قد حققت أمرين، الأول أنها جعلت فكر ابن خلدون يتفق مع التفسير المادي للتاريخ، والثاني أنها تكون قد ربطت بين ما قاله ابن خلدون وما قاله كارل ماركس عن مرحلة الشيوعية البدائية وهي أولى المراحل في تطور المجتمع البشري.

٨-٢: العوامل الفاعلة للتطور في الفكر الخلدونى

للتعريف على نحو صحيح برأي ابن خلدون نحلل النص الذي كتبه، والذي اعتمد عليه في القول بمادية الفكر الخلدوني في تفسير التاريخ. وسوف ندرس هذا النص في اللغة التي كتب بها وهي اللغة العربية.

النص:

كتب ابن خلدون الفصل الأول من الكتاب الأول تحت عنوان: في العمران البشري على الجملة وفيه مقدمات، ما يلى:

«الأولى في أن الاجتماع الإنساني ضروري، ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم الإنسان مدنى بالطبع، أي لابد له من الاجتماع الذي هو المدينة في اصطلاحهم، وهو معنى العمران، وبيانه أن الله سبحانه خلق الإنسان وركبه على صورة لا يصح حياتها وبقاؤها إلا بالغذاء، وهداه إلى التماسه بفطرته، وبما ركب فيه من القدرة على تحصيله إلا أن قدرة الواحد من

(١) المرجع نفسه، ص ١٩٥.

البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من ذلك الغذاء غير موفية لـه بمـادة حياتـه منه، فلابد من اجتماع القُدَرِ الكثيرة من أبنـاء جنسـه ليحصـل القـوت لـه ولهم، فيحصل بالتعاون قدر الكفاية مـن الحاجـة لأكثـر منـهم بأضـعاف، وكذلك يحتاج كل منهم أيضـاً في الـدفاع عـن نفسـه إلى الاسـتعانة بأبنـاء جنسه» (ص ٤١ - ٤٢).

هذا هو نص ابن خلدون عن حاجة البشـر للتعـاون وللاجتمـاع معـاً وكذلك للتخصص. وهنا نقدم تحليلاً لهذا النص بهدف اكتشـاف النظريـة الخلدونية في تفسير التاريخ.

أ- يبدأ ابن خلدون كتابته عن حاجة الإنسان للاجتماع بـالآتى: «أن الله سبحانه خلق الإنسان وركبه على صورة لا يصـح حياتهـا وبقاؤهـا إلا بالغـذاء، وهـداه إلى التماسـه بفطرتـه وبمـا ركـب فيـه مـن القـدرة علـى تحصيله». هذه الفقرة تعطى النتيجة التاليـة: رأي ابـن خلـدون عـن حاجـة الإنسان للاجتمـاع يبـدأ بأسـاس إيمـاني، وهـو أن الله سـبحانه هـو خـالق الإنسان بحاجاته وانفعالاته. وهذه النتيجة تترتب عليها نتيجة أخـرى هـى: أن تفسير ابن خلدون للتاريخ أحد مكوناته أو عناصره الداخلة فيـه الإيمـان بالله، وبالتالي فإن الله هو الخالق الذي يبدأ به التطور.

وهذه النتيجة تجعل رأي ابن خلدون في تفسـير تطـور التـاريخ يفـارق كلية الفلسفة المادية. فإن الفلسـفة الماديـة مؤسسـة علـى أن قـوى الإنتـاج خالقة لعلاقات الإنتاج، أي أن المادة خالقة، وليس هذا فحسـب بـل هـي قادرة على التطوير الـذاتي لنفسـها. وبعبـارة الـذين عرضـوا هـذه الفلسـفة

اقتصادياً: تخضع عمليات الإنتاج الاجتماعية لتطور ذاتي.. ويعني هذا أنها تخضع لميل لتغيير ما يتعلق بها من اقتصاد أو اجتماع أو غيره[1]. فالفلسفة المادية منفصلة كلية عن الإيمان بالله بينما الفلسفة الخلدونية مؤسسة بالكامل على الإيمان بالله.

ب- بعد أن أعطى ابن خلدون أمثلة لقصور الإنسان عن توفير كل احتياجاته اللازمة لحياته بنفسه كتب الآتي: «... فلابد من اجتماع القُدَر الكثيرة من أبناء جنسه ليحصل لهم القوت له ولهم فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف». يشير ابن خلدون في هذا النص إلى دور العامل الاقتصادي. والمطلوب أن نتعرف على هذا الدور الذي يؤديه هذا العامل الاقتصادي. ولا يدل النص على أن العامل الاقتصادي خالق للتطور وإنما يدل على أنه محفز للتخصص. فالنص يشير إلى أن التخصص وتقسيم العمل كان شاغل ابن خلدون، واعتقد أن حل المشكلة الاقتصادية يكمن في التخصص.

جمع ما جاء في الفقرة (أ) مع ما جاء في الفقرة (ب) يعطي النتيجة التالية: الخالق للتطور هو الله سبحانه وتعالى، أما العامل الاقتصادي فيعمل على تنظيم التخصص وتقسيم العمل، وتنظيم التخصص وتقسيم العمل لا يصنف على أنه خلق وإنما هو ترتيب للأعمال الاقتصادية.

(1) Schumpeter, J., History of Economic Analysis, Georg Allen and Unwin, London, 1954.P. 439.

جـ- جاء في النص السابق لابن خلدون ما يلي: «ولما كان العدوان طبيعياً في الحيوان جعل لكل واحد منها عضواً يختص بمدافعته ما يصل إليه من عادية غيره، وجعل للإنسان عوضاً من ذلك كله الفكر واليد».

وهذه الفقرة لابن خلدون تضيف عنصراً جديداً إلى رأيه في تفسير التاريخ؛ هذا العنصر هو فكر الإنسان. فالفكر يعمل على التطور.

د- جمع ما جاء في الفقرات الثلاث أ، ب، جـ معاً يعطي النتيجة التالية: الخالق للتطور هو الله سبحانه وتعالى، وبعد الخلق يجيئ الفكر والعامل الاقتصادي لترتيب عملية التطور. ولكل منهما مجاله في العمل. والعامل الاقتصادي يعمل على تنظيم التخصص وتقسيم العمل، فدوره لا يصنف على أنه خلق وإنما ترتيب للأعمال الاقتصادية.

ويمكن إعادة صياغة النتيجة السابقة على النحو الآتي:

الله خالق للتطور، ثم يجيئ فكر الإنسان ومعه العامل المادي لترتيب وتنظيم التطور. بناءً على هذا فإن نظرية ابن خلدون في تفسير التاريخ تكون مشتملة على الإيمان بالله والفكر والعامل المادي. وهي بهذا تغاير كلية فلسفة هيجل المثالية حيث الفكر وحده، وفلسفة ماركس المادية حيث العامل الاقتصادي وحده.

٨-٣: مراحل تطور المجتمعات عند ابن خلدون وخصائص كل مرحلة

٨-٣-١: مراحل التطور تعتبر لازمة من لوازم تفسير التطور التاريخي. فإن الفكر الأوروبي يعتقد أن مراحل التطور دخلت إلى دراسات

المذهبية الاقتصادية أولاً بالمساهمة التي قدمها ماركس حيث قسم التاريخ الإنساني إلى مراحل: الشيوعية البدائية، والإقطاع والرأسمالية، ثم الاشتراكية كمرحلة انتقالية إلى الشيوعية التي اعتبرها ماركس المحطة الأخيرة لتطور تاريخ الإنسان. ومساهمة ماركس في دراسة المراحل تحسب للفلسفة المادية في تفسير التاريخ، أي للماركسية. ومعروف أن مساهمة ماركس جاءت في القرن التاسع عشر.

والمذهبية الرأسمالية دخلت متأخراً بفترة طويلة إلى موضوع مراحل التطور، ومساهمة روسو تمثل المساهمة المعتبرة في هذا الموضوع. ومعروف أن مساهمته ترجع إلى القرن العشرين.

٨-٣-٢: مراحل التطور موضوع رئيس في كتاب المقدمة لابن خلدون، فقد شغل فقرات عديدة. والفقرات التالية مثال لهذا الاهتمام:

- فصل بعنوان: في انتقال الدولة من البداوة إلى الحضارة (ص ١٧٢ - ١٧٤).

- فصل بعنوان: في أن الترف يزيد الدولة في أولها قوة إلى قوتها (١٧٤ - ١٧٥).

- فصل بعنوان: في أطوار الدولة واختلاف أحوالها وخلق أهلها باختلاف الأطوار (١٧٥ - ١٧٦).

- فصل بعنوان: في أن تفاضل الأمصار والمدن في كثرة الرزق لأهلها.. (ص٣٦٠ - ٣٦٢).

في هذه الفقرات وفي غيرها كتب ابن خلدون عن نوعين من مراحل التطور. الأول: مراحل تطور المجتمع ككل، والمتغير الرئيس في هذا النوع من المراحل حالة المجتمع الاقتصادية والثقافية وغير ذلك. والنوع الثاني: مراحل تطور الدولة، ويعني بها السلطة الحاكمة، والمتغير الرئيس في هذا النوع من المراحل هو القوة السياسية.

أولاً: مراحل تطور المجتمعات في الفكر الخلدوني ثلاثة: مرحلة البداوة ومرحلة الحضارة ومرحلة الهرم.

كتب ابن خلدون تحت عنوان: في انتقال الدولة من البداوة إلى الحضارة:

«اعلم أن هذه الأطوار طبيعية للدول، فإن الغلب الذي يكون به الملك إنما هو بالعصبية، وبما يتبعها من شدة البأس، وتعود الافتراس، ولا يكون ذلك غالباً إلا مع البداوة، فطور الدولة من أولها بداوة ثم إذا حصل الملك تبعه الرفه واتساع الأحوال، والحضارة إنما هي تفنن في الترف، وإحكام الصنائع المستعملة في وجوهه ومذاهبه من المطابخ والملابس والمباني والفرش والأبنية وسائر عوائد المنزل وأحواله، فلكل واحد منها صنائع في استجادته والتأنق فيه تختص به ويتلو بعضها بعضاً ويتكثر باختلاف ما تنزع إليه النفوس من الشهوات والملاذ والتنعم بأحوال الترف وما تتلون من العوائد، فصار طور الحضارة في الملك يتبع طور البداوة ضرورة لضرورة تبعية الرفه للملك» ص١٧٢.

ثانياً: كتب ابن خلدون بتفصيلات واسعة وفي مواضع عديدة عن

خصائص كل مرحلة من المراحل الثلاثة المشارة إليها، كما كتب عن العوامل الفاعلة في كل مرحلة.

ففي فصل بعنوان: في أن أجيال البدو والحضر طبيعية، كتب ابن خلدون عن خصائص مرحلة البداوة وخصائص مرحلة الحضارة:

النص

«اعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش، فإن اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله والابتداء هو ضرورة منه ونشيط قبل الحاجي والكمالي، فمنهم من يستعمل الفلح من الغراسة والزراعة، ومنهم من ينتحل القيام على الحيوان، وهؤلاء القائمون على الفلح والحيوان تدعوهم الضرورة ولابد إلى البدو، لأنه متسع لما لا يتسع له الحواضر من المزارع والفدن والمسارح للحيوان وغير ذلك، فكان اختصاص هؤلاء بالبدو أمراً ضرورياً لهم، وكان حينئذ اجتماعهم وتعاونهم في حاجاتهم ومعاشهم وعمرانهم من القوت والسكن والدفء إنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة ويحصل بلغة العيش من غير مزيد عليه للعجز عما وراء ذلك، ثم إذا اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرأفة دعاهم ذلك إلى السكون والدعة، وتعاونوا في الزائد على الضرورة، واستكثروا من الأقوات والملابس والتأنق فيها وتوسعة البيوت واختطاط المدن والأمصار للتحضر، ثم تزيد أحوال الرفه والدعة فتجيئ عوائد الترف البالغة مبالغها في التأنق، هؤلاء هم الحضر، ومعناه الحاضرون، أهل الأمصار والبلدان، ومن هؤلاء

من ينتحل في معاشه الصنائع، ومنهم من ينتحل التجارة» (ص ١٢٠).

النص السابق يتضمن خصائص مرحلة البداوة وخصائص مرحلة الحضارة في الفكر الخلدوني:

(أ) خصائص مرحلة البداوة تتلخص في الآتي:

- النشاط الزراعي بدائي ويتلخص في الزراعة والرعي.

- عدم ظهور المدن وتركز السكان في البدو (مناطق غير حضرية).

- انخفاض مستوى المعيشة ووقوفه عند حد الضروري للعجز عما وراء ذلك.

- وجود شكل أولي من التخصص وتقسيم العمل.

- وجود درجة كبيرة من التعاون بين أفراد المجتمع لمواجهة حاجات المعاش الضرورية.

(ب) مرحلة الحضارة تلي مرحلة البداوة. وخصائص هذه المرحلة في الفكر الخلدوني:

- ارتفاع مستوى المعيشة إلى ما فوق الضروريات، وظهور أنواع من الرفه في المسكن والملبس والمأكل.

- ظهور المدن واتساعها.

- ظهور الصناعات، وخاصة صناعة سلع الرفه.

- ظهور مراحل متقدمة من تقسيم العمل والتخصص.

- استكمال صور النشاط الاقتصادي بظهور التجارة، وبهذا تكتمل

في مرحلة الحضارة الأنشطة الاقتصادية الثلاثة وهي الزراعة والصناعة والتجارة.

ثالثاً: مرحلة الهرم، وقد شغلت فقرات عديدة من مقدمة ابن خلدون، ولكثرة الفقرات التي كتب فيها ابن خلدون عن خصائص هذه المرحلة فإننا نقترح أن نقتصر على الإشارة إلى الفقرات التي جاءت بها، ثم تلخيص هذه الخصائص.

من الفقرات التي كتب فيها ابن خلدون عن خصائص مرحلة الهرم:

- فصل بعنوان: في ضرب المكوس أواخر الدولة (ص ٢٨٠ - ٢٨١).
- فصل بعنوان: في أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا ومفسدة للجباية (ص٢٨١ - ٢٨٣).
- فصل بعنوان: في أن نقص العطاء من السلطان نقص في الجباية (ص ٢٨٦).
- فصل بعنوان: في أن الظلم مؤذن بخراب العمران (ص ٢٨٦ - ٢٩٠).
- فصل بعنوان: في أن الحجاب كيف يقع في الدول وفي أنه يعظم عند الهرم (ص٢٩٠ - ٢٩٢).
- فصل بعنوان: في انقسام الدولة الواحدة بدولتين (ص ٢٩٢ - ٢٩٣).
- فصل بعنوان: في أن الهرم إذا نزل بالدولة لا يرتفع (ص ٢٩٣ - ٢٩٤).
- فصل بعنوان: في كيفية طروق الخلل إلى الدولة (ص ٢٩٤ - ٢٩٧).

هذه هي الفقرات التي كتب فيها ابن خلدون عن مرحلة الهرم باعتبارها المرحلة الثالثة في تطور المجتمعات. وقبل أن نحاول التعريف بخصائص مرحلة الهرم في الفكر الخلدوني نرى الإشارة إلى أن الفقرات السابقة كانت عن تطور المجتمعات وتطور السلطة السياسية الحاكمة، وبالتالي تداخلت فيها العوامل الاقتصادية مع غيرها. وإننا سوف نعمل على التعريف بالعوامل الاقتصادية وحدها.

رابعاً: الخصائص الاقتصادية في مرحلة الهرم

الخصيصة الأولى

- زيادة الجباية أي الضرائب، وتؤدي زيادة الجباية إلى كساد الأسواق. وهذا الكساد مسبب عن فقدان الحافز الاقتصادي وكذلك عن ضعف القوة الشرائية في أيدي الناس، لقلة مابقي في أيديهم من دخولهم (ص ٢٨٠).

الخصيصة الثانية

- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. وهذا التدخل يضر بعمل قوى السوق أي يضر بالحرية الاقتصادية وهذا بدوره يضعف الحافز الاقتصادي (ص٢٨١).

الخصيصة الثالثة

- اختلال علاقة الدخل القومي بالإنفاق القومي. ويجيئ هذا الاختلال من أن الدولة لا تنفق كل ما تحصل عليه، وبالتالي يحدث ما يعرف في

الدراسات الاقتصادية الحديثة بالتسرب. ويجيء عندما يكون الإنفاق القومي لفترة أقل من الدخل القومي، ويترتب على هذا أن يقل الناتج في الفترة التالية فيقل الدخل فيقل الإنفاق. وهكذا تتابع الدورة (ص ٢٨٦).

الخصيصة الرابعة

- الظلم الاقتصادي، ويتمثل في العدوان على الناس في أموالهم. وهذا الظلم - في رأي ابن خلدون - يجعل الناس تتوقف عن السعي، أي عن العمل والإنتاج. فإن الظلم الاقتصادي يقتل الحافز الاقتصادي. وقد أعطى ابن خلدون أمثلة كثيرة للظلم الاقتصادي (ص ٢٨٨ - ٢٩٠).

● «كل من أخذ ملك أحد أو غصبه في عمله أو طالبه بغير حق أو فرض عليه حقاً لم يفرضه الشرع فقد ظلمه، فجباة الأموال بغير حقها ظلمة، والمعتدون عليها ظلمة، ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران، لإذهابه الآمال من أهله. واعلم أن هذه هي الحكمة المقصودة من الشارع في تحريم الظلم، وهو ما ينشأ عنه من فساد العمران وخرابه، وذلك مؤذن بانقطاع النوع البشري» (ص ٢٨٨).

● «ومن أشد الظلامات وأعظمها في إفساد العمران تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بغير حق، وذلك أن الأعمال من قبيل المتمولات كما سنبين في باب الرزق، والكسب إنما هو قيم أعمال أهل العمران، فإذا مساعيهم وأعمالهم كلها متمولات ومكاسب لهم، بل لا مكاسب لهم سواها، فإن الرعية المعتملين في العمارة إنما معاشهم ومكاسبهم من اعتمالهم ذلك، فإذا كلفوا العمل في غير شأنهم واتخذوا سخرياً في معاشهم

بكل كسبهم واغتصبوا قيمة عملهم ذلك، وهو متمولهم، فدخل عليهم الضرر، وذهب لهم حظ كبير من معاشهم، بل هو معاشهم بالجملة، وإن تكرر ذلك عليهم أفسد آمالهم في العمارة، وقعدوا عن السعي فيها جملة، فأدى ذلك إلى انخفاض العمران وتخريبه، والله سبحانه أعلم وبه التوفيق» (ص ٢٨٩).

- «وأعظم من ذلك في الظلم وإفساد العمران والدولة التسلطُ على أموال الناس بشراء ما بين أيديهم بأبخس الأثمان، ثم فرض البضائع عليهم بأرفع الأثمان» (ص ٢٨٩) ويواصل ابن خلدون تحليله لهذه الحالة إلى أن يقول: «... وتجحف برؤوس الأموال ولا يجدون عنها وليجة إلا القعود عن الأسواق، لذهاب رؤوس الأموال في جبرها بالأرباح، ويتثاقل الواردون من الآفاق لشراء البضائع وبيعها من أجل ذلك، فتكسد الأسواق ويبطل معاش الرعايا.. وتنقص جباية السلطان أو تفسد.. ويؤول ذلك إلى تلاشي الدولة وفساد عمران المدينة» (ص ٢٩٠).

الخصيصة الخامسة

في فصل بعنوان: في أن الحجاب كيف يقع في الدول وفي أنه يعظم عند الهرم (ص ٢٩٠ - ٢٩٢) كتب ابن خلدون عن بعض الخصائص السياسية الملازمة لحالة الهرم. ولا نتوقف لتحليلها لأنها غير داخلة في دراستنا عن تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد.

٨-٤: ابن خلدون وفكرة الحتمية

٨-٤-١: الحتمية بمعنى حتمية انتقال المجتمعات الإنسانية من مرحلة

تطورية إلى مرحلة تطورية تالية، أحد عناصر النظريات المعاصرة التي تفسر التاريخ. فماركس ومن شايعه أعطوا لفكرة الحتمية طابعاً مذهبياً. فالتطور عند ماركس محكوم بالصراع بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، وقوى الإنتاج مصطلح يدخل فيه تنظيم وتجميع العمال وتقسيم العمل وخصائص الموارد الطبيعية المتاحة (ندرة أو شحة وطبيعتها)، فهذا وغيره يصوغ أسلوب الإنتاج[1]، وعلاقات الإنتاج مصطلح يشمل ما يشكل النظم القانونية والسياسية والتي تطابقها أشكال محدودة من الشعور الاجتماعي[2]، والملكية من عناصر علاقات الإنتاج.

في الفلسفة الماركسية قوى الإنتاج هي التي تقود التطور، وهي تخضع لتطور ذاتي؛ أي داخلي فيها، فإنها تخضع لميل لتغيير ما يتعلق بها من اقتصاد أو اجتماع أو غيره[3]، ويعني ذلك أن قوى الإنتاج تطورها حتمي لا يمكن منعه أو وقف حركته. والتطور في علاقات الإنتاج تابع للتطور في قوى الإنتاج. وهكذا تتحدد صيغة حتمية انتقال المجتمعات وتطورها من مرحلة تطورية إلى مرحلة تطورية تالية.

٨-٤-٢: بعض الذين قدموا دراسات عن ابن خلدون ناقشوا فكرة

---

(1) Loucks, W. N., op.cit, p.87.

(٢) دكتور راشد البراوي؛ تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ١٥٥.

(3) Schumpeter, J., op. cit, p. 439.

الحتمية في فلسفته والدكتور ملحم قربان مؤلف كتاب خلدونيات «قوانين خلدونية» واحد من هؤلاء. واهتمامنا بدراسة الدكتور ملحم ليس موجهاً فحسب إلى رأيه في الحتمية عند ابن خلدون وإنما أيضاً لآراء المفكرين الآخرين الذين جمع آراءهم وتعرض لها بالنقد، ومن هؤلاء المفكرين الدكتور علي عبد الواحد وافي، وايف لاكوست، ومحمد عبد الله عنان، ومحمد جميل بيهم، والدكتور عبد السلام المسدي[1].

بعض المفكرين الذين عرض الدكتور ملحم قربان آراءهم قالوا بأن ابن خلدون يأخذ بالنظرية الحتمية في التاريخ، ومن هؤلاء الدكتور علي عبد الواحد، وايف لاكوست. وقد نقل النتيجة التي توصل إليها ايف لاكوست، وهي: «فلقد توصل ابن خلدون إلى الاقتناع بأن انهيار الإمبراطوريات ليس عرضياً وإنما هو محتم»[2].

بشأن رأي الدكتور ملحم قربان عن ابن خلدون والحتمية فقد مهد له بالآتي: لا يذهب ابن خلدون إلى أن المراحل بين بداية الدولة - وإذا شئت التعميم بين ولادة إحدى الكائنات الحية - ونهايتها

---

(١) للتعرف على آراء هؤلاء المفكرين عن ابن خلدون والحتمية - انظر:
دكتور ملحم قربان، خلدونيات «قوانين خلدونية»، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤م.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٩.

هي محدودة بطريقة حتمية. وهذا ما تتطلبه النظرية الحتمية في التاريخ»[1].

أيضاً قال: «هناك على الأقل ثلاثة احتمالات تتبارى وتتنافس على تفسير التاريخ:

الأول: هو الفوضى - تامة كانت هذه الفوضى أم منقوصة.

الثاني: النظام الذي تتداخل فيه عناصر الحرية من جهة وقوانين السببية والطبيعة من جهة ثانية.

الثالث: الحتمية حيث تنتفي لعبة الحرية ودورها في تسيير ذلك التاريخ»[2].

الدكتور ملحم قربان يرى «أن ابن خلدون، وبالرغم من التفسيرات المتعددة لفكره.... ينتمي إلى الفريق من المفكرين الذين يتبنون الاحتمال الثاني»[3].

٨-٤-٣: بعد التعريف بموضوع الحتمية في التاريخ وبآراء بعض المفكرين عن ابن خلدون والحتمية نحاول إعطاء مساهمة في هذا المجال، في هذه المساهمة نناقش عدداً من العناصر التي يمكن بها إعطاء رأي في موضوع ابن خلدون والحتمية التاريخية.

---

(١) المرجع نفسه، ص ١٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٠.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٠.

العنصر الأول: (حتمية تتغير بالمشيئة الإلهية)

في فصل بعنوان: في أن الهرم إذا نزل بالدولة لا يرتفع، كتب ابن خلدون ما يلي:

قد قدمنا ذكر العوارض المؤذنة بالهرم وأسبابه واحداً بعد واحد، وبينا أنها تحدث للدولة بالطبع، وأنها كلها أمور طبيعية لها، وإذا كان الهرم طبيعياً في الدولة كان حدوثه بمثابة حدوث الأمور الطبيعية والأمور الطبيعية لا تتبدل وقد يتنبه كثير من أهل الدول ممن له يقظة في السياسة فيرى ما نزل بدولتهم من عوارض الهرم، ويظن أنه ممكن الارتفاع فيأخذ نفسه بتلافي الدولة وإصلاح مزاجها عن ذلك الهرم ويحسبه أنه لحقها بتقصير من قبله من أهل الدولة وغفلتهم، وليس كذلك، فإنها أمور طبيعية للدولة والعوائد هي المانعة له من تلافيها، وانظر شأن الأنبياء في إنكار العوائد ومخالفتها، لولا التأييد الإلهي والنصر السماوى، فاعتبر ذلك ولا تغفل سر الله تعالى وحكمته في اطراد وجوده على ما قدر فيه ولكل أجل كتاب (ص٢٩٣ - ٣٩٤).

هذا النص يعطي ما نعتبره عنصراً من العناصر التي تشكل رأي ابن خلدون في الحتمية، وهو: أن الدولة تهرم، وهذا من الأمور الطبيعية، وهرم الدولة لا يمكن منعه. فهذا العنصر على هذا النحو يؤيد القول بأن ابن خلدون يعتقد في الحتمية.

والتقدم في تحليل النص يضيف إلى العنصر السابق ما يلي: أن ما يعتقد أنه أمور طبيعية فإنها تتغير بالتدخل الإلهي. واعتبار هذه الإضافة يعطي

النتيجة التالية: المراحل التاريخية لها سريانها الطبيعي، هذه الطبيعة تخضع للمشيئة الإلهية وتخرق بها. فهذه النتيجة على هذا النحو تجعل الحتمية عند ابن خلدون لها تكييف خاص. فإنها ليست حتمية مطلقة وإنما حتمية تتغير وتتبدل وفق المشيئة الإلهية.

العنصر الثاني: السنن الإلهية

كتاب المقدمة لابن خلدون فيه تعبير يتكرر على نحو واضح، بل قد يمكن القول أنه أكثر التعابير تكراراً في كتابة ابن خلدون، وهذا التعبير هو «سنة الله في خلقه». وقد صاغ ابن خلدون هذا التعبير في صياغات متعددة. ومن هذه الصياغات:

- «فاعتبر ذلك ولا تغفل سر الله تعالى وحكمته في اطراد وجوده على ما قدر فيه ولكل أجل كتاب» (ص ٢٩٤). كتب ابن خلدون ذلك في نهاية كتابته عن أن الهرم إذا نزل بالدولة لا يرتفع.

- «سنة الله في عباده» (ص ٢٨٦). كتب ابن خلدون ذلك في نهاية تحليله لكيفية حدوث الكساد في الأسواق.

- «والله سبحانه وتعالى مالك الأمور كلها، وبيده ملكوت كل شيء» (ص٢٨٠). كتب ابن خلدون ذلك عند تحليله لانتقاص العمران بذهاب الآمال من الاعتمار.

«والله مقدر الليل والنهار، والله خير الرازقين» (ص ٢٦٧). كتب ابن خلدون ذلك في نهاية كتابته عن أبهة الملك والسلطان ومذاهب الدول في ذلك.

ما سبق يمثل مجموعة من الصيغ التي استخدمها ابن خلدون وهي كلها تعطي معنى سنة الله في خلقه. فماذا يعني إدخال هذا الأمر، أي «السنن الإلهية» في موضوع الحتمية؟. ماركس جعل قوى الإنتاج بها ميل ذاتي أي داخلي للتغير. فهي تتغير بذاتها. أما ابن خلدون فإنه جعل الأمور كلها تجري باعتبارها سنناً إلهية.

هذا الأمر يؤدي إلى المفارقة التامة بين فكر ماركس وفكر ابن خلدون. فعند ماركس قوى الإنتاج تتطور ولا تحتاج لإله يطورها. أما عند ابن خلدون فالانتقال من مرحلة تطورية إلى مرحلة تطورية تالية والذي يبدو مطرداً فإنه يكون وفق سنة إلهية؛ أي أن الله سبحانه وتعالى خالق الأمور، وهي تحمل هذه الخاصية في التطور.

العنصر الثالث: الجدلية بين الإنسان والمادة في فكر ابن خلدون

أ- الجدلية[١] هي العامل الفاعل في النظريات الأوروبية التي حاولت تفسير التاريخ، وتتغاير هذه النظريات حسب طبيعة الجدلية التي تبناها. ففي جدلية هيجل: العقل يعمل على المادة فيطورها، أما في جدلية ماركس: فإن المادة تعمل على العقل وتطوره.

ب- لاستكمال التعرف على نظرية ابن خلدون في تفسير التاريخ يلزمنا أن نناقش موضوع الجدلية وطبيعته في الفكر الخلدوني. فإن ايف

---

(١) الجدلية ترجمة لكلمة Dialictique

لاكوست وهو من الباحثين الذين اهتموا بالجدلية عند ابن خلدون يقول: «وليس بمقدور المرء ألا يكون مأخوذاً بالطابع الجدلي العميق لفكر ابن خلدون، فهو كما لاحظنا لا يعتبر مجمل الوقائع بمثابة تكدس عرضي لأشياء منعزلة ومستقلة بل بوصفها مجموعاً من الظواهر المتماسكة، والمرتبط بعضها بالبعض الآخر عضوياً، وتتحدد بالضرورة بشكل متبادل. وهذا التداخل المركب خاضع لعملية تطور لا تقل تعقيداً عن تلك الظاهرات»[1].

وإذا كان إيف لاكوست يذهب إلى هذا الحد البعيد في التسليم بالجدلية عند ابن خلدون فإن باحثين آخرين رأوا أن ما عند ابن خلدون هو جدلية بالمعنى العام[2].

جـ- لاشك أنه يظهر في نظرية ابن خلدون التفاعل بين الوقائع، وهذا التفاعل صنفه مفكرون على أنه جدلية Dialictique، ونحن نرى التخفيف من المعنى الذي تعنيه الجدلية فنستخدم مصطلح حوار Dilaogue وقد نواصل عملية التخفيف فنستخدم مصطلح التأثير Effect هذا جانب موضع اتفاق؛ أي وجود تفاعل، والفكرة الحاسمة في المناقشة تتعلق بتحديد من يؤثر على الآخر: العقل أو المادة؟

---

(١) إيف لاكوست، العلامة ابن خلدون، ترجمة الدكتور ميشال سليمان، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٤م، ص ١٨٦.

(٢) دكتور ملحم قربان، مرجع سابق، ص ٢٠.

عند ابن خلدون التطور نوعان؛ تطور السلطة السياسية وتطور المجتمع. وهذا الأمر شديد الوضوح في الفكر الخلدوني. والتطور السياسي في الفكر الخلدوني يعمل عليه الإنسان، الإنسان هنا بعقله هو العامل الفاعل في الجدلية أو الحوارية أو التأثيرية. وللتدليل على ذلك نحيل إلى ما كتبه ابن خلدون في الفقرات التالية:

- فصل بعنوان في حدوث الدولة وتجددها (ص ٢٩٨).

- فصل بعنوان في أن الدولة المستجدة إنما تستولى على الدولة المستقرة بالمطاولة لا بالمناجزة (ص٢٩٨ - ٣٠١).

تطور المجتمع بهياكله الإنتاجية يعمل عليه أيضاً عند ابن خلدون الإنسان. يستدل على ذلك بالعناوين الآتية التي استخدمها ابن خلدون وبما كتبه تحتها:

- فصل في أن العمران البشري لابد له من سياسة ينتظم بها أمره (ص ٣٠٢ - ٣١١).

- فصل في أن الظلم مؤذن بخراب العمران (ص ٢٨٦ - ٢٩٠).

هذه العناوين في ذاتها وبما كتب تحتها تدل على أن نظرية ابن خلدون في تفسير التاريخ مؤسسة على أن الإنسان هو العامل على التطور وأن المادة بمعنى الهياكل الإنتاجية وغيرها تتطور بعقل الإنسان.

استنتاج عام عن ابن خلدون وفكرة الحتمية

المناقشة السابقة تهيئ أن نعطي الاستنتاج العام التالي: المجتمعات

خاضعة لقانون التطور، وتطورها منتظم، ويتم التطور نتيجة تفاعل سنن إلهية خلقها الله على طبيعة تفاعلية بحيث يؤدي تفاعلها إلى تطور منتظم، وقد يخرق الانتظام في التطور بالمشيئة الإلهية، والإنسان هو القوة المحركة للتطور في المجال الذي تقضي به السنة الإلهية.

٩- ابن خلدون وتأسيس علم الاقتصاد

٩-١: علم الاقتصاد على النحو الذي يعرف به في أوروبا يتأسس على ثلاثة أبعاد: البعد المعرفي، والبعد التحليلي، وبعد القانون الاقتصادي.

٩-١-١: البعد المعرفي

طورت أوروبا نظرية المعرفة وجعلتها حاكمة لكل العلوم بما في ذلك علم الاقتصاد. وتتأسس هذه النظرية على أن الإنسان هو مصدر المعرفة ويصل إلى هذه المعرفة بالطرق الموصلة إليها؛ «بالعقل عند العقليين، وبالحس عند التجريبيين، وبالحدس عند الحدسيين، وبالعقل البرجماتي عند البرجماتيين، وبالتجربة الوجودية عند الوجوديين»[١].

٩-١-٢: البعد التحليلي

يعرف الفكر البشري نوعين من التحليل: النوع الأول التحليل المعياري[٢] وهو الذي يتأسس فيه التحليل على قواعد أو أوامر أو تعليمات

---

(١) دكتور يحيى هويدي، مقدمة في الفلسفة العامة، ص ١١٧.

(2) Normative Analysis.

أخلاقية ويرتبط بالغيبيات، والنوع الثاني التحليل الموضوعي[1] وهو الذي لا يرتبط فيه التحليل إلا بالشيء اليقيني الثابت بالتجربة.

علم الاقتصاد على النحو الذي نشأ فيه بأوروبا يتأسس على النوع الثاني وهو التحليل الموضوعي. .

٩ - ١ - ٣: القانون الاقتصادي

عندما تقوم قوانين ذات علاقة ثابتة تتحول «المعرفة العامة» في أي تخصص من التخصصات إلى علم. وقد حدد الكلاسيك موضوع علم الاقتصاد في اكتشاف القوانين التي تحكم المتغيرات الاقتصادية[2].

هذه هي الأبعاد الثلاثة المكونة لعلم الاقتصاد على النحو الذي يقول به الأوروبيون.

٩ - ٢: عند البحث عن مساهمة ابن خلدون في تأسيس علم الاقتصاد فإنه يكون أمامنا أسلوبان احتماليان. الأسلوب الاحتمالي الأول هو أن يكون ابن خلدون قد كتب صراحة أن علم الاقتصاد في منهجه يتأسس على أبعاد معينة؛ والأسلوب الاحتمالي الثاني هو أن نحلل مقدمة ابن خلدون وذلك بهدف اكتشاف الأبعاد التي أسس عليها فكره

---

(1) Positive Analysis.

(2) Ricardo, D., The principles of political Economy and taxation, the works and correspondece of David Ricardo, edited by Piero Sraffa, Cambridge University Press, vol. 1, pp. 5-7.

الاقتصادي. والأسلوب الأول غير ممكن لأن ابن خلدون لم يكتب صراحة عن الأبعاد التي أسس عليها فكره الاقتصادي. بناء على هذا فإن الأسلوب الثاني هو الممكن الوحيد، وفي هذا الصدد يقبل علمياً أن نعتبر الأبعاد الثلاثة وهي: البعد المعرفي والبعد التحليلي وبعد القانون الاقتصادي، افتراضات لبحثنا عن مساهمة ابن خلدون في تأسيس علم الاقتصاد ونختبر هذه الافتراضات بناء على ما قاله ابن خلدون. وهذا المنهج لا يفرض هذه الأبعاد على مساهمة ابن خلدون كما أنه لا يصادر وجود أبعاد أخرى.

٩ - ٢ - ١: البعد المعرفي

نستهدف في بحث البعد المعرفي أن نتعرف على الطرق الموصلة إلى المعرفة في الموضوع الاقتصادي كما يراها ابن خلدون. ولقد استخدمنا مصطلح البعد المعرفي ولم نستخدم مصطلح نظرية المعرفة، لأنه ليس من أهدافنا دراسة تفصيلية عن اكتشاف نظرية المعرفة عند ابن خلدون، فهذا ليس متلائماً مع بحثنا عن تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد، ثم إن نظرية المعرفة عند ابن خلدون كانت موضع دراسات كثيرة وذلك في إطار البحث عن فلسفته وموقفه من الفلاسفة.

وللتعرف على الطرق الموصلة إلى المعرفة في الموضوع الاقتصادي كما يراها ابن خلدون نحلل نصوصاً من كتاب المقدمة.

النص الأول

«وجب أن نرجع (في الاجتماع) إلى قوانين سياسية مفروضة يسلمها

الكافة ينقادون إلى أحكامها.. فإذا كانت هذه القوانين مفروضة من العقلاء وأكابر الدولة وبصرائها كانت سياسة عقلية، وإذا كانت مفروضة من الله بشارع يقرها ويشرعها كانت سياسة دينية نافعة في الحياة الدنيا وفي الآخرة، وذلك أن الخلق ليس المقصود بهم دنياهم فقط، فإنها كلها عبث وباطل إذ غايتها الموت والقضاء، والله يقول ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾. فالمقصود بهم إنما هو دينهم المفضي بهم إلى السعادة في آخرتهم ﴿صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾. فجاءت الشرائع بحملهم على ذلك في جميع أحوالهم، من عبادة ومعاملة حتى في الملك الذي هو طبيعي للاجتماع الإنساني فأجرته على منهاج الدين...

لأن الشارع أعلم بمصالح الكافة، ومقصود الشارع بالناس صلاح آخرتهم فوجب بمقتضى الشرائع حمل الكافة على الأحكام الشرعية في أحوال دنياهم وآخرتهم.....» (ص ١٩٠ - ١٩١).

النص الثاني

«إن مسائل علم الكلام إنما هي عقائد متلقاة من الشريعة كما نقلها السلف من غير رجوع فيها إلى العقل ولا تعويل عليه، بمعنى أنها لا تثبت إلا به، فإن العقل معزول عن الشرع وأنظاره وما تحدث فيه المتكلمون من إقامة الحجج فليس بحثاً عن الحق فيها، فالتعليل بالدليل بعد أن لم يكن معلوماً هو شأن الفلسفة، بل إنما هو التماس حجة عقلية تعضد عقائد الإيمان ومذاهب السلف فيها وتدفع شبه أهل البدع عنها الذين زعموا أن

مداركهم فيها عقلية وذلك بعد أن تفرض فيها صحيحة بالأدلة النقلية كما تلقاها السلف واعتقدوها وكثير ما بين المقامين وذلك أن مدارك صاحب الشريعة أوسع لاتساع نطاقها عن مدارك الأنظار العقلية فهي فوقها ومحيطة بها لاستمدادها من الأنوار الإلهية فلا تدخل تحت قانون النظر الضعيف والمدارك المحاط بها فإذا هدانا الشارع إلى مدرك فينبغي أن نقدمه على مداركنا ونثق به دونها ولا ننظر في تصحيحه بمدارك العقل ولو عارضه بل نعتمد ما أمرنا به اعتقاداً وعلماً ونسكت عما لم نفهم من ذلك ونفوضه إلى الشارع ونعزل العقل عنه». (ص ٤٩٥ - ٤٩٦).

النص الثالث

«فأما إسنادهم الموجودات كلها إلى العقل الأول، واكتفاؤهم به في الترقي إلى الواجب، فهو قصور عما وراء ذلك من رتب خلق الله، فالموجود أوسع نطاقاً من ذلك ﴿ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾. وكأنهم في اقتصارهم على إثبات العقل فقط والغفلة عما وراءه بمثابة الطبيعيين المقتصرين على إثبات الأجسام خاصة المعرضين عن النقل والعقل المعتقدين أنه ليس وراء الجسم في حكمة الله شيء، وأما البراهين التي يزعمونها على مدعياتهم في الموجودات ويعرضونها على معيار المنطق وقانونه فهي قاصرة وغير وافية بالغرض». (ص ٥١٦)

النص الرابع

«ولا تثقن بما يزعم لك الفكر من أنه مقتدر على الإحاطة بالكائنات

وأسبابها والوقوف على تفصيل الوجود كله.... فإذا علمت هذا فلعل هنا ضرباً من الإدراك غير مدركاتنا، لأن إدراكاتنا مخلوقة محدثة، وخلق الله أكبر من خلق الناس، والحصر مجهول والوجود أوسع نطاقاً من ذلك، والله من ورائهم محيط، فاتهم إدراكك ومدركاتك في الحصر، واتبع ما أمرك الشارع به من اعتقادك وعملك، فهو أحرص على سعادتك وأعلم بما ينفعك، لأنه من طور فوق إدراكك ومن نطاق أوسع من نطاق عقلك، وليس ذلك بقادح في العقل ومداركه بل العقل ميزان صحيح، فأحكامه يقينية لا كذب فيها غير أنك لا تطمع أن تزن به أمور التوحيد والآخرة وحقيقة النبوة وحقائق الصفات الإلهية وكل ما وراء طوره فإن ذلك طمع في محال» (ص ٤٥٩ - ٤٦٠).

النص الخامس

«ثم إن هذه المجاهدة والخلوة والذكر يتبعها غالباً كشف حجاب الحس والاطلاع على عوالم من أمر الله ليس لصاحب الحس إدراك شيء منها، والروح من تلك العوالم. وسبب هذا الكشف أن الروح إذا رجع عن الحس الظاهر إلى الباطن ضعفت أحوال الحس وقويت أحوال الروح وغلب سلطانه وتجدد نشوه وأعان على ذلك الذكر فإنه كالغذاء لتنمية الروح. ولايزال في نمو وتزيد إلى أن يصير شهودا بعد أن كان علما ويكشف حجاب الحس ويتم وجود النفس الذي لها من ذاتها وهو عين الإدراك فيتعرض حينئذ للمواهب الربانية والعلوم اللدنية والفتح الإلهي وتقرب ذاته في تحقيق حقيقتها من الأفق الأعلى، أفق الملائكة. وهذا الكشف كثيراً ما

يعرض لأهل المجاهدة فيدركون من حقائق الوجود ما لا يدرك سواهم. وكذلك يدركون كثيراً من الواقعات قبل وقوعها ويتصرفون بهممهم وقوى نفوسهم في الموجودات السفلية وتصير طوع إرادتهم... وقد كان الصحابة رضى الله عنهم على مثل هذه المجاهدة» (ص٤٦٩ - ٤٧٠).

هذه مجموعة نصوص مأخوذة من كتاب المقدمة. نحاول أن نحللها وذلك لتحديد الطرق الموصلة إلى المعرفة في الموضوع الاقتصادي، ومع تحديد هذه الطرق نعطي بعض الملاحظات.

أولاً: الطرق الموصلة إلى المعرفة كما تدل عليها النصوص المذكورة هي: الشرع والعقل والتجربة والحدس.

ثانياً: يقطع ابن خلدون بعبارات صريحة أن هذه الطرق تعمل على ما يتعلق بالدنيا وما يتعلق بالآخرة، ما يتعلق بالعبادات وما يتعلق بالمعاملات. يدخل في ذلك المعرفة المتعلقة بالاقتصاد.

ثالثاً: تحليل النصوص المذكورة يعطي النتيجة التالية: الشرع هو الطريق الأول الموصل إلى المعرفة. ويقطع ابن خلدون بأن الشارع أعلم بمصالح الكافة، وأن مقصود الشارع بالناس صلاح آخرتهم.

رابعاً: العقل هو الطريق الثاني الموصل إلى المعرفة. ويتبين من تحليل النصوص المذكورة أن ابن خلدون يرى أن العقل يصبح طريقاً للمعرفة فيما ليس فيه شرع. ويقطع ابن خلدون بأن العقل غير قادر أن يصحح ما جاء به الشرع، وذلك لأن في الشرع أموراً لا يقوى العقل على إدراكها.

خامساً: باعتماد الشرع والعقل طرقاً موصلة إلى المعرفة يكون ابن خلدون قد اعتبر كلاً من النقل والعقل. وقد جعل النقل حاكماً على العقل ولم يجعل العقل حاكماً على النقل. وانتقد بحدة من يسند الموجودات كلها إلى العقل.

سادساً: النصوص الخمس المذكورة ونصوص أخرى غيرها وهي كثيرة تدل على أن ابن خلدون يعتبر التجربة أحد الطرق الموصلة إلى المعرفة. وفي هذا الصدد نشير إلى دراسة متخصصة عن هذا الموضوع عند ابن خلدون، فقد أثبتت أن النزعة التي يصطبغ بها تفكير ابن خلدون العلمي هي النزعة التجريبية، وتحت تأثير هذه النزعة ألف في التاريخ وعلم العمران، كما أرخ للعلوم في تلك الصفحات الرائعة التي تزخر بها مقدمته. فهو يرى أن التجربة وفحص الحقائق الجزئية والحوادث الشخصية هما الدعامة التي يقوم عليها العلم بحقائق الأشياء(١).

سابعاً: اعتبار الحدس طريقاً من الطرق الموصلة إلى المعرفة يلزم له بعض الملاحظات التوضيحية ليجلي رأي ابن خلدون فيه وليربط بالاقتصاد.

أ- النص الخامس يدل على أن ابن خلدون يرى أن الحدس طريق من الطرق الموصلة إلى المعرفة.

---

(١) الدكتور أبو العلا عفيفي، موقف ابن خلدون من الفلسفة والتصوف، ضمن بحوث مهرجان ابن خلدون، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مرجع سابق، ص١٣٦.

ب- يضع ابن خلدون شرطاً للمجاهدة لمن يستطيع الوصول إلى المعرفة الحدسية وهي شروط إيمانية. ويعني هذا أن ابن خلدون يربط الحدس بالشرع. وبناء على هذا يكون ابن خلدون ربط العقل بالشرع وأيضاً ربط الحدس بالشرع.

جـ- إثبات أن ابن خلدون اعتبر الحدس طريقاً موصلاً إلى المعرفة يجب أن يفهم في إطار رأي ابن خلدون في التصوف، وفي هذا الصدد نعرض الآتي[1]:

- استهدف ابن خلدون أن يخلص علم الكلام من الفلسفة، وكان يرى أنه ليس في المنطق غناء في التدليل على مسائل الإلهيات، فإن ذلك طمع في محال، وكان يرفض الفلسفة الميتافيزيقية.

- لابن خلدون نزعة صريحة نحو التصوف ظهرت فيه في الجزء الأخير من حياته... ولكنه لا يرضى عن الصوفية رضاً مطلقاً من غير قيد ولا شرط، بل ينعى على الغلاة المتأخرين منهم خلطهم بين التصوف والفلسفة وعلم الكلام.

- نظريته في التصوف قائمة على تفرقة جوهرية بين نوعين من الإدراك، إدراك للعلوم والمعارف وأساسه العقل، وإدراك للأحوال النفسانية.

(١) المرجع نفسه، ص ١٤١ - ١٤٣.

ثامناً: بشأن الأخذ بالمعرفة الحدسية وإثباتها لابن خلدون فإنه يثار سؤال له أهميته في إطار الحديث عن تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد، وهو: هل للمعرفة الحدسية مجال في الاقتصاد؟

نقترح عرض العناصر التالية والتي بناء عليها يمكن الإجابة على السؤال المطروح.

أ- دراسات الجدوى الاقتصادية فرع من فروع الدراسات الاقتصادية، وتصنف كدراسة تنبؤية، ولا شك أن الباحث في دراسات الجدوى الاقتصادية يؤسس تنبؤه على عوامل موضوعية، لكن بجانب هذه العوامل الموضوعية فإن هناك مساحة للحدس، ومساحة الحدس تتسع وتضيق لاعتبارات كثيرة.

ب- السياسات الاقتصادية فرع من فروع الدراسات الاقتصادية وعندما تقرر الدولة الأخذ بسياسة اقتصادية معينة، فإن هذا يكون بناء على اعتبار عوامل موضوعية لكن للحدس دوره.

جـ- التخطيط الاقتصادي فرع من فروع الدراسات الاقتصادية، وتؤسس الخطة الاقتصادية على اعتبارات موضوعية لكن أيضاً للحدس دوره في هذا المجال.

د- أشهر نظرية اقتصادية ولدت في القرن العشرين هي نظرية كينز التي اكتملت في كتابه المنشور عام ١٩٣٦م. وقد أدخل كينز العامل النفسي في التحليل الاقتصادي، ونحيل إلى ما كتبه عن دوافع الطلب على

النقود (السيولة) ومعدل الفائدة والاستثمار[1]. ولا يمكن اعتبار العامل النفسي شيئاً آخر غير الحدس.

هذه هي العناصر الأربعة التي نعرضها كإجابة على سؤال: هل للمعرفة الحدسية مجال في الاقتصاد؟ بناء على ما عرض نستطيع أن نعطي النتيجة التالية: الاقتصاديون يعملون العامل النفسي في القرار الاقتصادي والتحليل الاقتصادي. بعبارة أخرى الاقتصاديون يعملون المعرفة الحدسية في الموضوع الاقتصادي.

٩-٢-٢: البعد التحليلي

التحليل المقصود بالحديث ليس النوع المعروف في النظرية الاقتصادية وإنما هو نوع يعمل على مستوى معرفي سابق على هذه المرحلة.

خضع الاقتصاد لمنهجين في التحليل: الأول المنهج المعياري؛ وفيه يتأسس التحليل على ما يجب أن يكون وله ارتباطه بالقيم وبالغيبيات. والثاني المنهج الموضوعي ويتأسس التحليل فيه على ما هو كائن، ولا يرتبط إلا بالشيء اليقيني الثابت بالتجربة.

موضوع هذه الفقرة تحديد هوية أو طبيعة منهج التحليل في الاقتصاد

---

(١) راجع كتاب كينز وعنوانه:

Keynes, J.M., General theory of Employment, Interest, and Money.

وكينز: اقتصادي إنجليزي ولد ١٨٨٣م، ومات في ١٩٤٦م.

الخلدوني وذلك باستقراء نصوص من كتاب المقدمة. والنصوص الخمسة التي درست في البعد المعرفي صالحة للبحث فيها عن البعد التحليلي، والسبب في ذلك هو الارتباط العضوي القائم بين البعد المعرفي والبعد التحليلي، فإن كلا منهما يعمل على الضبط المعرفي للذهنية التي تتعامل مع الموضوع الاقتصادي. وسوف نضيف إلى هذه النصوص الخمسة نصاً سادساً:

النص السادس

«... وأما الأخبار عن الواقعات فلابد في صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة، فلذلك وجب أن ينظر في إمكان وقوعه وصار فيها ذلك أهم من التعديل ومقدماً عليه، إذ فائدة الإنشاء مقتبسة منه فقط وفائدة الخبر منه ومن الخارج بالمطابقة. وإذا كان ذلك فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالإمكان والاستحالة أن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران ونميز بين ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه وما يكون عارضاً لا يعتد به وما لا يمكن أن يعرض له. وإذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانوناً في تمييز الحق من الباطل في الأخبار والصدق من الكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه. وحينئذ فإذا سمعنا عن شيء من الأحوال الواقعة في العمران علمنا ما نحكم بقبوله مما نحكم بتزييفه وكان ذلك لنا معياراً صحيحاً يتحرى به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه وهذا هو غرض هذا الكتاب الأول من تأليفنا وهو علم مستقل بنفسه، فإنه ذو موضوع وهو العمران البشري والاجتماع الإنساني، وذو مسائل

وهي بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بعد أخرى. وهذا شأن كل علم من العلوم وضعياً كان أو عقلياً» (ص ٣٧ - ٣٨).

مجموعة النصوص الستة المذكورة تحدد المنهج التحليلي في الاقتصاد الخلدوني، ويتبين هذا من المناقشة التالية:

أولاً: يعتمد ابن خلدون التجربة وسيلة للمعرفة. ويعني ذلك أنه يعتمد المنهج الذي يتأسس على تحليل ما هو قائم. نص ابن خلدون: «القانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالإمكان والاستحالة أن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران». يدل هذا النص أن النهج الخلدوني في التحليل مؤسس على النظر فيما هو قائم.

ثانياً: نقد الدكتور طه حسين لمنهج التحليل عند ابن خلدون يعتبر من أشهر الآراء التي قيلت، فإنه يرى «أن ابن خلدون نشط لدراسة المجتمع لينقي به التاريخ من الشوائب والأغلاط، ومثل هذا الهدف المعياري يتنافى مع المنهج العلمي السليم». وقد رد الأستاذ ساطع الحصري على نقد طه حسين بالآتي: «في الواقع أن ابن خلدون فكر في علم العمران خلال أبحاثه التاريخية ودون مسائل هذا العلم عندما تهيأ لكتابة التاريخ... غير أن ذلك لا يبرر القول بأن ابن خلدون جعل علم العمران تابعاً للتاريخ... إن علم العمران مستقل بنفسه. كما أنه جمع مباحث هذا العلم في كتاب خاص منفصل عن مباحث التاريخ الأصلية»[1]. هذا رد الأستاذ ساطع الحصري

---

(١) انظر في تفصيل الاعتراض والرد عليه:

⇦

على نقد الدكتور طه حسين، ونضيف إليه أن النص السادس صريح في تحديد النهج التحليلي عند ابن خلدون في علم العمران، وقد ذكر هذا العلم تصريحاً وذلك في سياق تحديد نهجه التحليلي، وأنه قائم على النظر في الواقع؛ أي فيما هو كائن.

ثالثاً: النص الأول الذي ذكر عند مناقشة البعد المعرفي يقول فيه ابن خلدون: «... وإذا كانت (القوانين) مفروضة من الله بشارع يقرها كانت سياسة دينية نافعة في الحياة الدنيا والآخرة». يدل هذا النص على أن ابن خلدون يعتبر الشرع (أي النقل) طريقاً (أو هو الطريق الأول) للمعرفة. ومن المعروف أن المعرفة النقلية معرفة معيارية. بثبوت هذا فإنه قد يظن أن ذلك ينقض موضوعية أو علمية ابن خلدون. فالمعرفة النقلية وعلاقتها بالمعيارية والموضوعية قضية في ذاتها وهي قضية في إطار دراسة ابن خلدون.

فابن خلدون يعتبر الشرع (النقل) الطريق الأول للمعرفة، وهذا ثابت له ثبوتاً يقينياً. ثم نظر في العمران البشري أي الواقع وحلّله موضوعياً؛ وهذا ثابت له أيضاً. وحكم على انحرافات الواقع بمعيار الشرع وهذا ثابت له أيضاً. فهذه الثوابت الثلاثة تجعل تحليل ابن خلدون من حيث المعيارية

دكتور محمد عبد المنعم نور، ابن خلدون كمفكر اجتماعي عربي، مرجع سابق، ص ١١٥ - ١١٦.

والوضعية ذو طبيعة خاصة. فإنه أعمل المعيارية حيث يجب أن تعمل، وأعمل الموضوعية في مجالها العلمي الذي يمكن أن تعمل فيه. وهذا أحد مظاهر تفوق الفكر الخلدوني إذا قورن بما جرى عليه الأمر في الفكر الاقتصادي الأوروبي. فقد أعمل الأوروبيون المعيارية إعمالاً كاملاً في القرون المسماة بالعصور الوسطى عندهم، وأعملوا الموضوعية وحدها منذ القرن الثامن عشر. وهم في كلا الأمرين أخطأوا منهجياً.

رابعاً: النتيجة التي ننتهي إليها بناء على المناقشة السابقة أن ابن خلدون أعمل كلاً من منهج التحليل المعياري ومنهج التحليل الموضوعي، وقد أعمل كلا المنهجين بطريقة لا تنفي عن مساهمته صفة العلمية. فأعمل المنهج الموضوعي في رصد وتحليل الظاهرة الاقتصادية أو المتغير الاقتصادي، وعندما عمل ذلك كان في نطاق علم الاقتصاد. بالنسبة للمنهج المعياري فإنه أعمله عند إعطاء حكم (قيمي) على السلوك الاقتصادي للفرد أو للدولة. وعندما عمل ذلك كان في نطاق المذهب الاقتصادي أو النظام الاقتصادي. وهذا يعني أن ابن خلدون له مساهمته في علم الاقتصاد وله مساهمته في المذهب والنظام الاقتصادي.

خامساً: بصدد مناقشة المعيارية والموضوعية عند ابن خلدون نرى أن نعرض رأياً في قضية المعرفة النقلية والتحليل المعياري والتحليل الموضوعي. وهذه القضية قد تناقش تحت عنوان المعرفة الشرعية والعلمية، أو تحت عنوان المعيارية والعلمية.

الرأي الذي نعتقد فيه هو أن المعرفة الشرعية، وبمصطلح آخر أن المعرفة النقلية يقوم في نطاقها كلاً من التحليل المعياري والتحليل الموضوعي. ولا يوجد خلاف في الرأي حول الارتباط الموجب بين المعرفة النقلية والتحليل المعياري. وبناء على هذا فإن المطلوب إثباته هو وجود تحليل موضوعي في إطار المعرفة النقلية. فإن المعرفة الشرعية أي النقلية تتضمن حكماً قيمياً، وهذه مسألة لا خلاف حولها. والحكم الشرعي أي النقلي ينشيء واقعاً اقتصادياً، وهذه مسألة لا خلاف عليها. ورصد هذا الواقع الاقتصادي وتحليله لاكتشاف الارتباطات القائمة بين عناصره وكذلك للتنبؤ بالتطورات المحتملة لهذا الواقع؛ هذه العملية كلها هي ما تسمى التحليل الموضوعي. وهذا التحليل يشبع كل شروط الحياد اللازمة للعلمية؛ أي لقيام علم. وفي دراستنا يكون هذا العلم هو علم الاقتصاد.

إعطاء مثال لتوضيح الرأي الذي عرضناه تكون له فائدته. نأخذ الزكاة كمثال. فالزكاة على النحو الذي شرعت به في الإسلام لها أحكامها، وهذه الأحكام تتضمن قيماً وهذا أمر لا خلاف فيه. وتطبيق أحكام الزكاة ينشئ واقعاً اقتصادياً تكون فيه المتغيرات الاقتصادية على طبيعة معينة مثل الاستهلاك والادخار والاستثمار. رصد هذه المتغيرات الاقتصادية وتحليلها بحيدة كاملة هو ما يسمى المنهج الموضوعي.

٩-٢-٣: القانون الاقتصادي

يعتقد أن علم الاقتصاد قام عندما وجدت فيه قوانين اقتصادية. فعلم الاقتصاد بهذا يخضع لما تخضع له العلوم الأخرى. فإن العلم – على نحو عام –

يستهدف استخلاص القوانين التي تفسر الظواهر والمتغيرات الداخلة في نطاقه، ويصل إلى ذلك بعملية استقراء، وهو الحكم على كل بما حكم به على جزئيات تندرج تحت ذلك الكل[1].

العملية العلمية تتأسس على ملاحظة، والملاحظة تنتقل إلى فرض، ويختبر الفرض فإذا ثبتت صحته أصبح قانوناً.

في الفقرات التالية نحاول أن نتبع موضوع القانون في الفكر الخلدوني. وثبوت ذلك لابن خلدون يعتبر خطوة حاسمة في إقامة الدليل على أن ابن خلدون قد أسس علم الاقتصاد.

النص السابع

كتب ابن خلدون تحت عنوان: الفصل الرابع والثلاثون في أن العلماء من بين البشر أبعد عن السياسة ومذاهبها:

«والسبب في ذلك أنهم معتادون النظر الفكري والغوص على المعاني وانتزاعها من المحسوسات وتجريدها في الذهن أموراً كلية عامة ليحكم عليها بأمر العموم لا بخصوص مادة ولا شخص ولا جيل ولا أمة ولا صنف من الناس ويطبقون من بعد ذلك الكلي على الخارجيات، وأيضاً يقيسون الأمور على أشباهها وأمثالها بما اعتادوه من القياس الفقهي، فلا تزال أحكامهم وأنظارهم كلها في الذهن ولا تصير إلى المطابقة إلا بعد

---

(١) دكتور عبد المنعم عبد العزيز المليجي، مرجع سابق، ص ١١٥.

الفراغ من البحث والنظر ولا تصير بالجملة إلى المطابقة، وإنما يتفرع ما في الخارج عما في الذهن من ذلك كالأحكام الشرعية، فإنها فروع عما في المحفوظ من أدلة الكتاب والسنة فتطلب مطابقة ما في الخارج لها، عكس الأنظار في العلوم العقلية التي تطلب في صحتها مطابقتها لما في الخارج فهم معتادون في سائر أنظارهم الأمور الذهنية والأنظار الفكرية لا يعرفون سواها» (ص ٥٤٢).

النص الثامن

كتب ابن خلدون الفصل الرابع عشر تحت عنوان: في أن الدولة لها أعمار طبيعية كما للأشخاص.

«... فهذا عمر للدولة بمثابة عمر الشخص من التزيد إلى سن الوقوف ثم إلى سن الرجوع. ولهذا يجري على ألسنة الناس في المشهور أن عمر الدولة مائة سنة، وهذا معناه. فاعتبره واتخذ منه قانوناً». (ص ١٧١).

تحليل النصوص الثمانية المذكورة يكشف عن رأي ابن خلدون بالنسبة لموضوع هذه الفقرة وهو القانون الاقتصادي وذلك على النحو الذي تظهره المناقشة التالية:

أولاً: في النص الثامن يذكر ابن خلدون صراحة أن العمران البشري يخضع لقانون، وفي النص السادس يذكر أن غرضه من تأليف كتابه هو علم العمران، وقد استخدم مصطلح علم: «وهو علم مستقل بنفسه». ويربط النصوص معاً يعطي النتيجة التالية: علم العمران قائم على قوانين،

وهذه النتيجة ليست مستنبطة من مضمون ما كتبه ابن خلدون، وإنما هي مأخوذة من صريح عباراته.

ثانياً: علم العمران الذي استهدفه ابن خلدون بالكتابة يشمل ما يتعلق بالسياسة، وما يتعلق بالاقتصاد، وغير ذلك من العلوم، ويترتب على ذلك نتيجة هي: أن علم الاقتصاد عند ابن خلدون يتأسس على قوانين. وبثبوت ذلك لابن خلدون فإنه يكون أول مفكر قال صراحة أن علم الاقتصاد قائم على قوانين. وفي هذا الصدد نذكر أن الفكر الأوروبي يقرر أن الأفكار الاقتصادية العامة تحولت إلى علم اقتصاد عندما اكتشفت القوانين الاقتصادية. وبالعمل وفق المنطق الأوروبي يكون ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد.

ثالثاً: بصدد الحديث عن القانون عند ابن خلدون نشير إلى أنه استخدم ثلاثة مصطلحات: السنة الإلهية، والقانون، والقاعدة، وكل واحد من هذه الثلاثة له مجاله الذي يعمل فيه القانون. فيعمل في الوقائع التي يكون للإنسان تأثير فيها وذلك بأعمالها أو إهمالها.

رابعاً: يحدد النص السابع خصائص القانون عند ابن خلدون. فخاصيته الأساسية هي التعميم، ويترتب على هذا أن القوانين الاقتصادية التي اكتشفها ابن خلدون تتمتع بخاصية التعميم. وهذا بالضبط هو ما يقال في علم الاقتصاد الأوروبي عن القوانين الاقتصادية وأنها تعمل بدون التأثر بالمكان أو الزمان.

خامساً: موضوع القانون عند ابن خلدون هو التفسير. والنص السابع يحدد ذلك تحديداً واضحاً. وبثبوت ذلك لابن خلدون فإنه يكون قد كتب

عن قوانين اقتصادية تعمل على تفسير الواقع، ونـذكّر أن الفكـر الأوروبي قائم على أن موضوع علم الاقتصاد هو التفسـير. فيكـون ابـن خلـدون لـه فضل الريادة بهذه الفكرة.

سادساً: فائـدة القـانون عنـد ابـن خلـدون يحـددها الـنص السـادس. فالقانون معيار للصدق والصواب، ومعيار لتمييز الحق من الباطل.

سابعاً: حيث إن القانون عند ابن خلدون معيار لتمييز الحق من الباطل فإنه تكـون لـه مرجعيـة، وبشـأن المرجعيـة فـإن تحليـل مضـمون النصـوص المذكورة ونصوص غيرها يعطي النتيجة التالية: القانون له مرجعيته بالنسـبة للماضي والحاضر. ولم يسحب ابن خلدون مرجعية القـانون إلى المسـتقبل، والسبب في ذلك هو إيمانه بأن الغيب لله يجريه وفق إرادته.

ثامناً: اكتشف ابـن خلـدون قـوانين اقتصـادية متعـددة. ومـن تحليلنـا للقوانين الاقتصادية التي اكتشفها يتبين أنها يمكن أن تصـنف في مجمـوعتين رئيسيتين. المجموعة الأولى تتضمن قوانين تعمل على تفسير نقل المجتمع مـن حالة إلى حالة أخرى، أو من مرحلة إلى مرحلـة. المجموعـة الثانيـة تتضـمن قوانين تعمل على تفسير متغيرات اقتصادية معينة. ومـن أمثلـة النـوع الأول القانون المفسر لعلاقة العمـران بالصـنائع والقـانون المفسـر لعلاقـة العمـران بالعلم والتعليم. ومن أمثلة النوع الثاني القوانين المفسرة للأثمـان والمتضـمنة في نظرية القيمة عند ابن خلدون.

نتيجة البحث عن تأسيس ابن خلدون لعلم الاقتصاد

علم الاقتصاد على النحو الذي يعرضه الفكر الأوروبي علم تفسيري؛

يفسر الواقع الاقتصادي بقوانين اقتصادية اكتشفها الاقتصاديون خلال مسيرة هذا العلم. وعلم الاقتصاد بهذا المعنى يكون ابن خلدون هو المؤسس له.

في علم الاقتصاد لا ينبغي أن نقف عند موضوع القوانين الاقتصادية التي أعلن بها مولد العلم وإنما علم الاقتصاد الأوروبي تكمن فيه وتعمل عليه نظرية معرفة ومنهج تحليلي. فالاقتصاديون يتكلمون صراحة عن القوانين الاقتصادية ولكنهم لا يناقشون البعد المعرفي والبعد التحليلي. وعدم مناقشتهما لا تدل بحال من الأحوال على عدم وجودهما.

المناقشة السابقة أثبتت أن ابن خلدون له رأي محدد في البعد المعرفي وله رأي محدد في المنهج التحليلي. والآراء الاقتصادية التي قال بها ابن خلدون كانت في الإطار المعرفي والنهج التحليلي الذي كتب عنه.

والنتيجة العامة هي أن ابن خلدون هو مؤسس علم الاقتصاد بأبعاده المعرفية والمنهجية التحليلية والقوانين الاقتصادية. والتحفظ الذي يرد على هذه النتيجة هو أن البعد المعرفي والبعد التحليلي عند ابن خلدون من طبيعة مغايرة لما عليه الحال في الفكر الأوروبي.

يترتب على النتيجة السابقة نتيجة أخرى هي أن علم الاقتصاد اكتمل مولده في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد، وذلك بفارق زمني مقداره أربعة قرون سابقة على التاريخ الذي يقول به الأوروبيون من أنه ولد مع آدم سميث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر.

١٠- نظرية العمران في الفكر الخلدوني

١٠-١: تقديم

الكتابة عن نظرية العمران في الفكر الخلدوني يلزم له بعض التقديم.

١٠-١-١: يمكن القول أن موضوع النمو أو بعبارة ابن خلدون العمران يمثل الموضوع الرئيس في كتاب المقدمة. ويتأكد هذا من عنوان الكتاب: مقدمة في طبيعة العمران، كما يتأكد من موضوعاته التي تعمل على العمران بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

١٠-١-٢: الدراسات الاقتصادية عن ابن خلدون اهتمت بموضوع النمو الاقتصادي. والذين قدموا هذه الدراسات كانت لهم اجتهاداتهم. فابن خلدون لم يكتب على النحو الآتي: باب في النمو وباب في القيمة وهكذا وإنما جاءت أفكاره عن الموضوعات التي كتب عنها متفرقة على امتداد كتابه، ولهذا اجتهد الذين كتبوا عن فكره في جمع آرائه المتفرقة عن الموضوع الواحد.

١٠-١-٣: الدراسة التي نقدمها عن نظرية النمو في الفكر الخلدوني هي أيضاً نوع من الاجتهاد في التعرف على فكره. وهذا الاجتهاد عن تصور نظرية للنمو في الفكر الخلدوني يساعد في وضعه في صيغة من الصياغات التي تصاغ بها نظريات النمو في الفكر الاقتصادي المعاصر.

نحاول أن نعبر عن هذا المعنى بطريقة أخرى وهي أن صياغات نظرية النمو في الفكر الاقتصادي في تطور مستمر، وقد اكتسبت هذه الصياغات

تقدماً واضحاً. ولا شك أن التعامل مع هذه الصياغات يكسب «صنعة» في الصياغة. وهذا هو الأمر الذي نشير إليه بالقول بالاستفادة من الصياغات التي تطورت بها نظريات النمو في الفكر الاقتصادي.

هذه العناصر الممهدة للكتابة عن نظرية العمران في الفكر الخلدوني تؤهل لوضع خطة بحث لهذا الموضوع. وهذه الخطة تتألف من العناصر الآتية:

العنصر الأول: التعريف بأهم الدراسات السابقة عن هذا الموضوع، ونقترح عرضها تحت عنوان: صياغات حديثة لنظرية العمران في الفكر الخلدوني.

العنصر الثاني: عرض عناصر جديدة نرى أنها لم تظهر في الصياغات السابقة.

العنصر الثالث: عمل مقابلة بين نظرية العمران عند ابن خلدون ونظرية النمو في الفكر الاقتصادي الأوروبي.

١٠-٢: صياغات حديثة لنظرية العمران في الفكر الخلدوني

١٠-٢-١: صياغة د. محمد علي نشأت

كتب الدكتور محمد علي نشأت بحثاً نال به درجة الدكتوراه وكان موضوعه: الفكر الاقتصادي في مقدمة ابن خلدون. وفي حدود المعرفة المتاحة فقد تكون هذه أول رسالة علمية على هذا المستوى باللغة العربية فتاريخها يعود إلى عام ١٩٤٤م. وقد تضمنت الرسالة عرضاً لآراء ابن

خلدون في موضوعات اقتصادية كثيرة. وفيما يتعلق بالموضوع الذي نبحثه نجد أن مؤلف البحث لم يستخدم أياً من المصطلحين العمران أو النمو. لكن فقرات متعددة في الرسالة تضمنت عناصر أو أفكاراً يمكن منها التعرف على رأي ابن خلدون في العمران. لذا نقترح أن نقدم الدراسة عن هذا البحث تحت عنوان نظرية العمران لأنه العنوان الذي استخدمه ابن خلدون مع أن مؤلف البحث لم يستخدمه لكنه لم يستخدم غيره.

أ- في فصل بعنوان نظرية الإنتاج (ص ٢١ - ٣٣)

عرض المؤلف آراء ابن خلدون في موضوعين يعملان على نظرية العمران. الأول عن القوانين المنظمة للحياة الاقتصادية، والثاني عن عوامل الإنتاج. تضمن الموضوع الأول مناقشة لعنصر العمل من حيث تقسيمه وهي الفكرة التي يعتبر ابن خلدون رائداً فيها وكذلك من حيث التضامن. فقد اعتبر ابن خلدون تطور التمدن هو تطور التضامن. وأما الموضوع الثاني فكان عن عوامل الإنتاج وهي العمل والطبيعة ورأس المال. واستنتج من بحث هذه العوامل أن مجتمع ابن خلدون بلغ درجة كبيرة من النضج وانتهى إلى قسط وافر من الحضارة.

ب- في فصل بعنوان النظريات الاقتصادية الاجتماعية

بحث المؤلف عن آراء ابن خلدون في مقومات الحياة الاقتصادية (ص ١٣١-١٤٤) واستنتج من بحث هذا الموضوع أن ابن خلدون يرى أنه لكي يبلغ العمران أقصاه يجب أن يحاط ببيئة سياسية ومدنية وطبيعية مثلى.

البيئة المدنية: يؤسس ابن خلدون تحليله على «أن المدينة هي المظهر الأكثر وضوحاً لتقسيم العمل والتضامن البشري؛ إنها المكان الذي يترعرع فيه الترف والذي يوجد فيه التضامن الإنساني على أتم وجه». ومن قبيل المقارنة التوضيحية نشير إلى أن النهضة الأوروبية الحديثة بدأت بالمدن التي نشأت على أطراف الإقطاعيات وسكنها ما عرف باسم البورجوازي Bourgeois، ونسب أو نسبت إليه الطبقة البورجوازية Bourgeoisie.

البيئة السياسية: «يرى ابن خلدون أن الدولة تقوم على شعور معنوي تمثله العصبية، وهذا تضامن سياسي، أو على شعور مشترك مستمد من المعيشة المادية، ومظهره الإذعان والتسليم وهو تضامن اقتصادي. والغلبة للدول القائمة على التضامن السياسي». والتفصيلات الواسعة التي أعطاها ابن خلدون لهذا المقوم تعطي النتيجة التالية وهي: أن ابن خلدون كان يدرك تماماً أهمية العامل السياسي والبيئة السياسية بالنسبة للعمران.

البيئة الطبيعية: «يعتقد ابن خلدون أن الحياة الاقتصادية لابد لها من بيئة طبيعية تنمو فيها. ويعني بالبيئة الطبيعية اعتدال الجو للعمران». هذه الفكرة لابن خلدون عن البيئة الطبيعية قد ظهرت بعد قرون في الفكر الأوروبي عند ليست List، ومونتسكيو وغيرهم.

جـ- في فصل بعنوان آراء ابن خلدون في السياسة الاقتصادية

بحث المؤلف عن آراء ابن خلدون في تدخل الدولة في المجال الاقتصادي وآثاره. وقد استلزم بحث هذا الموضوع بيان رأي ابن خلدون في الحرية الاقتصادية (ص١٦٥ - ١٧٨) والموضوع بشقيه الحرية والتدخل

يؤسس لعناصر تعمل على نظرية العمران في الفكر الخلدوني. ونتائج بحث هذا الموضوع أثبتت لابن خلدون نتيجتين:

النتيجة الأولى: المزاحمة الحرة تؤدي إلى أحسن توزيع للسلع إذا كانت قوة شراء المتعاملين في السوق متقاربة، على أن التدخل متى بدأ يصعب تحديده أو وقفه. وهذه النتيجة تعني أن ابن خلدون يرى أن الحرية الاقتصادية وما تضمنه من منافسة هي إطار ملائم للتقدم الاقتصادي.

النتيجة الثانية: اعتقاد ابن خلدون في الحرية الاقتصادية ليس معناه أنه ينكر أثر الدولة في الإنتاج الاقتصادي ويطلب إخراجها من المجال الاقتصادي. فالدولة شديدة الارتباط بالعمران والحضارة إنما هي من قبل الدول، والعمران من غير الدولة لا يتصور. فالدولة هي «السوق الكبرى» أم الأسواق كلها. بل إن ابن خلدون ينسب تقدم الصناعة إلى الدولة.

١٠-٢-٢: صياغة De la Grandville

أولاً: الاقتصادي الفرنسي[1] De la grandville في مؤلفه الكبير المعنون: نظرية النمو الاقتصادي، خصص المبحث الثاني منه لنظرية النمو في الفكر الخلدوني: وحرص في تقديمه لهذه النظرية أن يشير إلى عناصر نرى لأهمية ما يترتب عليها أن نذكرها.

---

(1) De la Grandville, Olivier, Theorie de la Croissance Economique, Masson, Paris,1977

أ- قدم ابن خلدون نظريته في القرن الرابع عشر الميلادي وقبل أن يبدأ عصر النهضة في أوروبا (ص ٤٠).

ب- كتاب ابن خلدون يتضمن خطة للتحليل الاقتصادي خاصة في مجال النمو الاقتصادي (ص ٤١).

جـ- ابن خلدون رائد فكرة تقسيم العمل وقد قدم أمثلة لها، وأمثلته نفسها ظهرت بعد ثلاثة قرون عند وليام بتي (ص ٤١).

د- تضمن كتاب ابن خلدون أفكاراً اقتصادية ذات طبيعة تحليلية متقدمة، وذلك مثل التوازن على المستوى الكلي وفكرة مضاعف الاستثمار. وقد أشار ابن خلدون بعبارة دقيقة جداً كيف أن نقص إنفاق الدولة يولد نقصاً أكبر في الدخل الإجمالي. وهذه الفكرة سوف تظهر بعد قرون طويلة عند Monteil وعندBouquet (ص٤١).

هـ - كشف ابن خلدون عن العلاقة بين مستوى أو معدل النمو الاقتصادي والثقل النسبي للقطاعات الاقتصادية (زراعي وصناعي وقطاع الخدمات خاصة النقل والتجارة) (ص ٤٢).

ثانياً: عوامل النمو في مقدمة ابن خلدون

تقوم نظرية ابن خلدون على أن النمو الاقتصادي هو نتيجة تفاعل خمسة عوامل: (١) نمو السكان، (٢) التقدم التكنولوجي، (٣) بحث الأفراد عن الربح، (٤) الملكية الخاصة، (٥) قوة المؤسسات السياسية والقضائية. عرض De la grandville هذه العوامل الخمسة بالتفصيل (ص ٤٢-٤٦).

ثالثاً: نموذج عصري لنظرية ابن خلدون

عرض De la grandville نظرية ابن خلدون في صياغة عصرية حديثة مستخدماً نموذجاً رياضياً بيانياً في هذا النموذج اشتق دالة الدخل، والإنتاجية الحدية للعمل والإنتاجية الحدية لرأس المال، وإنتاجية الفرد.

رابعاً: نتائج دراسة De la grandville

استنتج De la grandville أن ابن خلدون قدم نظرية للنمو الاقتصادي ذات تفوق في فن التحليل. وقد سبق Solow في أفكاره، ومعروف أن Solow اقتصادي أمريكي أعطى مساهمات لها اعتبارها في نظرية النمو وذلك في النصف الثاني من القرن العشرين.

من عناصر تفوق آراء ابن خلدون أنه اكتشف الدورة الاقتصادية في الأجل الطويل. وهي فكرة لم تظهر في الفكر الأوروبي إلا بعد عدة قرون (ص٥٥).

١٠ – ٢ – ٣: صياغة الدكتور شوقي دنيا[١]

أولاً: يمكن القول إن الدراسة التي قدمها الدكتور شوقي دنيا تعتبر من الدراسات الواسعة باللغة العربية عن الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون. فقد استخدمت هذه الدراسة مصطلح النمو الاقتصادي للتعبير عن نظرية ابن خلدون في العمران

---

(١) د. شوقي أحمد دنيا، ابن خلدون – مؤسس علم الاقتصاد، دار معاذ للنشر، الرياض، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.

ثانياً: تحت عنوان في طبيعة النمو وأهميته ناقش الدكتور دنيا فكرة وجهت ضد النظرية الخلدونية وهي «أن طبيعة التطور عند ابن خلدون لا تعدو أن تكون من باب الدوران حول النفس، أو حسب تعبير أصحاب هذا النقد هو دوران الطاحونة حيث لم يبرح مكانه بل يتحرك من نقطة ويلف ويدور إلى أن يعود إلى نفس النقطة، فهي دورية مغلقة لا يترتب عليها تقدم حقيقي في أوضاع المجتمعات». وقد رفض الباحث هذا النقد ضد الفكر الخلدوني ذاهبا مع من ذهب إلى أن نظريته تضمن تطوراً حقيقياً وحركة تؤدي إلى نقطة غير نقطة الأصل.

ثالثاً: تحت عنوان عوامل النمو ناقش الباحث دور العامل السياسي. ويمكن القول إنه أبرز بوضوح عناصر فاعلة في هذا الموضوع. وفي رأيه أن العامل السياسي يحصر فيما يلي:

أ- إقامة كل ما من شأنه أن يحقق الوضع الأمثل للتعاون وتوزيع الأعمال في المجتمع.

ب- حماية الحقوق والممتلكات.

جـ- تأمين وكفالة حق الحرية لكل المواطنين.

د- حماية المجتمع من الوقوع فريسة للعدوان الخارجي.

هـ- الاستقرار السياسي.

و- التكاتف والتكتل حول هدف مشترك يسعى الجميع إليه.

رابعاً: أشار الباحث إلى العامل العقدي واستنتج أن ابن خلدون يرى

أن الدين هو العامل الوحيد القادر على تحقيق الشروط التمهيدية للتقدم.

١٠-٣: عناصر جديدة في نظرية العمران الخلدونية

عرض في الفقرة السابقة ثلاث مساهمات لصياغة نظرية العمران عند ابن خلدون صياغة حديثة مستخدمة في عرضها لغة اقتصادية فنية وأيضاً بعض أدوات التحليل الاقتصادية. ونحاول في هذه الفقرة أن نضيف عناصر جديدة في نظرية العمران عند ابن خلدون. ففي رأينا أن المساهمات الأربع - المساهمات الثلاث السابقة والمساهمة التي نقدمها في هذه الفقرة - تصبح معاً وتؤخذ ككل باعتبارها تتكامل في إعطاء صيغة أو مقترح لنظرية العمران الخلدونية. وبعبارة أخرى، إننا نعتبر أن كل واحدة من المساهمات الثلاث كشفت عن عناصر في النظرية موضع الدراسة وأن المساهمة الرابعة التي نقدمها في هذا البحث كشفت عن عناصر جديدة، وبالتالي فإن نظرية العمران الخلدونية تتكون من العناصر التي كشفت عنها المساهمات الأربع.

العناصر الجديدة التي كشفت عنها دراستنا لكتاب المقدمة ثلاثة:

- الإسلام والعمران.
- المتغير التوزيعي والعمران.
- التعليم والعمران (المتغير التكنولوجي).

١٠-٣-١: العمران في الإسلام (دور الأديان في العمران)

انتماء الفكر الخلدوني إلى الإسلام قضية عمل عليها الأوربيون كثيراً. وقد نهضت أقلام جادة لمفكرين مسلمين للرد على المزاعم التي حاولت أن

تخلع فكر ابن خلدون من الإسلام. ونحن نحاول في هذه الفقرة أن نكشف عن الروابط القائمة بين الإسلام والعمران كما جاءت في الفكر الخلدوني. وما نقدمه في هذه الفقرة له توظيفاته. فإنه يوظف أولاً لتجلية رأي ابن خلدون في هذا الموضوع، ويوظف ثانياً كنقض لمزاعم المستشرقين الذين حاولوا فصل ابن خلدون من معتقداته الإسلامية ومن بيئته الإسلامية، ويوظف ثالثاً لترشيد تجاربنا المعاصرة في التنمية الاقتصادية وذلك بإعادة ربطها بالمنهج الإسلامي.

أولاً: الدين والعمران

دراسة كتاب المقدمة لابن خلدون تبين أن مؤلفه عالم ذو عقلية تتمتع بخاصية الحيادية في البحث العلمي، وهذا من صفات العلماء الذين أثروا في التجربة الإنسانية وأثروها. فابن خلدون وهو الفقيه المسلم يرى أن الدين؛ أي دين له دوره الإيجابي في الحياة. وللاستدلال على ذلك على نحو واضح نورد نصاً لابن خلدون مع تحليله.

النص

كتب ابن خلدون فصلاً تحت عنوان في: معنى الخلافة والإمامة:

«لما كانت حقيقة الملك أنه الاجتماع الضروري للبشر ومقتضاه التغلب والقهر اللذان هما من آثار الغضب والحيوانية كانت أحكام صاحبه في الغالب جائرة عن الحق مجحفة بمن تحت يده من الخلق فوجب أن يرجع في ذلك إلى قوانين سياسية مفروضة يسلمها الكافة ينقادون إلى أحكامها، وإذا خلت

الدولة من مثل هذه السياسة لم يستتب أمرها ولم يتم استيلاؤها، سنة الله في الذين خلوا من قبل. فإذا كانت هذه القوانين مفروضة من العقلاء وأكابر الدولة وبصرائها كانت سياسة عقلية، وإذا كانت مفروضة من الله بشارع يقررها ويشرعها كانت سياسة دينية نافعة في الحياة الدنيا وفي الآخرة، فجاءت الشرائع بحملهم على ذلك في جميع أحوالهم من عبادة ومعاملة حتى في الملك الذي هو طبيعي للاجتماع الإنساني فأجرته على منهاج الدين ليكون الكل محوطاً بنظر الشارع» (مقتبس من ص ١٩٠-١٩١).

تحليل النص

أ- يربط ابن خلدون استقرار المجتمع الإنساني وتقدمه بوجود سياسة ينقاد لها الكافة.

ب- أعلى أنواع السياسة التي ينقاد لها الكافة هي السياسة المفروضة من الله يقرها ويشرعها وهي السياسة الدينية.

جـ- يربط ابن خلدون النفع في الدنيا (وكذا في الآخرة) بالالتزام بالسياسة الدينية. ويمكن أن يترجم النفع إلى عمران أو حضارة أو تقدم اقتصادي.

د- ارتباط النفع بالسياسة الدينية سببه أن الشارع وهو الله سبحانه وتعالى أعلم بمصالح الكافة.

هـ- يركز ابن خلدون على أن مقصود الشارع بالناس صلاح دنياهم وآخرتهم.

نستنتج مما قاله ابن خلدون أنه يرى أن العمران يرتبط ارتباطاً إيجابياً مع الالتزام بالدين؛ أي بما جاء عن الشارع الحق وهو الله سبحانه وتعالى. وابن خلدون في هذا النص لم يربط رأيه بالتشريعات الموسومة بأنها إسلامية وإنما جعل كلامه عاماً ليدخل تحته تشريعات الله في كل الأديان السماوية.

ثانيا: الإسلام والعمران

مقدمة ابن خلدون تعالج موضوعاً واحد هو طبيعة العمران. وتحليل ما جاء في هذا الكتاب يتيح لنا أن نضع الفرضية التالية: ابن خلدون يرى أن الإسلام يحقق العمران على أكمل وجه. وهذه الفرضية تجمع آراء ابن خلدون في هذا الموضوع. ونحن نحاول فيما يلي مناقشة هذه الفرضية.

أ- الفواصل الإيمانية في كتاب المقدمة

مقدمة ابن خلدون تتمتع بثراء واسع فيما يسمى الفواصل الإيمانية. وهي فواصل تأتي في ختام الفصول أو في ثناياها، وقد تأتي في مقدمتها وتحمل قيماً إيمانية. وقد أحصيت هذه الفواصل الإيمانية فوجد أنها تبلغ مائتين وسبعين فاصلة[1]. ومن أمثلة هذه الفواصل الإيمانية: والله أعلم، سبحان الحكيم العليم، وفوق كل ذي علم عليم، والله يخلق ما يشاء، والله يرزق من يشاء بغير حساب، وإذا أراد الله بقوم سوءاً فلا مرد له، وقد استأثر الله بعلمه، والله يعلم وأنتم لا تعلمون.

(١) د. عمر فروح، موقف ابن خلدون من الدين والقضايا الدينية، ص ٣٤٩ - ٣٧٧.

هذه الفواصل الإيمانية تدل على أن ابن خلدون يرى أن الإيمان يدخل في نسيج كل العناصر العاملة على العمران أو المرتبطة به. فمقدمات الموضوعات وتحليلها وخواتيمها كلها محكومة بقيم إيمانية إسلامية. والفواصل الإيمانية على هذا النحو تقوم دليلاً على إثبات الفرضية التي وضعت لهذه الفقرة وهي أن ابن خلدون يرى أن الإسلام يحقق العمران على أكمل وجه.

ب- السياسة الشرعية الإسلامية تحقق العمران

في فصل بعنوان: في أن العمران البشري لابد له من سياسة ينتظم بها أمره، كتب ابن خلدون:

«اعلم أنه قد تقدم لنا في غير موضع أن الاجتماع للبشر ضروري، وهو معنى العمران الذي نتكلم فيه، وأنه لابد لهم في الاجتماع من وازع حاكم يرجعون إليه، وحكمه فيهم تارة يكون مستنداً إلى شرع منزل من عند الله يوجب انقيادهم إليه إيمانهم بالثواب والعقاب عليه الذي جاء به مبلغه، وتارة إلى سياسة عقلية يوجب انقيادهم إليها ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم. فالأولى يحصل نفعها في الدنيا والآخرة لعلم الشارع بالمصالح في العاقبة ولمراعاته نجاة العباد في الآخرة، والثانية إنما يحصل نفعها في الدنيا فقط، ثم إن السياسة العقلية التي قدمناها تكون على وجهين أحدهما يراعى فيها المصالح على العموم ومصالح السلطان في استقامة ملكه على الخصوص، وهذه كانت سياسة الفرس، وهي على جهة الحكمة، وقد أغنانا الله تعالى عنها في الملة ولعهد الخلافة، لأن

الأحكام الشرعية مغنية عنها في المصالح العامة والخاصة وأحكام الملك مندرجة فيها. الوجه الثاني أن يراعى فيها مصلحة السلطان وكيف يستقيم له الملك مع القهر والاستطالة وتكون المصالح العامة في هذه تبعاً، وهذه السياسة التي يحمل عليها أهل الاجتماع التي لسائر الملوك في العالم من مسلم وغيره إلا أن ملوك المسلمين يجرون منها على ما تقتضيه الشريعة الإسلامية بحسب جهدهم فقوانينها إذاً مجتمعة من أحكام شرعية وآداب خلقية وقوانين في الاجتماع طبيعية وأشياء من مراعاة الشوكة والعصبية ضرورية والاقتداء فيها بالشرع أولاً ثم الحكماء في آدابهم والملوك في سيرهم» (ص ٣٠٢ - ٣٠٣).

تحليل النص

تحليل هذا النص يعطي العناصر التالية:

- لابد للعمران من سياسة يقوم عليها بحيث تضبط حركته وتحدد وسائله وأهدافه. وهذه السياسة تمثل المرجعية العليا للمجتمع.

- السياسة التي تمثل المرجعية العليا إما أن تكون سياسة وضعها الإنسان بعقله، وإما أن تكون سياسة مستندة إلى شرع منزل من الله سبحانه وتعالى. وابن خلدون مع النوع الثاني، لأنها تحقق مصالح الإنسان في الدنيا والآخرة، وتحقيق هذه المصلحة مؤكد لعلم الشارع بالمصالح.

- الشريعة الإسلامية هي السياسة التي تمثل المرجعية العليا للمسلمين. وهذه الشريعة تتكون من أحكام شرعية وآداب خلقية وقوانين في الاجتماع طبيعية وأشياء من مراعاة الشوكة والعصبية ضرورية.

- اعتبر ابن خلدون كتاب طاهر بن الحسين لابنه عبد الله لما ولاه المأمون الرقة ومصر وما بينهما، اعتبره من أحسن ما كتب لبيان السياسة الشرعية الإسلامية التي ينتظم بها العمران. وقد قال المأمون لما وقف على ما جاء بهذا الكتاب: ما أبقى أبو الطيب يعني طاهراً شيئاً من أمور الدنيا والدين والتدبير والرأي والسياسة وصلاح الملك والرعية وحفظ السلطان وطاعة الخلفاء وتقويم الخلافة إلا وقد أحكمه وأوصى به.

النتيجة

يستنتج مما قاله ابن خلدون في النص السابق، وبناء على التحليل الذي قدم عنه أنه يعتقد أن السياسة التي تمثل المرجعية العليا للمجتمع والمؤسسة على الشريعة الإسلامية صالحة لتحقيق العمران. ويمكن إعادة صياغة هذه النتيجة بحيث تكون على النحو التالي: السياسة الشرعية الإسلامية شرط لتحقيق النمو وعلى نحو مستقر.

جـ- ترك الشريعة الإسلامية سبب لخراب العمران

تبين في الفقرة السابقة أن ابن خلدون يعتقد أن الالتزام بالشريعة شرط لتحقيق النمو على نحو مستقر وآمن. فقد كتب ابن خلدون في فصل آخر ما يؤكد هذا الرأي ولكن بطريقة أخرى. ففي فصل بعنوان: في أن الظلم مؤذن بخراب العمران، كتب ما يستنتج منه: أن ترك الشريعة الإسلامية سبب لخراب العمران.

ففي الفصل المشار إليه (ص ٢٨٦ - ٢٩٠) ذكر صوراً للظلم، ويلاحظ أن الصور التي ذكرها تمثل أنواعاً من الظلم الاقتصادي، وقد

رتب ابن خلدون على هذا الظلم فساد العمران. ولا بأس أن نذكر فقرة مما جاء في هذا الفصل.

النص

«ولا تحسبن الظلم إنما هو أخذ المال أو الملك من يد مالكه من غير عوض ولا سبب، كما هو المشهور، بل الظلم أعم من ذلك، وكل من أخذ ملك أحد أو غصبه في عمله أو طالبه بغير حق أو فرض عليه حقاً لم يفرضه الشارع فقد ظلمه. فجباة الأموال بغير حقها ظلمة، والمعتدون عليها ظلمة، والمنتهبون لها ظلمة، والمانعون لحقوق الناس ظلمة، وغصاب الأملاك على العموم ظلمة. ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران الذي هو مادتها لإذهابه الآمال من أهله» (ص ٢٨٨).

في هذه الفقرة يحدد ابن خلدون صوراً للظلم ويحدد معها أثر ذلك على العمران. وفي السطور التالية مباشرة يكتب عن السياسة الشرعية الإسلامية التي تحرم كل هذه الصور من الظلم وبالتالي تحرم الأسباب المؤدية إلى خراب العمران.

النص:

«واعلم أن هذه هي الحكمة المقصودة للشارع في تحريم الظلم وهو ما ينشأ عنه من فساد العمران وخرابه، وذلك مؤذن بانقطاع النوع البشري وهي الحكمة العامة المراعية للشرع في جميع مقاصده الضرورية الخمسة من حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال. فلما كان الظلم كما رأيت مؤذناً بانقطاع النوع لما أدى إليه من تخريب العمران كانت حكمة الحظر

فيه موجودة فكان تحريمه مهما وأدلته من القرآن والسنة كثيرة أكثر من أن يأخذها قانون الضبط والحصر» (ص ٢٨٨).

النتيجة

ما نقل عن ابن خلدون في هذه الفقرة والمناقشة التي أجريت عنها يعطي النتيجة التالية وهي: يعتقد ابن خلدون أن ترك الشريعة الإسلامية وتعطيل العمل بما جاءت به سبب لخراب العمران. ويمكن أن يعاد صياغة هذه النتيجة على النحو الآتي: الالتزام بالشريعة الإسلامية أمان ضد خراب العمران.

د- ملامح المجتمع الخلدوني إسلامية – مجتمع العمران

عنوان هذه الفقرة مستعار من عند الدكتور مصطفى الشكعة في دراسته القيمة عن ابن خلدون[1]. يعني العنوان أن ابن خلدون وهو يتكلم في مقدمته عن العمران كان يصف المجتمع الإسلامي الذي استوعب الإسلام وطبقه. وعند وصفه مجتمعاً في مرحلة الحضارة وذكر الخصائص المميزة لهذا المجتمع فإنه قال تصريحاً وتضميناً بالأمثلة التي أعطاها وبالتحليل الذي قدمه أنه يصف مجتمعاً تطبق فيه السياسة الشرعية الإسلامية. وفي مقابل ذلك فإنه عندما تكلم عن الأسباب المؤدية إلى خراب العمران وصف مجتمعاً لا تطبق فيه السياسة الشرعية الإسلامية.

---

(١) دكتور مصطفى الشكعة، الأسس الإسلامية في فكر ابن خلدون ونظرياته، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

من الأدلة التي تعمل على تأكيد موضوع هذه الفقرة ما قاله ابن خلدون في مجتمعه العمراني عن العلوم والمعارف. فإنه يطرز مقدمته بدراسات نفيسة عن العلوم التي هي ضرورية للمجتمع المسلم ويقسمها إلى علوم شرعية وعلوم عقلية. وفي مجال التربية عقد فصولاً ثلاثة أوضح فيها طرائق التعليم في الآفاق الإسلامية[١].

يتأكد معنى أن ملامح المجتمع الخلدوني إسلامية من إعادة مراجعة ما كتب في فقرات سابقة عن مقومات النمو الاقتصادي وما كتب عن غيرها من الموضوعات، ففي كل هذه ا لموضوعات كان ابن خلدون يترجم السياسة اللازمة للعمران (بعبارته) وهي سياسة إسلامية.

أفكار ابن خلدون في مقدمته «ترد وفق منهجية شمولية تمزج بين جوانب المعرفة الإنسانية مزجاً كاملاً، وتنظر للإنسان نظرة عضوية مترابطة... ثم ترى في الحضارة كائناً حياً يشبه الكائنات الحية العضوية.... هذه النظرة إنما كانت فقهاً خلدونياً لما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية حول تداول الأيام بين الناس، وحول أثر الظلم والترف والكفر بأنعم الله في سقوط الدول»[٢].

---

(١) المرجع نفسه، ص ٨٨، ٨٩.

(٢) دكتور عبد الحليم عويس، التأصيل الإسلامي لنظريات ابن خلدون، كتاب الأمة، العدد ٥٠ ذو القعدة ١٤١٦ هـ، السنة الخامسة عشرة، ص ٧٢، ٧٣.

النتيجة

ما جاء بهذه الفقرة يؤكد المعنى الذي نؤكد عليه وهو أن الإسلام يحقق العمران على نحو آمن ومستقر. ويمكن أن تعاد صياغة هذه النتيجة على النحو التالي: الشريعة الإسلامية صالحة لتحقيق النمو وعلى نحو مستقر.

١٠-٣-٢: المتغير التوزيعى ونظرية النمو

أ - نظرية النمو في الفكر الاقتصادي الأوروبي اعتبرت لعقود طويلة المتغير الإنتاجي وحده. ويمكن إعطاء أمثلة على هذا من نظرية هارود - دومار ونظرية آرثر لويس، ونظرية رانيس - وفي غيرها من نظريات النمو المعروفة[١]. بسبب اعتبار المتغير الإنتاجي وحده فإن النتائج على توزيع الدخل وكذا توزيع الثروة كانت سيئة. ومن صور سوء التوزيع أن معدل الفقر زاد في العقود المعتبرة عقوداً للتنمية[٢].

مع السبعينات من القرن العشرين وأمام نتائج تدميرية فيما يتعلق بتوزيع الدخول والثروات بدأت مراجعات قوية لنظرية النمو التي تعتبر

---

(١) يمكن التعرف على هذه النظريات في المرجع التالي:

- العوضي (د. رفعت العوضي) تخطيط القوى العاملة في القطاع الزراعي، رسالة دكتوراه - كلية التجارة - جامعة الأزهر ١٩٧٩م.

(٢) راجع في هذه النتيجة الدراسة المنشورة عن منظمة العمل الدولية (ILO) وعنوانها:

.poverty in Rural Asia Jeneva 1977

المتغير الإنتاجي وحده، وأصبح من المتفق عليه أنه لابد أن يعتبر في نظرية النمو المتغيرين؛ المتغير الإنتاجي والمتغير التوزيعي. وفي هذا الصدد يمكن القول إن الدراسة التي أشرف عليها البنك الدولي في السبعينات من هذا القرن تعتبر من أقوى المساهمات التي حاولت إدخال المتغير التوزيعي في نظرية النمو[1].

اعتقد لفترة أن اعتبار المتغير التوزيعي في نظرية النمو أصبح مسلماً به. ولكن النظام العالمي الجديد الذي أخذت ملامحه تتشكل منذ تسعينات هذا القرن عاد بالفكر الاقتصادي القهقرى إلى الوراء في مجال علاقة التوزيع بالنمو. وأحد ملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو إهمال المتغير التوزيعي. وللتدليل على ذلك نشير إلى أحد الكتب التي تلقى رواجاً واسعاً في البيئة الغربية حيث يقاد النظام العالمي الجديد بل وحيث يصاغ. إنه كتاب بول كيندي الذي يحمل عنوان: التحضير للقرن الواحد والعشرين[2]. فمؤلف الكتاب وله ثقله الفكري بين قومه جعل الفصل

---

(١) الدراسة المشار إليها عملت لحساب البنك الدولي ومعهد التنمية بجامعة Sussex وشارك فيها خمسة من كبار الاقتصاديين العالميين أولهم H. Chenry. ونحيل إلى النسخة الفرنسية لهذه الدراسة

Redistribution et Croissance, Press Universitaire de France, 1977

(٢) Kennedy Paul, preperating for theTwenty - First, Century Fontana press, London, 1994.

الأول في كتابه عن السكان ومدخله في ذلك نظرية مالتس. هذا المؤلف عبر عن نقلة نوعية خطيرة في الفكر الاقتصادي للنظام العالمي الجديد، وهذه النقلة يترتب عليها إهمال المتغير التوزيعي.

ب- دراسة مقدمة ابن خلدون تبين أن المتغير التوزيعي يعتبر عاملاً أساسياً في آراء ابن خلدون عن العمران البشري من حيث طبيعته ونضجه وهرمه. وهذه نتيجة إجمالية عن هذا الموضوع. وبشأن إعطاء مثال لذلك فسوف نقدم دراسة تحليلية لما كتبه في الفصل الثالث والأربعين تحت عنوان: في أن الظلم مؤذن بخراب العمران. فقد استعرض صوراً من الظلم الاقتصادي.

النص

«ولا تحسبن الظلم إنما هو أخذ المال أو الملك من يد مالكه من غير عوض ولا سبب، كما هو المشهور، بل الظلم أعم من ذلك، وكل من أخذ ملك أحد أو غصبه في عمله أو طالبه بغير حق أو فرض عليه حقاً لم يفرضه الشرع فقد ظلمه، فجباة الأموال بغير حقها ظلمة والمعتدون عليها ظلمة والمنتهبون لها ظلمة، والمانعون لحقوق الناس ظلمة، وغصاب الأملاك على العموم ظلمة، ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران الذي هو مادتها، لإذهابه الآمال من أهله، واعلم أن هذه هي الحكمة المقصودة للشارع في تحريم الظلم، وهو ما ينشأ عنه من فساد العمران وخرابه، وذلك مؤذن بانقطاع النوع البشري وهي الحكمة العامة المراعية للشرع في جميع مقاصده الضرورية الخمسة من حفظ الدين والنفس والعقل

والنسل والمال، فلما كان الظلم كما رأيت مؤذناً بانقطاع النوع لما أدى إليه من تخريب العمران كانت حكمة الحظر فيه موجودة فكان تحريمه مهماً وأدلته من القرآن والسنة كثيرة أكثر من أن يأخذها قانون الضبط والحصر. ومن أشد الظلمات وأعظمها في إفساد العمران تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بغير حق وذلك أن الأعمال من قبيل المتمولات كما سنبين في باب الرزق، لأن الرزق والكسب إنما هو قيم أعمال أهل العمران فإذا مساعيهم وأعمالهم كلها متمولات ومكاسب لهم بل لا مكاسب لهم سواها فإن الرعية المعتملين في العمارة إنما معاشهم ومكاسبهم من اعتمالهم ذلك، فإن كلفوا العمل في غير شأنهم واتخذوا سخرياً في معاشهم بطل كسبهم واغتصبوا قيمة عملهم ذلك وهو متمولهم فدخل عليهم الضرر وذهب لهم حظ كبير من معاشهم بل هو معاشهم بالجملة وإن تكرر ذلك عليهم أفسد آمالهم في العمارة وقعدوا عن السعي فيها جملة فأدى ذلك إلى انتقاض العمران وتخريبه والله سبحانه وتعالى أعلم وبه التوفيق.

وأعظم من ذلك في الظلم وإفساد العمران والدولة التسلط على أموال الناس بشراء ما بين أيديهم بأبخس الأثمان، ثم فرض البضائع عليهم بأرفع الأثمان على وجه الغصب والإكراه في الشراء والبيع، وربما تفرض عليهم تلك الأثمان على النواحي والتعجيل فيتعللون في تلك الخسارة التي تلحقهم بما تحدثهم المطامع من جبر ذلك بحوالة الأسواق في تلك البضائع التي فرضت عليهم بالغلاء إلى بيعها بأبخس الأثمان وتعود خسارة ما بين الصفقتين على رؤوس أموالهم وقد يعم ذلك أصناف التجار المقيمين بالمدينة

والواردين من الآفاق في البضائع وسائر السوقة فتكسد الأسواق ويبطل معاش الرعايا، لأن عامته من البيع والشراء وإذا كانت الأسواق عطلاً منها بطل معاشهم وتنقص جباية السلطان أو تفسد، لأن معظمها من أوسط الدولة وما بعدها إنما هو من المكوس على البياعات كما قدمناه ويؤول ذلك إلى تلاشي الدولة وفساد عمران المدينة (من صفحات: ٢٨٨-٢٩٠).

تضمنت الفقرة الأولى بعض أمثلة للظلم الاقتصادي التي اعتبرها ابن خلدون مؤدية إلى فساد العمران وخرابه. والأمثلة المذكورة تدخل كلها في المتغير التوزيعي. وهي تعمل على القطاع الخاص كما تعمل على قطاع الدولة. وما ذكره ابن خلدون في هذه الفقرة يمكن أن تؤسس عليه النتيجة التالية: إن الإخلال بالمتغير التوزيعي سبب لفساد العمران.

تتضمن الفقرة الثانية بعداً توزيعياً يمكن القول: إن كشف ابن خلدون عنه يمثل ريادة من رياداته الاقتصادية. وهذا البعد هو أن النتائج الاقتصادية التي تتحقق مع التنمية يجب أن يعود نفعها ويشارك فيها ويحصل على نصيبه منها كل عوامل الإنتاج التي شاركت فيها. وكان تركيز ابن خلدون على عنصر العمل واضحاً. والتطورات في عالمنا الاقتصادي تعطي تفسيراً لتركيز ابن خلدون على عنصر العمل. فعقود التنمية لازمها انخفاض القوة الشرائية للدخل الذي يحصل عليه عنصر العمل؛ وبعبارة أخرى إن الدخل الحقيقي لعنصر العمل عانى من انخفاض مستمر[1]. وقد وقف ابن

(١) راجع:

⇦

خلدون على هذا النوع من التطور الاقتصادي ووقف على نتائجه، وأن انخفاض الدخل الحقيقي لعنصر العمل عوق التنمية بل وشوه نتائجها. وهذا المعنى عبر عنه ابن خلدون بالعبارة التالية: إن ذلك يؤدي إلى انخفاض العمران وتخريبه.

بعض الدراسات الاقتصادية المعاصرة التي تمت في ظل الدفاع عن الرأسمالية المعاصرة حاولت أن تروج لفكرة أن حصة الدخل التي يحصل عليها العمال تزيد مع النمو الاقتصادي[1]. وهذه العبارة تحمل غموضاً يبدو متعمداً وهو أنها تخلط بين حصة الدخل التي يحصل عليها العمل وبين القوة الشرائية لهذا الدخل. وفيما وراء ما إذا كانت العبارة تحمل غموضاً أو لا تحمل فإن ابن خلدون كشف عن متغير توزيعي هام في مسيرة عملية التنمية الاقتصادية هذا المتغير هو أن الإخلال بحصة العمل في الدخل المتولد عن التنمية الاقتصادية سوف يقوض التنمية الاقتصادية.

دلت الفقرة الثالثة على أن ابن خلدون ربط العمران، وبالعبارة الاقتصادية الشائعة ربط التنمية بمتغير توزيعي يتعلق بعمل قوى السوق في إطار الحرية الاقتصادية. والمتغير التوزيعي في هذه الفقرة يتعلق بأثمان السلع.

International Labor office, poverty and Landlessness in Asia, Geneva, 1977, p. 9.

(١) راجع:

Kuznets, S., Quantitive Aspects pf the Economic Groutp of Nations: Distribution by size, Economic Development and Cultural Changes, vol. x1, No. 2, part 2, January 1963, pp. 1 - 79.

فقد اعتبر ابن خلدون أن الإخلال بأثمان السلع يؤدي إلى تلاشي الدولة وفساد العمران. وهذا يعني أن الإخلال بالمتغير التوزيعي فيما يتعلق بأثمان السلع يترتب عليه الإخلال بالعمران، أي بالتنمية الاقتصادية أو النمو الاقتصادي.

من الفقرات السابقة نحاول أن نستنتج نتيجة كلية عن المتغير التوزيعي في نظرية العمران الخلدونية. ونقول إن ابن خلدون ربط العمران بالمتغير التوزيعي من ثلاثة مداخل: مدخل الثروة، ومدخل حصة العمل في الدخل، ومدخل أثمان السلع. وبعبارة أخرى: إنه ربط العمران بتوزيع الثروة وبتوزيع الدخل على عوامل الإنتاج وبأثمان السلع من حيث وجهها التوزيعي. وهذه العناصر الثلاثة تمثل المتغير التوزيعي المربوط إلى النمو الاقتصادي.

جـ- يمكن أن تتبين الأهمية الاقتصادية للتحليل الخلدوني عند مقابلته مع ما عليه الفكر الاقتصادي عبر تطوره المعتبر فيما يتعلق بعلاقة النمو والتوزيع. فإن الفكر الاقتصادي الرأسمالي الأوروبي لعقود كثيرة أوقف النمو الاقتصادي على المتغير الإنتاجي. ثم لفترة قصيرة لا تتجاوز عقدين (السبعيني والثمانيني من القرن العشرين) تنبه الفكر الأوروبي لدور المتغير التوزيعي في النمو الاقتصادي، وحتى مع ذلك وفي هذه المرحلة حصر الفكر الأوروبي هذا الأمر في جزئية محدودة هي أثر النمو على الحصص الدخلية لعوامل الإنتاج. ومع النظام العالمي الجديد وفي شقه الاقتصادي عاد الإهمال إلى المتغير التوزيعي، بل قد يكون الأمر أكثر من إهمال، فإنه قد يكون إبعاد العنصر التوزيعي.

هـذا جانـب مـن المقابلـة بـين الفكـر الخلـدونى والفكـر الرأسمـالي الأوروبي. والجانب الآخر يتعلق بـالثروة. فـالفكر الأوروبي حـريص على إبعاد الثروة بقصد ربطها بالنمو أو التـدخل لإعـادة توزيعهـا. وهـذا الأمـر يجـد إثباتـه في أن الفكـر الأوروبي فيمـا يختص بموضـوع التوزيـع وإعـادة التوزيع فإنه يعمل على الدخل وحده ويبعد الثروة. أمـا النظريـة الخلدونيـة فإنها تدخل الثروة وتربطها بـالعمران أي بـالنمو. علـى أن اقتصـاديين لهـم اعتبارهم في أوروبا عندما نظروا بحيدة مذهبية لم يستطيعوا أن يهملوا الثروة عند حديثهم عن المتغير التوزيعي. من هؤلاء الاقتصادي ميردال[1].

من مداخل المتغير التوزيعي عند ابـن خلـدون أثمـان السـلع. وفي هـذا الموضوع في الفكر الاقتصادي نجد أن الـذين اهتمـوا بـه هـم الاقتصـاديون الذين شغلوا باقتصاديات التخلف وبالبلاد المتخلفة. وقد كشفوا عن الوجه التوزيعي لأثمان السلع. لكن حتى في هذا الأمر. فإن شاغلهم الرئيس كـان مع أثمان السلع الداخلة في التبادل الدولي[2].

ولا شـك أن المناقشـة السـابقة كلـها تثبـت تفـوق الفكـر الخلـدوني وريادته.

---

(١) راجع: Mirdall

(٢) التفصيلات عن هذا الموضوع راجع:

Lee, Eddy. Development and Income Distribution: A case Study of Sri Lanka and Malaysia , World Development, voli 5, No. 4, April 1977, p. 288.

١٠-٣-٣: التعليم عنصر في نظرية العمران الخلدونية

أولاً: التقدم التكنولوجي والتنمية في الفكر المعاصر

التقدم التكنولوجي من أهم الموضوعات التي تناقش في إطار اقتصاديات التنمية، ولهذا سببه الموضوعي، ذلك أن الفكر التنموي الحديث يرى أن معدل التنمية يحكم بعاملين هما التقدم التكنولوجي والتراكم الرأسمالي. ولبيان أهمية التقدم التكنولوجي وفاعليته في التنمية نشير إلى أن الدراسات التطبيقية أثبتت أن ٨٥% من النمو في إنتاجية الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب التغيرات التكنولوجية. وبني على هذا فرضية هي أن انطلاق التنمية في الأجل الطويل يجيئ من تحسن في التكنولوجيا[١].

هذا عن أهمية التقدم التكنولوجي أما تعريفه فيعرف بأنه كل ظاهرة تسمح بالحصول على إنتاج أكثر بدون تغيير كمية عوامل الإنتاج[٢]. ويدخل في التقدم التكنولوجي ما يتعلق بهيكل الإنتاج وطبيعة عمليات الإنتاج ونوع الآلات والإدارة والنظام الإداري.

ويعتقد أن الإصلاحات المؤسسية والإنفاق على التعليم والبحث هي خطوات عملية في الحصول على تكنولوجيا متقدمة واكتساب مهارات تكنولوجية[٣].

---

(1) Findlay, Ronalds, Implication of Grouth Theory for Trade and Development, the American Economic Review, May 1975, p. 326.

(2) De La Grandville, O., op. cit, p. 264.

(3) Stewart, Frances, Technology and Employment, in LDCS, World ⇦

ثانياً: ابن خلدون وأهمية التعليم

أ- يدل كتاب المقدمة على أن ابن خلدون تعرف على أهمية العلم في ذاته وأهميته للعمران البشري. بل إن ابن خلدون اكتشف العلاقة التبادلية بين العلم والعمران، فالعلم يعمل على العمران وكذلك العمران يعمل على العلم. والفقرات التي تخدم هذا الموضوع في كتاب المقدمة كثيرة وتحت عناوين متنوعة. من هذه الفقرات:

- فصل في أن التعليم للعلم من جملة الصنائع (ص ٤٣٠ - ٤٣٥).

- فصل في أصناف العلوم الواقعة في العمران لهذا العهد (ص ٤٣٥-٤٣٧).

- فصل في أن الصنائع تكسب صاحبها عقلاً وخصوصاً الكتابة والحساب (ص٤٢٨-٤٣٠).

- فصل في أن الصنائع لابد لها من المعلم (ص ٣٩٩ - ٤٠٣).

هذه مجرد إشارة إلى فقرات مباشرة في موضوع التعليم لكن توجد فقرات أخرى كثيرة حملت آراءاً لابن خلدون في هذا الموضوع. ويمكن القول على وجه الإجمال أن الفصول التي كتب فيها ابن خلدون عن الصناعات وهي من ص ٤٠٣ إلى ص ٤٢٧ فيها ما يعمل على موضوع التعليم، وكذلك الفصول التي كتب فيها ابن خلدون عن العلوم وهي من

☜

Development, vol. 2, No. 3, March 1974, p. 32.

صفحة ٤٣٥ إلى صفحة ٥١٤ تضمنت أيضاً آراءاً لابن خلدون في موضوع التعليم.

هذه إشارة إلى مواضع في كتاب المقدمة حملت آراء لابن خلدون عن موضوع التعليم. وهنا نحاول تحليل بعض هذه النصوص التي كتبها ابن خلدون وذلك بهدف التعرف على العلاقة أو الارتباط بين العلم والعمران كما يراها ابن خلدون. ويمكن أن نعبر عن ذلك بعلاقة التكنولوجيا بالنمو.

ب- في فصل بعنوان: في أن التعليم للعلم من جملة الصنائع كتب ابن خلدون:

«الحذق في العلم والتفنن فيه والاستيلاء عليه إنما هو بحصول ملكة في الإحاطة بمبادئه وقواعده والوقوف على مسائله واستنباط فروعه من أصوله وما لم تحصل هذه الملكة لم يكن الحذق في ذلك الفن المتناول حاصلاً في غير الفهم والوعي..»

«وأيسر طرق هذه الملكة فتق اللسان بالمحاورة والمناظرة في المسائل العلمية» -قارن ابن خلدون بين ذلك وبين- «ملازمة المجالس العلمية سكوتاً لا ينطقون ولا يفاوضون وعنايتهم بالحفظ أكثر من الحاجة فلا يحصلون على طائل من ملكة التصرف في العلم والتعليم».

«.. وإنما الذي فضل به أهل المشرق أهل المغرب هو ما يحصل في النفس من آثار الحضارة من العقل المزيد» (ص ٤٣٠ - ٤٣٣).

هذا النص يبين رأي ابن خلدون في العملية التعليمية في ذاتها، وكيفية

اكتسابها والعوامل المؤثرة في ذلك. وتحليل هذا النص يبين الآتي:

- استطاع ابن خلدون أن يتعرف على العملية التعليمية في ذاتها وكيفية اكتسابها والعوامل المؤثرة في ذلك، كما استوعب دور كل من العوامل الفطرية والعوامل المكتسبة في العملية التعليمية.

- فاضل ابن خلدون، بوضوح بين طريقة التعليم القائمة على التلقين والحفظ، وطريقة التعليم القائمة على المناقشة والفهم، وما كتبه قاطع في رفض الطريقة الأولى وتأييد الطريقة الثانية.

- عبارة ابن خلدون «وما آتاهم القصور إلا من قبل التعليم وانقطاع سنده» لها دلالتها في أهمية التعليم كما يراها ابن خلدون. فإن القصور يمكن أن يقال عنه: التخلف سببه انقطاع التعليم أو التعليم ولكن بطريقة سيئة قائمة على التلقين والحفظ.

- المعول عليه عند ابن خلدون من التعليم هو اكتساب الملكة العلمية. وهذه الملكة هي التي تجعل المتعلم قادراً على الاستفادة التي يحصل عليها وقادراً على الابتكار.

- للبيئة دورها في العملية التعليمية، وقد عبر ابن خلدون عن البيئة بالحضارة ورأيه أن الحضارة تنتج عقلاً مزيداً، أي له آفاق أوسع.

- من أقوى المعاني التي وقع عليها ابن خلدون عنوان الفصل وبما كتبه فيه؛ إنه جعل التعليم للعلم صناعة. وفي عصرنا الحاضر سمعنا مصطلح صناعة التعليم وقد ظن أنه من المشتقات الاصطلاحية الحديثة ولكنه

مصطلح نحته ابن خلدون. وليست الأهمية قاصرة على مجرد بحث المصطلح وإنما في الدلالة المعرفية والعملية للمصطلح.

جـ- في فصل بعنوان في أن الصنائع لابد لها من العلم كتب ابن خلدون (ص٣٩٩ - ٤٠٠).

«اعلم أن الصناعة هي ملكة في أمر عملي، وبكونه عملياً هو جسماني محسوس والأحوال الجسمانية المحسوسة نقلها بالمباشرة أوعب لها وأكمل....

«ولايزال الفكر يخرج أصنافها ومركباتها من القوة إلى العقل بالاستنباط شيئاً فشيئاً على التدريج حتى تكمل ولا يحصل ذلك دفعة واحدة، وإنما يحصل في أزمان وأجيال، إذ خروج الأشياء من القوة إلى الفعل لا يكون دفعة لا سيما في الأمور الصناعية فلابد لها إذن من زمان».

تحليل النص

يمكن توجيه هذا النص على النحو الآتي:

التوجيه الأول: يحدد ابن خلدون في الجزء الأول من النص كيفية اكتساب المعرفة، أو كيفية التعلم للأمور العملية، لقد وضع يده على الخبرة والتدريب واعتبر أن التدريب العملي يولد ملكة كما أن التعلم النظري يولد ملكة.

التوجيه الثاني: يمكن توجيه الجزء الثاني من النص ليخدم عملية التراكم المعرفي. فأحد التعاريف المعرف بها العلم أنه: عملية تراكم معرفي. وقد وقع ابن خلدون على هذا التعريف.

التوجيه الثالث: التقدم التكنولوجي على نحو ما هو مناقش الآن عملية معرفية مربوطة إلى الوقت. والنص الذي نحلّله يثبت أن ابن خلدون تعرف على هذا الجانب. وفكرة مرور الوقت أمر ضروري في المعرفة التكنولوجية المرتبطة بالخبرة والتدريب والجوانب المعرفية العملية.

د - في فصل بعنوان في أن الصنائع والعلوم إنما تكمل بكمال العمران الحضري وكثرته (ص ٤٠٠ - ٤٠١) كتب ابن خلدون:

«والسبب في ذلك أن الناس ما لم يستوف العمران الحضري وتتمدن المدينة إنما همهم في الضروري من المعاش وهو تحصيل الأقوات من الحنطة وغيرها فإذا تمدنت المدينة وتزايدت فيها الأعمال ووفت بالضروري وزادت عليه صرف الزائد حينئذ إلى الكمالات من المعاش. ثم إن الصنائع والعلوم إنما هي للإنسان من حيث فكره الذي يتميز به عن الحيوانات والقوت له من حيث الحيوانية والغذائية».

تحليل النص

العلوم تعمل على تحقيق العمران ورقيه وهذه علاقة واضحة. ويشير ابن خلدون في النص السابق إلى مسار مكمل لهذه العلاقة هو أن العمران يرقى بالعلوم، إذ العمران يتيح للإنسان أن يتفرغ للكمالات، ومنها الكمالات العلمية.

نتائج

هدف بحث هذه الفقرة هو التعرف على آراء ابن خلدون في التعليم

في ارتباطاته بالعمران. ويمكن القول أن ما عرض في هذه الفقرة وهو بعض ما كتبه ابن خلدون وليس كل ما يتضمنه كتاب المقدمة وما عرض يتيح استنتاج مايلي:

النتيجة الأولى: النمو الاقتصادي مربوط بالتعليم. وبعبارة أخرى التعليم متغير ضمن المتغيرات التي يتوقف عليها النمو.

النتيجة الثانية: التعليم الذي تكلم عليه ابن خلدون يشمل كل أنواع العلوم. والأمثلة التي تضمنتها النصوص السابقة هي عن العلوم المرتبطة بها الصناعة والأنشطة الاقتصادية المتعددة.

النتيجة الثالثة: الخبرة واكتساب المهارات والتدريب عناصر واضحة في فكر ابن خلدون وأنها ضمن العملية التعليمية.

النتيجة الرابعة: فكرة مرور الوقت هي فكرة مرتبطة بالتقدم التكنولوجي وهذه الفكرة واضحة في الفكر الخلدوني.

النتيجة الخامسة: الارتباط بين التعليم والعمران؛ أي بين التعليم والنمو في الفكر الخلدوني هو ارتباط متبادل. وإن كلاً منهما يعمل على الآخر.

النتيجة السادسة: المعول عليه من التعليم عند ابن خلدون هو اكتساب ملكة نظرية وعملية. وهذه الملكة هي التي تؤهل للاكتشافات والاختراعات، إنها تصبح محرك التقدم.

١٠ – ٤: نتائج الدراسة حول نظرية العمران في الفكر الخلدوني

تضمنت الصفحات السابقة مناقشة حول نظرية العمران في الفكر

الخلدوني. وقد اتسعت المناقشة بحيث شملت عرضاً لدراسات سابقة عن ابن خلدون كما شملت عرضاً لعناصر جديدة اقترحتها أو اكتشفتها دراستنا. ونحاول في هذه الفقرة إعطاء نتائج لهذه المناقشة. فبشأن هذه النتائج فلن نعرضها على نحو أننا بحثنا هذا الموضوع وهذه نتيجة بحثه، وإنما نقترح أن نعطي هذه الفقرة عن النتائج إضافة إلى نظرية العمران الخلدونية. ويمكن أن يتحقق هذا الهدف بجعل هذه الفقرة تمثل بناء علوياً لنظرية العمران الخلدونية والوسيلة لذلك هي أن نحدد العناصر الفاعلة على العمران في الفكر الخلدوني وهي بمثابة عناصر أو متغيرات نظرية العمران الخلدونية.

عناصر نظرية العمران في الفكر الخلدوني

من المناقشة السابقة نستطيع أن نستنتج عناصر نظرية العمران في الفكر الخلدوني، وقد تكون كلمة «عناصر» محتاجة إلى تحديد. فهذه الكلمة تقابل كلمة «متغير» على النحو الذي يفهم به في الدراسات الاقتصادية. ونقول الإنتاج دالة في، ونذكر عناصر أو عوامل يتوقف عليها الإنتاج وتكون هذه العناصر أو العوامل هي المتغيرات. وتصنف على أنها متغيرات مستقلة ويكون الإنتاج هو المتغير التابع.

على هذا النحو من الصياغة يمكن أن تصاغ العلاقة بين العمران والعوامل أو العناصر التي ربطت به في الفكر الخلدوني. والصياغة التالية هي المقترحة.

يعتمد العمران على:

١ – السياسة الدينية (الإسلامية).

٢ – التعليم (المتغير التكنولوجي).

٣– المقومات المؤسسية (البيئة المدنية والبيئة السياسية).

٤ – المتغير التوزيعي.

٥ – السكان (عنصر العمل).

٦ – المقومات الطبيعية.

٧– الملكية الخاصة والحافز على الربح.

١١ – القوانين والنظريات الاقتصادية الخلدونية

أ– عند سماع القول: إن لابن خلدون مساهمة في الدراسات الاقتصادية، فإن المعنى القريب الذي يتبادر إلى الذهن يتعلق بمساهمته في القوانين والنظريات الاقتصادية. والسبب في ذلك أن الاستخدام الحديث لمصطلح علم الاقتصاد ينصرف إلى ما يتعلق بالقوانين والنظريات الاقتصادية. أما ما يتعلق بالأبعاد المعرفية أو المنهجية التحليلية فإنها مع أنها داخلة في الاقتصاد بل مؤسس عليها إلا أنها عناصر مضمرة وليست مظهرة.

ب– تعلق الذهن بالقوانين والنظريات الاقتصادية عند سماعه لمصطلح علم الاقتصاد لعله يقدم سبباً لأهمية بحث موضوع هذه الفقرة وهو المساهمة الخلدونية في القوانين والنظريات الاقتصادية. سوف نحاول التعرف على هذه المساهمة باستقراء نصوص مما كتبه ابن خلدون في كتابه المقدمة.

وسوف نقوم بالمقارنة بين المساهمة الخلدونية والمساهمة الأوروبية، وهذا الأمر نعتبره جزءاً أساسياً في دراستنا عن تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد لأنه يبين لمن الريادة أو السبق في الأفكار موضع المقارنة. فتحديد الريادة أو السبق هدف موضوعي وليس شكلياً.

جـ- قبل عرض القوانين الخلدونية في الاقتصاد من المفيد أن نشير إلى أن القوانين المعروفة في علم الاقتصاد لها صياغتها الفنية؛ قد تصاغ نظرياً على نحو معين، فقد توضع في صيغة رياضية، أو يعبر عنها بيانياً. ولا نتوقع مثل هذه الصياغات الحديثة عند ابن خلدون وإنما نتوقع تأصيله لعلاقات وارتباطات بين ظواهر اقتصادية أو متغيرات اقتصادية بحيث يفهم منها أو يستنبط منها أو يؤسس عليها قانون.

د- إذا كان ابن خلدون لم يضع العلاقات الارتباطية التي كتب عنها في صياغة من الصياغات التي تكتب بها القوانين الحديثة فإن هذا لا يقلل من مساهمته في هذا المجال. فإن الصياغات تتطور مع تطور العلم. والتعبيرات المعقدة أو الصياغات المعقدة فنياً إنما هي من خصائص المراحل المتقدمة في العلم وليست من خصائص مرحلة تأسيس علم الاقتصاد.

المعنى الذي نشير إليه يمكن أن يوضح على نحو أحسن بالإشارة إلى آدم سميث. الذي يعتبره الأوروبيون مؤسس علم الاقتصاد، ومع ذلك لا نجد عنده صياغات فنية معقدة عن الموضوعات التي كتب عنها. وإنما الاقتصاديون الذين كتبوا عنه هم الذين وضعوا فكرته في صياغة فنية معقدة؛ سواء أكانت صياغة رياضية أو صياغة بيانية.

١١-١: نظرية القيمة/ العمل أساس القيمة

١١-١-١: نظرية القيمة من الموضوعات الاقتصادية المتفق عليها أن لابن خلدون مساهمة فيها. فقد كتب ابن خلدون عن هذا الموضوع في فصل بعنوان: في حقيقة الرزق والكسب وشرحهما وأن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية (ص ٣٨٠-٣٨٢). وسوف نقتبس من هذا الفصل الفقرات التي تتعلق بموضوع القيمة.

النص

«اعلم أن الإنسان مفتقر بالطبع إلى ما يقوته ويمونه في حالاته وأطواره من لدن نشوئه إلى أشده إلى كبره، والله الغني وأنتم الفقراء، والله سبحانه خلق جميع ما في العالم للإنسان وامتن به عليه في غير ما آية من كتابه، فقال: خلق لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه، وسخر لكم الفلك وسخر لكم الأنعام، وكثير من شواهده، ويد الإنسان مبسوطة على العالم وما فيه بما جعل الله له من الاستخلاف، وأيدي البشر منتشرة، فهي مشتركة في ذلك، وما حصل عليه يد هذا امتنع عن الآخر بعوض أم آتاه الله منها الكسب إنما يكون بالسعي في الاقتناء والقصد إلى التحصيل، فلابد في الرزق من سعى وعمل ولو في تناوله وابتغائه من وجوهه، قال تعالى: فابتغوا عند الله الرزق، والسعي إليه إنما يكون بأقدار الله تعالى وإلهامه، فالكل من عند الله، فلابد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول. فاعلم أن ما يفيده الإنسان ويقتنيه من المتمولات إن كان من الصنائع فالمفاد المقتنى منه قيمة عمله، وهو القصد القنية إذ ليس هناك إلا

العمل وليس بمقصود بنفسه للقنية، وقد يكون مع الصنائع في بعضها غيرها مثل النجارة والحياكة معهما الخشب والغزل إلا أن العمل فيهما أكثر، فقيمته أكثر وإن كان من غير الصنائع فلابد من قيمة ذلك المفاد، والقنية من دخول قيمة العمل الذي حصلت به إذ لولا العمل لم تحصل قنيتها، وقد تكون ملاحظة العمل ظاهرة في الكثير منها فتجعل له حصة من القيمة عظمت أو صغرت وقد تخفى ملاحظة العمل كما في أسعار الأقوات بين الناس (من صفحات ٣٨٠ - ٣٨٢).

تحليل النص السابق لخدمة موضوع القيمة يفيد ما يلي:

- يبدأ ابن خلدون كتابته عن الرزق والكسب بتقرير أن الموارد الاقتصادية التي خلقها الله سبحانه وتعالى مشتركة بين الناس جميعاً. وأن ما يدخل منها في ملكية شخص معين وهي ملكية استخلاف، لا تكون إلا بعمل يبذله الشخص، وما يمتلكه الشخص لا يؤخذ منه إلا بعوض.

- المورد الاقتصادي لا يصبح صالحاً للانتفاع به إلا بعمل يبذله الإنسان «... فلابد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول».

- النظر العميق في النص يفيد أن ابن خلدون عرف نوعي القيمة وهما قيمة الاستعمال[1] وقيمة المبادلة[2]. والأولى تعني المنفعة التي تملكها سلعة ما لحائزها، أما الثانية فتعنى قدرة سلعة ما في مقابل السلع الأخرى. وهذا

---

(1) Use value.

(2) Exchange value.

القول بأن ابن خلدون عرف نوعي القيمة يستدل عليه بأنه تكلم عن الذهب والفضة «قيمة لكل متمول»؛ أي ثمن، وتكلم عن المبادلة. وتكلم عن الانتفاع بالسلعة.

– بعد مناقشة العمل والكسب وغيرهما يصل ابن خلدون للنتيجة التالية: «فالمفاد المقتنى منه قيمة عمله وهو القصد بالقنية إذ ليس هناك إلا العمل». هذه الفقرة هي التي يستدل بها على أن ابن خلدون يرى أن العمل هو أساس القيمة.

– مواصلة تحليل النص السابق تفيد أن ابن خلدون لا يرى أن العمل هو المصدر الوحيد للقيمة. فقد كتب: «فلابد من قيمة ذلك المفاد من دخول قيمة العمل الذي حصلت به إذ لولا العمل لم تحصل قنيتها وقد تكون ملاحظة العمل ظاهرة في الكثير منها فتجعل له حصة من القيمة عظمت أو صغرت». إن هذا يعني أن رأي ابن خلدون هو أن العمل أساس القيمة، وليس رأيه هو: العمل هو المحدد الوحيد للقيمة.

١١-١-٢: في موضوع العمل والقيمة تكون المقارنة بين مساهمة ابن خلدون ومساهمة المفكرين الأوروبيين ثرية في عناصرها. وهذه بعض عناصر المقارنة.

– يمكن القول أن موضوع القيمة شغل حيزاً واسعاً في الكتابات التي ولد بها علم الاقتصاد في أوروبا، ونعني بها كتابة آدم سميث ومن بعده ريكاردو. فآدم سميث في مؤلفه ثروة الشعوب يفرد ثلاث فقرات مستقلة

لموضوع القيمة وهي الخامسة والسادسة والسابعة[١]. ويرى أن قيمة السلعة تتحدد بالعمل. وريكاردو الذي تسلم إرث الاقتصاد الكلاسيكي من سميث عمل على حل المشكلة التي ترك عليها سميث موضوع القيمة وهى: هل تتحدد القيمة حسب كمية العمل أو حسب قيمة العمل. وقد انتهى إلى الآتي: أن القيمة تتحد حسب كمية العمل[٢].

– كارل ماركس جعل لموضوع القيمة صبغة مذهبية، فقد ربط القيمة بموضوع فائض القيمة، وربط ذلك بالاستغلال الذي يقع في النظام الرأسمالي من الطبقة البورجوازية على طبقة العمال. فعند ماركس العمل هو المحدد الوحيد للقيمة[٣].

نستنتج مما سبق أن موضوع القيمة كان موضوعاً رئيسياً مع ولادة الاقتصاديين اللذين ينقسم إليهما الاقتصاد الأوروبي وهما الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي. هذا جزء من النتيجة، الجزء الآخر هو أن الاقتصاديين الذين ولد على أيديهم علم الاقتصاد الأوروبي بفرعيه الرأسمالى والاشتراكى بدأوا الكتابة في موضوع القيمة من الفكرة التي قال

---

(١) انظر:

Smith, A. An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, op. cit , pp. 133 – 166.

(2) Ricardo, D., the principles of political Economy and taxation, op. cit , p. 11.

(3) Loucks, W., op. cit, p. 97, 98.

بها ابن خلدون، والجزء الثالث في النتيجة أن إبن خلدون سابق بآرائه بأكثر من أربعة قرون، والجزء الرابع في النتيجة وقد لا يكون الأخير هو أن ابن خلدون كان واضحاً عنده أن العمل هو أساس القيمة، ولم يقل أن العمل هو المحدد الوحيد للقيمة. وهذا الأمر لم يصل إليه الفكر الاقتصادي الأوروبي في بداية عمله على هذا الموضوع وإنما بعد مساهمات متعددة.

١١-٢: الحافز الاقتصادي في الفكر الخلدوني/الحافز الشخصي

١١-٢-١: تعريف

يعتبر الحافز الاقتصادي هو المحرك في الاقتصاد الرأسمالي. فإن آدم سميث يوعز الحافز الاقتصادي إلى اليد الخفية[١]، وتعني أن الشخص يكون مقاداً بواسطة يد خفية تحفزه للتقدم والرقي. ويظهر الحافز الاقتصادي في فكرة الرجل الاقتصادي، ويعني به الاقتصاديون ذلك الطيف الشاحب لمخلوق يسير إلى حيث يوجهه مخه، تلك الآلة التي تتولى عمليات الجمع والطرح[٢]. وشومبيتر يلخص اقتصاد المدرسة الكلاسيكية[٣] في العبارة

---

(1) Invisible hand.

(٢) روبرت هيلبرونر، قادة الفكر الاقتصادي، ترجمة دكتور راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٣م، ص ٥٩.

(٣) المدرسة الكلاسيكية هي التي بدأت بها المدارس الاقتصادية، وعلم الاقتصاد ولد معها. وكانت لها السيطرة في علم الاقتصاد في الربع الأخير من القرن الثامن عشر والربع الأول من القرن التاسع عشر ومن روادها آدم سميث وديفيد بكاردو.

الآتية: المصلحة الخاصة هي نظام القانون الطبيعي. هذه العبارة تعتبر أيضاً ترجمة للحافز الاقتصادي.

١١-٢-٢: ابن خلدون والحافز الاقتصادي

آراء ابن خلدون في الاقتصاد تنتمي إلى مذهب الحرية الاقتصادية. وهذا بدوره يجعل الفكر الخلدوني مرتبطاً بفكرة الحافز الاقتصادي. ويعتبر هذا من قبيل الربط العام. وبجانب هذا الربط العام فإننا سنعرض بعض فقرات مما كتبه ابن خلدون بهدف اكتشاف شيء مفصل عن الحافز في آرائه الاقتصادية.

- في معرض كتابة ابن خلدون عن الآثار الاقتصادية السلبية للمكوس كتب ما يلي:

«فتكسد الأسواق لفساد الآمال» ص ٢٨٠ - ٢٨١. عبارة فساد الآمال مساوية لعبارة ضعف الحافز الاقتصادي.

- عند كتابته عن الآثار الاقتصادية السلبية لتدخل الدولة في الأسواق كتب ما يلي:

«ويدخل به على الرعايا من العنت والمضايقة وفساد الأرباح ما يقبض آمالهم عن السعي» ص ٢٨٢. قبض الآمال عن السعي تترجم إلى ضعف الحافز الاقتصادي.

- عند كتابة ابن خلدون عن أن الظلم مؤذن بخراب العمران كتب ما يلي:

«اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهائها من أيديهم وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقبضت عن السعي في ذلك. وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب فإذا كان الاعتداء كثيراً عاماً في جميع أبواب المعاش كان القعود عن الكسب كذلك لذهابه بالآمال جملة بدخوله من جميع أبوابها، وإن كان الاعتداء يسيراً كان الانقباض عن الكسب على نسبته. والعمران ووفوره ونفاق أسواقه إنما هو بالأعمال وسعي الناس في المصالح والمكاسب ذاهبين وجائين فإذا قعد الناس عن المعاش وانقبضت أيديهم عن المكاسب كسدت أسواق العمران وانتقضت الأحوال وانذعر الناس في الآفاق من غير تلك الإيالة في طلب الرزق فيما خرج عن نطاقها فخف ساكن القطر وخلت دياره وخربت أمصاره واختل باختلاله حال الدولة والسلطان لما أنها صورة للعمران تفسد بفساد مادتها ضرورة» ص ٢٨٦ - ٢٨٧.

هذا الذي كتبه ابن خلدون يعتبر من أدق ما قيل عن الحافز الاقتصادي وعن الآثار الاقتصادية المرتبطة به. ولم يقف ابن خلدون بالآثار المرتبطة بالحافز عند الآثار الاقتصادية وإنما مد هذه الآثار إلى حياة المجتمع كله سياسية واقتصادية وغيرها[1].

---

(١) دور الحافز على هذا النحو في الفكر الاقتصادي الخلدوني يباعد كلية بينه وبين ⇦

١١-٢-٣: بين الفكر الخلدوني والفكر الأوروبي في موضوع الحافز

من المسلمات في الفكر الأوروبي اعتبار مساهمة آدم سميث في موضوع الحافز الاقتصادي أولى المساهمات وأهمها. فالفكر الأوروبي يجعل من أسباب أبوة آدم سميث لعلم الاقتصاد المساهمة التي قدمها عن الحافز الاقتصادي. ولا يقف الفكر الأوروبي بأهمية ما قاله آدم سميث عن الحافز عند الجانب الأكاديمي بل يمده إلى الجانب التطبيقي. فهذا ايريك رول ومساهمته في كتابة تاريخ الفكر الاقتصادي معروفة يقول عن سميث: إنه رجع صدى لرجال الصناعة الذين كانوا ضد أي نوع من القيود في الأسواق....... وأن سميث مثل مصالح الطبقة الفردية[١]. وهكذا يربط ما قاله سميث عن الحافز الاقتصادي بالواقع أو الجانب التطبيقي.

والفكرة المحورية للحافز التي يدور عليها فكر آدم سميث توجد عند ابن خلدون. فإن التشابه بين عرض سميث وعرض ابن خلدون شديد الوضوح. بل قد لا يكون من قبيل المبالغة القول بأن آدم سميث لو كتب فكرته باللغة العربية لجاءت مطابقة لما كتبه ابن خلدون.

كتاب ابن خلدون يسبق كتاب سميث بأكثر من ثلاثة قرون. وعلى ذلك فإن الريادة التاريخية في موضوع الحافز الاقتصادي تعقد لابن خلدون.

الاقتصاد الاشتراكي، وهي المحاولة التي حاولها بعض أنصار التفسير المادي.

(1) Rolle, E., op. cit, pp. 150 - 151.

واستطراداً فإنه إذا كانت الأبوة لعلم الاقتصاد من أسباب القول بها ما جاء عن الحافز فإن هذه الأبوة تكون لابن خلدون.

١١-٣: دورة الدخل القومي في الفكر الخلدوني

١١-٣-١: تعريف دورة الدخل القومي

يقسم الاقتصاد إلى فرعين؛ الفرع الأول الاقتصاد الجزئي وقد يقال عنه وحدوي، وهذا نسبة إلى وحدة التحليل المعتبرة في هذا الفرع، وهي الوحدة المتناهية في الصغر وهو الفرد. والفرع الثاني الاقتصاد الكلي ويعمل على اقتصاد المجتمع ككل. وفي هذا الفرع الأخير تكون وحدة التحليل الدخل القومي والناتج القومي والإنفاق القومي والاستهلاك والادخار والاستثمار وكل هذا على المستوى الكلي.

دورة الدخل القومي تقع في نطاق الاقتصاد الكلي. وفي معناها العام تعني دورة الدخل القومي تحديد مسارات الدخل القومي بين القطاع العائلي والقطاع الحكومي، بين الاستهلاك والادخار وغير ذلك مما هو معروف في دراسات الاقتصاد الكلي، وكذلك دراسات الحسابات القومية. شأن كل فروع الاقتصاد، فإن دراسات الاقتصاد الكلي ومعها دراسات دورة الدخل القومي قد حدث فيها تقدم واسع.

لم يستخدم ابن خلدون مصطلح دورة الدخل القومي إلا أن ما كتبه تضمن أفكاراً متقدمة عن هذا الموضوع. فقد كتب فصلاً بعنوان في ضرب المكوس في أواخر الدولة (ص ٢٨٠-٢٨١) وقد تضمن هذا الفصل أفكاراً اقتصادية متقدمة عن دورة الدخل القومي بين القطاع العائلي

والقطاع الحكومي، وإن لم يستخدم ابن خلدون هذا المصطلح. ومن الأفكار الاقتصادية التي قال بها حدوث الكساد بسبب زيادة تحويلات الدخل من القطاع العائلي إلى القطاع الحكومي.

في فصل آخر بعنوان: في أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا ومفسدة للجباية (ص ٢٨١ - ٢٨٣) كتب ابن خلدون أفكاراً اقتصادية تتعلق بدورة الدخل القومي. فقد كتب عن الإنفاق الاستثمارى وأثره على الناتج القومي ومما كتبه: «فإن الرعايا إذا قعدوا عن تثمير أموالهم بالفلاحة والتجارة نقصت وتلاشت بالنفقات وكان فيها تلاف أحوالهم» (ص ٢٨٢).

وفي فصل بعنوان: في أن ثروة السلطان وحاشيته إنما تكون في وسط الدولة (ص ٢٨٣ - ٢٨٦) كتب أيضاً ابن خلدون عن الإنفاق الاستثماري في القطاع العائلي والإنفاق الاستهلاكي في القطاع الحكومي وأثر ذلك على حجم الناتج القومي.

وفي فصل بعنوان: في أن نقص العطاء من السلطان نقص في الجباية (ص٢٨٦) وقف ابن خلدون على فكرة اقتصادية متقدمة وهي الأثر السلبي للاكتناز على الناتج القومي وبالتالي الدخل القومي. والفكرة التي عمل عليها ابن خلدون هي تسرب جزء من الدخل القومي (أي اكتنازه) في القطاع الحكومي.

هذه مجرد أمثلة لما كتبه ابن خلدون من أفكار اقتصادية يمكن من جمعها وتحليلها اكتشاف نموذج لدورة الدخل القومي في الفكر الخلدوني.

١١-٣-٢: مقارنة بين مساهمة ابن خلدون والمساهمة الأوروبية

يرجع الفكر الأوروبي دراسة دورة الدخل القومي إلى فرانسوا كيناي[١]. بكتابه المشهور وعنوانه «الجدول الاقتصادي»[٢] في هذا الكتاب عرض كيناي دورة المنتج الصافي بين طبقات المجتمع المختلفة. واعتبر ميرابو كتاب كيناي أهم ما قدمه الفكر البشري في موضوعه، بل يعتبر ما جاء به مساوياً لاختراع الكتابة واختراع النقود[٣].

يتضمن كتاب كيناي كثيراً من الأفكار التي كتبها ابن خلدون في كتابه المقدمة، ومن ذلك تقسيم الدخل بين الطبقات المتسلمة له؛ عند كيناي: المزارعون والملاك والطبقة العقيمة، وعند ابن خلدون القطاع العائلي والقطاع الحكومي.

بعض المصطلحات التي استخدمها ابن خلدون ظهرت عند كيناي. ومن ذلك مصطلح ابن خلدون معاش طبيعي وغير طبيعي، ويظهر عند كيناي نشاط طبيعي وغير طبيعي.

---

(١) فرانسوا كيناي Franscois Quesnay (١٦٩٤م – ١٧٧٤م) وهو من مؤسسي مدرسة الطبيعيين، وهي مدرسة اقتصادية تركز ظهورها في الفترة ١٧٥٠م-١٧٧٥م.

(2) Le Tableau Economique

(٣) ميرابو Mirabau اقتصادي فرنسي ولد في ١٧١٥م، ومات في ١٧٨٩م، من مفكري مدرسة الطبيعيين.

كتاب المقدمة لابن خلدون سابق على كتاب كيناي بحوالي ثلاثه قرون. وهذا يجعل لابن خلدون الريادة التاريخية في موضوع دورة الدخل القومي. ولابن خلدون ريادة موضوعية؛ فإن حسابات الدخل القومي في الدراسات الاقتصادية الحالية تستخدم مصطلحات أقرب لمصطلحات ابن خلدون عن مصطلحات كيناي.

١٢– كلمة ختام عن ابن خلدون

تضمنت الصفحات السابقة مناقشة لآراء ابن خلدون في الموضوعات التي رأي البحث أنها اقتصادية. وتمت هذه الدراسة بالإحالة إلى كتابه المقدمة. ومناقشة كل موضوع انتهت بالنتائج التي ترتبت على المناقشة. ولذلك سنكتفي بالنتائج التي جاءت كل منها في موضعها.

رأى البحث أن يعرض في كلمة ختام لقضيتين تتعلقان بابن خلدون وبفكره. ولكننا لا نناقشهما كموضوعين وإنما نناقشهما باعتبارهما قضيتين. القضة الأولى هي موقف الأوروبيين من فكر ابن خلدون. أما القضية الثانية فإنها تتعلق بإسلامية آراء ابن خلدون. وهذه القضية الثانية يظهر فيها أيضاً الأوروبيون.

١٢–١: موقف الأوروبيين من فكر ابن خلدون

موقف الأوروبيين من ابن خلدون ومساهماته العملية فيه عناصر تتناقض بحدة. فمن بين الأوروبيين من يعترف لابن خلدون بأهمية آرائه العلمية. ومع هذا الفريق تظهر روح الإنصاف، إلا أن الأوروبيين جميعاً

ومعهم هذا الفريق عندما يكتبون تاريخ العلوم، وهي التي يتحدد فيها مسارات العلم والمساهمات الرئيسة فيه، فإنهم ينسون كلية ابن خلدون ولا يذكرون شيئاً عن مساهماته. وللتدليل على ذلك في مجال الاقتصاد نحيل إلى كتابين لهما شهرتهما في تاريخ الفكرالاقتصادي وهما كتاب رول وشومبيتر فقد أهملت فيهما كلية مساهمة ابن خلدون في الفكر الاقتصادي[1].

في داخل هذا الموقف الأوروبي المتناقض نجد فريقاً من الأوروبيين يربط ابن خلدون ربطاً قوياً بفلاسفة الحضارة اليونانية وعلى الأخص أفلاطون وأرسطو، والأوروبيون يربطون حضارتهم المعاصرة بالحضارة الإغريقية. فكان المتوقع ممن يربط ابن خلدون بفلاسفة الحضارة الإغريقية أن يصبح ابن خلدون حلقة في سلسلة الحضارة الإنسانية التي بدأت كما يرى الأوروبيون باليونان وانتهت إلى الحضارة الغربية المعاصرة. ولكن هذا الربط ليس له وجود في كتابات الأوروبيين. ونحن نحيل إلى الموضوع الذي نقدم عنه دراستنا وهو الاقتصاد.

الموقف الأوروبي المتناقض من ابن خلدون يعمم على العلاقة بين الحضارة الإسلامية والحضارة الأوروبية. فهنا من يزعم «أن أوروبا المسيحية قد استطاعت في القرن الثالث عشر خاصة أن تجمع من المواد العلمية والفلسفية ما يسمح لها بأن «تكون نظرة» شاملة للحياة ومذهباً محكم

---

(١) ورد هذا الكتابان ضمن المراجع التي أحالت الدراسة إليهما.

الأجزاء في الفلسفة وفي اللاهوت... فلم تعد أوروبا في حاجة إلى التماس العناصر الأساسية خارج منطقتها الأوروبية»[1].

محاولة نفي تأثير الحضارة الإسلامية على الحضارة الأوروبية موضوع فيه دراسات كثيرة. ونحن نرى أن نقتصر على عرض مناقشة مختصرة عن ابن خلدون، وفي هذه المناقشة تجرى مقابلة بين آراء ابن خلدون وآراء آدم سميث. والسبب في اختيار آدم سميث لأنه مؤسس الاقتصاد في رأي الأوروبيين.

كتاب آدم سميث الذي يرى الأوروبيون أن آدم سميث بدأ به علم الاقتصاد هو كتاب «ثروة الشعوب»، هذا الكتاب فيه آراء كثيرة تتشابه بل تتطابق مع آراء ابن خلدون، فالتخصص وتقسيم العمل موضوع رئيس عند ابن خلدون، وهذا الموضوع هو الموضوع الأول في كتاب ثروة الشعوب، بل إن بعض الأمثلة التي ذكرها ابن خلدون عن التخصص وتقسيم العمل تتشابه مع الأمثلة التي ذكرها آدم سميث.

موضوع القيمة واحد من الموضوعات التي تجعل كتاب آدم سميث متصلاً بكتاب ابن خلدون وامتداداً له. فابن خلدون أول من كتب عن

---

(١) هذا رأي الأستاذ جورج شحاته قنواتي في بحثه: ملاحظات حول ترجمة مقدمة ابن خلدون إلى اللغات الأجنبية، مهرجان أعمال ابن خلدون، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مرجع سابق، ص ٥٤٦ - ٥٤٧.

دور العمل في القيمة. وهذه الفكرة أخذها آدم سميث مبتدئاً بها النظرية الكلاسيكية في القيمة.

فلسفة الحرية الاقتصادية تمثل عنصراً فاعلاً في آراء ابن خلدون الاقتصادية. وفكرته عن الحافز الاقتصادي والأمثلة التي أعطاها. وقد بحثنا هذا الموضوع بتفصيل في دراستنا – هذا الموضوع كله من حيث الحرية الاقتصادية والحافز يجعل دراسة آدم سميث متصلة بابن خلدون وامتداداً لها.

ولا شك أن المقابلة الكاملة بين ما جاء بكتاب ابن خلدون وما جاء بكتاب آدم سميث يحتاج إلى دراسة موسعة مخصصة لهذا الموضوع، وكل ما فعلناه هو إشارات إلى عناصر تشابه.

والاهتمام بإثبات وجود تشابه بين آراء ابن خلدون الاقتصادية وآراء آدم سميث له أسبابه. فآدم سميث يعتبر في نظر الأوروبيين هو أب علم الاقتصاد، وإثبات التشابه بين آرائه وآراء ابن خلدون يجعل ابن خلدون أولى بهذا الوصف.

وإننا في هذا البحث نضع فرضية هي أن آدم سميث اطلع على كتاب ابن خلدون. ونقدم المناقشة التالية لإثبات هذه الفرضية.

أثبتنا في فقرة سابقة من هذه الدراسة أن آراء ابن خلدون عرفتها أوروبا قبل القرن الثامن عشر، أي سابقاً على عصر آدم سميث. وأثبتنا أن فرنسا قد تكون أول البلاد التي تعرفت على فكر ابن خلدون.

آدم سميث الإنجليزي كان أستاذ فلسفة ومنطق في جامعة جلاسجو.

وقد رحل إلى فرنسا وعاش بها عشر سنوات، وبمجرد عودته من فرنسا بدأ يكتب كتابه الذي يعتقد الأوروبيون أنه بدأ به علم الاقتصاد. فهذا التحول الكامل في فكر آدم سميث والانتقال من الفلسفة والمنطق إلى الاقتصاد حدث له بعد عودته من فرنسا التي كانت تعرف فكر ابن خلدون.

من هنا فإن الوقائع التاريخية في حياة آدم سميث على النحو المبين هي الدليل على إثبات الفرضية التي وضعناها وهي أن آدم سميث اطلع على كتاب ابن خلدون.

١٢-٢: إسلامية آراء ابن خلدون

موضوع إسلامية آراء ابن خلدون جعلها الأوروبيون قضية، بل إن المستشرقين ومعهم الآخرون الذين يأخذون بمنهجهم جعلوها قضية شديدة التعقيد. وبقدر شدة محاولات المستشرقين وإصرارهم على عزل ابن خلدون عن بيئته الإسلامية وقطع الصلة بين آرائه والإسلام، بقدر ما بذلت جهود جادة وموضوعية من قبل المسلمين لإثبات إسلامية آراء ابن خلدون وأنه تطور طبيعي لبيئته الإسلامية، وبالتالي نقض ادعاءات المستشرقين.

هذه القضية بأبعادها المتعددة نقوم بعرضها في العناصر التالية:

- ادعاءات المستشرقين ضد ابن خلدون.
- الدراسات التي أثبتت إسلامية آراء ابن خلدون.
- إسلامية آراء ابن خلدون التي عرضت في دراستنا.

١٢-٢-١: ادعاءات المستشرقين ضد ابن خلدون

الفكرة التي يروج لها الأوروبيون هي أن البعد الإسلامي أو العامل الإسلامي لم يلعب دوراً في فكر ابن خلدون. ومن أشهر الآراء التي قالها الأوروبيون عن ذلك[١]:

أ- رأي المستشرق الهولندي دي بوير: الدين لم يؤثر في آراء ابن خلدون العلمية بقدر ما أثرت الأرسطوطالية الأفلاطونية.

ب- رأي المستشرق ناثانيل شميت: ابن خلدون إذا كان يذكر خلال بحثه كثيراً من آيات القرآن الكريم فليس لذكرها علاقة جوهرية بتدليله، ولعله يذكرها ليحمل قارئه على الاعتقاد بأنه في بحثه متفق مع نصوص القرآن.

جـ- رأي المستشرق الألماني فون فيسيدندك: ابن خلدون تحرر من أصفاد التقاليد الإسلامية في درس شؤون الدولة والإدارة وغيرها.

١٢-٢-٢: دراسات أثبتت إسلامية آراء ابن خلدون

في مواجهة محاولة الأوروبيين قطع الصلة بين فكر ابن خلدون والإسلام قام مفكرون مسلمون ببحث هذه القضية بحثاً علمياً منهجياً.

---

(١) أحيل لدراسة هذا الموضوع إلى:
دكتور عماد الدين خليل، ابن خلدون إسلامياً، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م.

نعرض نتائج بعض هذه الأبحاث في هذا الموضوع:

أولاً: كتب الدكتور مصطفى الشكعة دراسة عن ابن خلدون. وقد لقيت هذه الدراسة اهتماماً واسعاً لأهمية النتائج التي تضمنتها عن مساهمة ابن خلدون. فالدراسة كلها كاشفة عن الأسس الإسلامية في فكر ابن خلدون. ومع أن الدراسة كلها لها توجه إسلامي إلا أن الباحث خصص الباب الرابع للموضوع التالي: نظرية العمران إسلامية الأسس والتكوين. من النتائج التي تضمنها هذا الباب[(١)]:

- حدد ابن خلدون شكل الحكومة التي تسوس العمران الإنساني وحصر هذا الشكل في الإطار الإسلامي الصحيح، وأن نظام الحكم الذي اختاره للعمران الإنساني نظام إسلامي القاعدة والمنبع، شرعي المبنى والتطبيق.

- كتب ابن خلدون عن المناصب في الدولة الإسلامية مثل القضاء والشرطة والحسبة. وناقشها باعتبارها من الوظائف الشرعية وربط العمران بها.

- كتب ابن خلدون عن ملامح مجتمع العمران وكلها ملامح إسلامية. من ذلك دراسته الموسعة عن التربية والتعليم.

---

(١) الدكتور مصطفى الشكعة: الأسس الإسلامية في فكر ابن خلدون ونظرياته، الباب الرابع، ص ٦٩ - ٩٧، وانظر على الأخص الصفحات ٧٧، ٨٨، ٨٩، ٩٧.

- ابن خلدون بنى نظريته في العمران البشري والاجتماع الإنساني على علم التاريخ وأحداثه بعد تنقيتها من الزيف وتصويبها من الخطأ وتجريدها من الغلو من خلال منهج دقيق وضعه علماء الحديث هو علم الجرح والتعديل، ومن ثم فإن المنهج التصحيحي الذي طبقه ابن خلدون في دراسته للتاريخ هو منهج إسلامي أصيل.

ثانياً: الدكتور عماد الدين خليل من المفكرين المسلمين الذين درسوا ابن خلدون لمعرفة إسلامية فكره. وبناء على دراسته استنتج ما يلي[١]:

* ما كتبه ابن خلدون في مقدمته يرد على مزاعم المستشرقين. فإن البعد الإسلامي واضح ومحدد وحاسم في الموضوعات التي بحثها في مقدمته. ومراجعة لهذا المؤلف تثبت ثلاثة موضوعات رئيسة. الأول: دور الدين في الواقعة التاريخية. والثاني: الاتجاهات الدينية في تفسيره لعديد من وقائع التاريخ الإسلامي. الثالث: تحليل دور الدين (فلسفة الدين).

ثالثاً: من الدراسات ذات الطابع الاقتصادي عن ابن خلدون دراسة الدكتور شوقي دنيا. وقد تضمن المبحث السابع من دراسته مناقشة واسعة عن إسلامية آراء ابن خلدون. ومن النتائج التي توصل إليها[٢]:

---

(١) د. عماد الدين خليل، ابن خلدون إسلامياً، ص ١٤، ١٥.

(٢) الدكتور شوقي أحمد دنيا، ابن خلدون - مؤسس علم الاقتصاد، مرجع سابق، صفحات: ١٦٦، ١٧٠، ١٧٤، ١٧٥.

- بروز العامل الديني في فكر ابن خلدون الاقتصادي.

- فكر ابن خلدون الاقتصادي هو فكر إسلامي.

- مذهبية ابن خلدون الاقتصادية مذهبية إسلامية وليست رأسمالية أو ماركسية.

رابعاً: الدكتور عبد الحليم عويس خصص كتاباً بكامله للموضوع التالي: التأصيل الإسلامي لنظريات ابن خلدون. ومن النتائج التي توصل إليها[1]:

- ابن خلدون مثل سابقيه من العلماء الموسوعيين الذين نبغوا في أكثر من تخصص، وكانوا قادرين على المزج بين العلوم الشرعية والإنسانية والطبيعية ويرونها كلها إذا صلحت النية والهدف علوماً إسلامية.

- ابن خلدون على وعي كامل بالقصص القرآني والعبر المستخلصة منه، سواء من جانب النعمة والأمن والنصر وغيرها من ثمار الإيمان والالتزام بشريعة الله أم في جانب الترف والظلم والانحلال وغيرها من مظاهر البعد عن الشريعة والكفر بنعمة الله.

- صمم ابن خلدون نظرية العمران أو المجتمع الإنساني على أنه مجتمع إسلامي الحكومة والرعية.

---

(١) الدكتور عبد الحليم عويس، التأصيل الإسلامي لنظرية ابن خلدون، كتاب الأمة، العدد ٥٠، ذو القعدة ١٤١٦ هـ، صفحات: ٦٩، ٧٤، ٧٦، ٨٠، ٨٦.

- ابن خلدون لم يكن مسلماً فحسب، بل كان كما تكاد كل صفحة من المقدمة تشهد فقيهاً متكلماً من أتباع المذهب المالكي وكان يرى أن الدين أهم شيء في الحياة، وأن الشريعة هي الطريق الوحيد إلى الهدى (هذه نتيجة للمفكر الغربي هاملتون جب).

- ابن خلدون تلميذ لمفكرين مسلمين عظام منهم ابن النفيس وابن حزم، كما أنه من الصعب ألا يكون قد قرأ الغزالي وابن تيمية وابن القيم الجوزية وابن الجوزي.

١٢-٢-٣: إسلامية آراء ابن خلدون الاقتصادية التي عرضت في دراستنا

تقديم: نرى أن نقدم لهذه الفقرة ببعض الملاحظات التمهيدية.

أ- فكر ابن خلدون موضوع دراسات كثيرة. وقد اجتهدنا في دراستنا عنه أن نقدم جديداً يمثل إضافة للدراسات السابقة، وكنا حريصين على التعريف بهذه الدراسات السابقة، وذلك ليعرف على نحو متكامل فكر ابن خلدون بمساهمتنا وبالمساهمات السابقة.

في الدراسة التي نقدمها عن إسلامية آراء ابن خلدون سوف نتبع نفس المنهج. فقد عرفنا بمساهمات سابقة عن هذا الموضوع، ونحاول إضافة جديدة فيه.

ب- فكر ابن خلدون فيه ما هو ذو طابع مذهبي، وهذا يمكن البحث عن إسلاميته، وفيه ما هو ذو طابع فني والتي هي بطبيعتها ليست موضع

اختلاف مذهبي. وهذا التمييز في نوعي الآراء يحدد الموضوعات التي نبحث إسلاميتها.

جـ- عندما نستنتج أن رأياً لابن خلدون في موضوع ما هو رأي إسلامي فإننا لن نعرض المناقشة التي تتعلق بإسلامية هذا الموضوع. نعطي مثالاً لتوضيح هذا المعنى: موضوع المعرفة أحد الموضوعات التي بحثناها عند ابن خلدون. إذ استنتجنا إسلامية رأي ابن خلدون في هذا الموضوع فإننا لن ندخل في مناقشة عن نظرية المعرفة الإسلامية. بل نحيل إلى ما هو معروف إسلامياً.

د- عند عرضنا لآراء ابن خلدون قادتنا المناقشة في بعضها إلى إثبات إسلاميتها. ولا شك أن هذا سوف يوظف في عملنا في هذه الفقرة التي نناقش فيها إسلامية آراء ابن خلدون.

بعد هذه الملاحظات التمهيدية نعرض مناقشة لإسلامية آراء ابن خلدون.

أولاً: الحرية الاقتصادية

من نتائج دراستنا، أن ابن خلدون أسس مذهب الحرية الاقتصادية، وفكره عن هذا الموضوع يشبع شرط الانسجام والتآلف. فاعتقاد ابن خلدون في الحرية الاقتصادية هو تطبيق لمذهبية الحرية في الإسلام التي هي حرية عامة ينضم تحت لوائها جميع النظم الاجتماعية.

ثانياً: تفسير التاريخ

وصف نظرية ابن خلدون في تفسير التاريخ بأنها تتفق مع ما هو متفق

عليه إسلامياً فيه إجحاف بهذه النظرية. ولكن يمكن القول أن نظرية ابن خلدون في تفسير التاريخ هي نظرية إسلامية. وقد أثبتت المناقشة التي أجريناها أن ابن خلدون أسس هذه النظرية على عناصر، أولاها أن التطور محكوم بالمشيئة الإلهية، وثانيها أن التطور يجري وفق سنن إلهية. وعلى هذا النحو يدخل ابن خلدون إلى تفسير التاريخ من مدخل إسلامي كامل.

ثالثاً: العامل المعرفي في نظرية ابن خلدون

يتأسس العامل المعرفي عند ابن خلدون على أن الطرق الموصلة إلى المعرفة هي الشرع والعقل والتجربة والحدس. وابن خلدون باعتقاده في هذه الطرق الأربعة الموصلة إلى المعرفة في المجال الاقتصادي إنما يطبق نظرية المعرفة الإسلامية العامة.

رابعاً: نظرية العمران

في مناقشتنا لنظرية العمران الخلدونية خصصنا فقرة مستقلة لمناقشة إسلامية هذه النظرية. وقد ثبت أن ابن خلدون أسس نظريته في العمران على أسس إسلامية كاملة. وقد جاء هذا الإثبات من مناقشة العناصر التالية: الفواصل الإيمانية في مقدمة ابن خلدون، والسياسة الشرعية وتحقيقها للعمران، وحدوث خراب العمران عند ترك الشريعة، وإسلامية ملامح المجتمع الخلدوني. واستكمال نظرية ابن خلدون لمنهج التوزيع الإسلامي وكذلك منهجه في التعليم واكتساب المعرفة.

خامساً: القوانين الاقتصادية الخلدونية

خصصنا فقرة لمناقشة القوانين الاقتصادية الخلدونية، ومن بين ما

ناقشناه نظرية القيمة ودورة الدخل. فهذه الأمور وما يماثلها هي أمور فنية. والفن له صفة حيادية، ولا يحمل طابعاً مذهبياً. وهذا المعيار ينطبق على ما قاله ابن خلدون في القوانين الاقتصادية التي اكتشفها. فهذا حكم عام على القوانين الاقتصادية. وقد تكون الحيادية في نظرية: العمل أساس القيمة موضع مناقشة. لكن حتى مع هذا التحفظ فإن ما قاله ابن خلدون عن هذه النظرية ليس فيه ما يصادر ما هو مقرر إسلامياً في موضوعه.

المبحث الخامس

إغاثة الأمة بكشف الغمة للمقريزي (٧٦٩ – ٨٤٥ هـ)

١ – التعريف بالمقريزى وبكتابه

١-١: كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة (تاريخ المجاعات بمصر)[١]

كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة وضعه المقريزي عن المجاعة التي أصابت مصر في العصر الذي عاش فيه، ولم يكتف بالحديث عن المجاعة في عصره وإنما تتبع تاريخ المجاعات في مصر، وفيما كتبه عن ذلك لم يجعل حديثه قاصراً على البعد التاريخي وحده وإنما ضمن كتابته تحليلاً دينياً وسياسياً واقتصادياً لأسباب المجاعات ولنتائجها. ثم قدم في نهاية بحثه اقتراحاً ببعض الوسائل التي تعالج بها المجاعات.

حدد المقريزي تاريخ تأليف هذا الكتاب وأشار إلى ذلك في موضعين. الأول في ثنايا عرضه لتاريخ المجاعات، فقد جاء قوله: «ونحن الآن في أوائل سنة ثمان وثمانمائة» (ص ٤٣). ثم في نهاية الكتاب حيث ذكر: «تيسر لي ترتيب هذه المقالة وتهذيبها في ليلة واحدة من ليالي المحرم سنة ثمان وثمانمائة» (ص ٨٧).

كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة مشهورة نسبته إلى المقريزي، وقد

---

(١) الذي قام بتدقيق النسخة التي نحيل إليها وضبط مفرداتها هو عبد النافع طليمات وقام بتقديم الكتاب الدكتور / بدر الدين السباعي، ونشرته دار ابن الوليد بسوريا.

ذكر صاحب كتاب هدية العارفين أن للمقريزي مؤلفاً بهذا الاسم، والنسخة التي نستند إليها في هذه الدراسة منشورة عن مخطوطة وضعت سنة ١١٠١ هـ، ونستند في هذا التحديد إلى ما جاء في نهاية الكتاب: «وافق الفراغ من تسويدها في اليوم التاسع عشر من شعبان المكرم سنة ١١٠١ هـ على يد أفقر العباد محمد الشهير بالقطري إمام جامع الوزير وخطيبه ببندر جدة المحروس» (ص ٨٧).

١-٢: المقريزي[١]

أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد بن إبراهيم المقريزي، ويكنى بتقي الدين المقريزي، ولد عام ٧٦٩ هـ وينسب إلى مقريز وهي محلة من بعلبك، لذا يقال عنه البعلي، ثم المصري، وهو فقيه شافعي واشتهر كمؤرخ.

له مصنفات كثيرة منها اتعاظ الحنفاء بأخبار الفاطميين الخلفاء، الإشارة والإعلام ببناء الكعبة بيت الله الحرام، إغاثة الأمة بكشف الغمة، الإلمام بأخبار من بأرض الحبشة من ملوك الإسلام، إمتاع الأسماع فيما

---

(١) انظر في ترجمته:

- إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين - أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، مرجع سابق، ص ١٢٧.
- جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي،الدليل الشافي على المنهل الصافي جـ١، سلسلة من التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ص ٦٣.

للنبي ﷺ من الحفدة والأتباع، الأوزان والأكيال الشرعية، البيان المفيد في الفرق بين التوحيد والتلحيد، البيان والإعراب عما في أرض مصر من الأعراب، تجريد التوحيد، التنازع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم، جني الأزهار من الروض المعطار، حصول الإنعام والمير في سؤال خاتمة الخير، الخبر عن البشر في القبائل وأنساب النبي ﷺ (٦أجزاء)، درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة (٣ مجلدات)، الذهب المسبوك في ذكر من حج من الملوك، السلوك لمعرفة دول الملوك، شارع النجاة في حجة الوداع، شذور العقود في ذكر النقود، الطرفة الغريبة في أخبار حضرموت العجيبة، عقد جواهر في الأسفاط من أخبار مدينة الفسطاط، العقود في تاريخ العهود، مجمع الفوائد ومنبع العوائد (٨٠ مجلداً)، المقاصد السنية في معرفة الأجسام المعدنية، المقتفي في تراجم أهل مصر، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار في تاريخ مصر.

للمقريزي مصنفات أخرى، وإن كان الكثير من مصنفاته قد اندثر، وقليل مما هو معروف منها نشر حديثاً، والنظر في مصنفات المقريزي يكشف عن أنه ألف في أكثر من فرع من فروع المعرفة إلا أن الفرع الرئيس الذي ألف فيه هو التاريخ، فكثير من مؤلفاته تدخل في ذلك وقد وصف بأنه عمدة المؤرخين، وتوفي رحمه الله عام ٨٤٥ هـ[١].

---

(١) المرجع نفسه، ص ٦٣.

١-٣: وصف كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة وتصنيفه الاقتصادي

عند التعريف بالمقريزي يذكر أنه فقيه شافعي، إلا أن الصفة الغالبة عليه أنه مؤرخ، وكتابه إغاثة الأمة بكشف الغمة كتاب في التاريخ، تاريخ المجاعات التي حلت بمصر السابقة على عصره والتي عاصرها.

ما قاله نفسه في الصفحات الأولى من كتابه يثبت القول بأنه يكتب تاريخاً. يقول: «ظن كثير من الناس أن هذه المحن لم يكن فيما مضى مثلها ولا مر في زمن شبهها... فعرفت على ذكر الأسباب التي نشأ منها هذا الأمر الفظيع وكيف تمادى بالبلاد والعباد... وإيراد نبذ مما غبر من الغلاء والمحن» (ص ٤)، «أنه لم تزل الأمور السالفة كلما كانت أصعب على من شاهدها كانت أظرف عند من سمعها» (ص٥)، «وسأذكر إن شاء الله تعالى من الغلوات[1] الماضية ما يتضح به أنها كانت أشد وأصعب من هذه المحن التي نزلت بالناس في هذا الزمان بأضعاف مضاعفة وإن كانت هذه المحنة مشاهدة وتلك خبراً» (ص ٦). هذه نصوص كتبها المقريزي تؤكد أن كتابه إغاثة الأمة بكشف الغمة هو كتاب في التاريخ، تاريخ المجاعات في مصر.

تصنيف كتابة المقريزي في كتابه المذكور على أنها كتابة تاريخية يلزم

---

(١) مفرد غلاء، والصحيح جمعه أغلية.

له مزيد إضافة حتى يسلم هذا التصنيف للكتاب، وينبغي أن يوضع في إطار فهم المقريزي للتاريخ. فإن كتابته تشير إلى أنه يفهم الكتابة التاريخية ليس على أنها تسجيل للحوادث فحسب وإنما يضيف إلى هذا التسجيل تحليل الأسباب واقتراح العلاج. فهو يذكر الحادثة ثم يحللها محاولاً الكشف عن أسبابها، وقد ذكر هذا في مقدمة كتابه باعتبار أنه المنهج الذي يلتزم به: «فعزمت على ذكر الأسباب التي نشأ منها» (ص ٤). ولا يقف عند حد ذكر الحادثة ثم تحليلها للتعرف على أسبابها وإنما يتقدم بعد ذلك إلى تقديم اقتراحات لعلاج ما يكتب عنه وهو المجاعات التي حدثت بمصر: «وأختم القول بذكر ما يزيل هذا الداء، ويرفع البلاء» (ص ٤).

كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة هو كتاب في التاريخ، ولبيان كيف يدخل هذا الكتاب في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد فإنه يلزم التعريف بموضوعاته.

كتب المقريزى عن الموضوعات الآتية:

أ- في مقدمة كتابه كتب عن المسؤولية العامة عن المجاعات. وما كتبه عن هذا الموضوع قصد به بيان مسؤولية الحكام الاقتصادية وغيرها.

ب- بعد المقدمة كتب عما أسماه بالقاعدة الكلية؛ ويعني بذلك التمييز بين الإحساس بوقائع التاريخ السابقة والوقائع الحالية.

جـ- كتب عن المجاعات بمصر والغلاء الذي مر بمصر، وقد عرض الوقائع مع تحديد أسبابها وذكر نتائجها. وفي النتائج التي ذكرها ركز على

إظهار الآثار الاقتصادية وكان يعرض بالتفصيل للأسعار والاحتكار.

د- في كتابته عن المجاعات والغلاء ميز بين نوعين من الأسباب. النوع الأول سماه الآفات مثل قصور النيل والآفات التي تصيب الغلال. أما النوع الثاني فإنه يتكون من مجموعة من الأسباب، منها ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة وغلاء الأطيان واضطراب الفلوس، وفي سياق حديثه عن الفلوس كتب خمس عشرة صفحة عن تاريخ النقود في الإسلام.

هـ- كتب عن أثر الغلاء على فئات المجتمع المختلفة وحدد الفئات التي تخسر بسبب الغلاء والفئات التي تكسب.

و- خصص فصلاً كاملاً عن الأسعار في زمنه كما خصص فصلاً لكيفية علاج الغلاء وقد ركز في هذا الفصل على تنظيم الإصدار النقدي. وقد جعل الفصل الأخير لمزايا العلاج الذي يقترحه وهو الإصدار النقدي.

الموضوعات السابقة التي كتب عنها المقريزى موضوعات اقتصادية. وبناء على هذا فإن كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة يدخل في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد. والنظرة التحليلية للموضوعات المذكورة تبين أن المقريزي كتب عن التاريخ الاقتصادي وعن النقود وعن جوانب اقتصادية تحليلية تتعلق بالأثمان.

٢- آراء المقريزي الاقتصادية

٢-١: آراء المقريزي في تاريخ النقود

عرض المقريزي لموضوع النقود في كتابه الإغاثة. وكتب عن

موضوعين؛ الأول تاريخ النقود في الإسلام والثاني تاريخ النقود في مصر.

٢-١-١: تاريخ النقود في الإسلام

تعرض المقريزي لتاريخ النقود في الإسلام وهو بصدد الحديث عن أسباب الغلاء والمجاعات وعرض هذا الموضوع في ست عشرة صفحة من صفحة ٤٧ إلى ٦٢. ذكر أن: «أول من ضرب الدينار هو آدم عليه السلام، أو فالح بن عامر بن سام بن نوح عليه السلام» (صفحة ٤٨) وهذا الذي ذكره يحتاج إلى تحقيق تاريخي.

تاريخ النقود في الإسلام بناء على ما قاله المقريزي مر بالمراحل الآتية:

أ- بعث الرسول محمد ﷺ والعرب يتعاملون بالدراهم الفارسية والدنانير الرومية، وأقر الرسول ﷺ التعامل بهذه النقود، وفرض زكاة الأموال على ذلك (ص٤٨ - ٥١).

ب- لما استخلف عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ضرب الدراهم على نقش الكسروية غير أنه زاد في بعضها «الحمد لله» وفي بعضها «رسول الله» وفي بعضها «لا إله إلا الله» (ص ٥٢)، وضرب عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه الدراهم ونقش عليها الله أكبر (ص ٥٢).

جـ- لما اجتمع الأمر لمعاوية بن أبي سفيان ضرب الدرهم، كما ضرب الدينار وحمل بعضها صورته (ص ٥٢).

د- في الفترة التي استقل فيها عبد الله بن الزبير بمكة ضرب الدرهم (المستدير) (ص ٥٣).

هـ- أكبر إجراءات الإصلاح النقدي جاءت مع عبد الملك بن مروان، حيث استقل بضرب الدينار عن الإمبراطورية الرومانية (ص ٥٤)[١]. وكانت الدولة الإسلامية قد استقلت منذ خلافة عمر بن الخطاب بسك الدرهم، ومع عبد الملك بن مروان استقلت بسك الدينار بالكامل، وهكذا استقر أمر النقود في الدولة الإسلامية. وبعد أن ذكر المقريزي إصلاحات عبد الملك في مجال

---

(١) ذكر المقريزي ثلاثة أسباب يمكن أن يرجع إليها قرار عبد الملك بن مروان بالاستقلال بدينار الدولة الإسلامية عن الإمبراطورية الرومانية: (١) أن عبد الملك ضرب الدينار وكتب عليه «قل هو الله أحد» وذكر النبي فكتب إليه ملك الروم (جستنيان الثاني) إنكم قد أحدثتم كذا وكذا فاتركوه وإلا أتاكم في دنانيرنا من ذكر نبيكم ما تكرهون فعظم ذلك على عبد الملك واستشار خالد بن يزيد بن معاوية فأشار عليه أن يترك دنانير الروم وينهى عن المعاملة بها ويضرب للناس دراهم ودنانير فيها ذكر الله فضرب الدينار والدرهم (ص٥٣/٥٤). (٢) أن خالد بن يزيد بن أبي سفيان قال لعبد الملك: يا أمير المؤمنين إن العلماء من أهل الكتاب الأول يذكرون أنهم يجدون في كتبهم أن أطول الخلفاء عمراً من قدس الله في الدرهم فعزم على ذلك ووضع السكة (ص ٥٥). (٣) أن عبد الملك نظر في أمور الأمة وقال إن هذه الدراهم تبقى مع الدهر، وقد جاء في الزكاة أن في كل مائتين - أو في كل خمس أواق - خمسة درهم، وأشفق أن جعلها على مثال السواد (أي غير الوافية) يكون ذلك بخساً للزكاة وأن عملها على مثال الطبرية (الوافية) كان في ذلك حيف وشطط على رب المال فاتخذ عبد الملك منزلة بين منزلتين فيها كمال الزكاة من غير بخس ولا إضرار بالناس مع موافقة ما سنه رسول الله ﷺ (٥٦).

النقود، تتبع أمرها فيما بقي من تاريخ الدولة الأموية ثم في الدولة العباسية.

٢-١-٢: تاريخ النقود في مصر

أفرد المقريزي فصلاً للحديث عن نقود مصر. ويمكن أن يلخص ما قاله في عناصر محددة:

أ- ذكر أن مصر من بين الأمصار كان نقدها من الذهب، وأن ذلك في سائر دولها جاهليةً وإسلاماً. (ص ٦٣)[١]. وفي القرون الأولى من التاريخ الإسلامي كانت الالتزامات المالية على مصر مثل الخراج والجزية تجمع بالدنانير الذهبية[٢].

ب- ذكر المقريزي أن الفضة كانت تتخذ بمصر حلياً وأواني، وأن أول ذكر للدراهم بمصر (النقود الفضية)، جاء في أيام الحاكم بأمر الله الخليفة الفاطمي (ص٦٤) وبعد هذا التاريخ زاد استخدام الدراهم زيادة كبيرة حتى جاءت بعض الفترات التي أصبحت هي النقد وحدها، وقد ذكر المقريزي أن الدراهم أصبحت هي التي يتعامل بها أهل مصر،

---

(١) استدل المقريزي على ذلك بحديث رسول الله ﷺ: «منعت العراق درهمها وقفيزها، ومنعت الشام مدها ودينارها، ومنعت مصر أردبها ودينارها»، فذكر ﷺ كل بلد موحداً وما يختص به من كيل ونقد وأشار إلى أن نقد مصر الذهب.

(٢) من المعروف تاريخياً أن الإصلاحات النقدية التي قام بها عبد الملك بن مروان تضمنت قصر سك الدينار الذهبي على دمشق والفسطاط، وكان هذا الدينار بين هاتين المدينتين.

وأنه أدرك الإسكندرية وأهلها لا يتعاملون إلا بها (ص ٦٥).

جـ- بشأن الفلوس ذكر المقريزي بعض الأمور، منها:

● في المبيعات محقرات تقل عن أن تباع بدرهم أو جزء منه، واحتاج الناس من أجل ذلك في القديم والحديث إلى شيء سوى الذهب والفضة يكون بإزاء تلك المحقرات (ص ٦٦).

● اختلفت مذاهب البشر وآراؤهم فيما يجعلونه بإزاء تلك المحقرات (ص ٦٧)، أي أن الفلوس استخدمت من سلع متعددة وكان النحاس هو أشهر هذه السلع[1].

د- أول سك للفلوس في مصر جاء في أيام الكامل الأيوبي[2] (ص ٦٤) ثم تتابع ضربها حتى كثرت في أيدي الناس. ومن التطورات

---

(١) ذكر المقريزي بعض أنواع الفلوس لبعض البلاد، من ذلك أنه في بغداد استخدم نوع من الخبز فلوساً، في بلاد الصين استخدم ورق التوت، في صعيد مصر استخدم الروع، في الهند استخدم الملح، وفي الإسكندرية استخدم نوع من الخبز (ص ٦٨ - ٧٠).

(٢) قصة ظهور هذه الفلوس في مصر كما حكاها المقريزي: أن امرأة تعرضت لخطيب الجامع بمصر وهو أبو الطاهر المحلي تستفيه: أيحل شرب الماء أم لا ؟ فقال يا أمة الله وما يمنع من شرب الماء، فقالت: إن السلطان ضرب هذه الدراهم وإني أشتري القربة بنصف درهم منها ومعي درهم فيرد السقاء علي نصف درهم ورقاً فكأني اشتريت منه ماء ونصف درهم بدرهم، فأنكر أبو الطاهر ذلك، واجتمع بالسلطان وتكلم معه في ذلك فأمر بضرب الفلوس (ص ٦٧). (لأن المعاملة على هذا النحو الذي حكته المرأة أصبحت ربوية).

التي حدثت في الفلوس أنه سمح لبعض عمال الدولة بضربها مقابل دفع مال للحاكم (ص ٧٠). وفي سلطنة العادل كتبغا أكثر وزيره فخر الدين عمر بن عبد العزيز الخليلي من المظالم وكثر ضرب الفلوس فتوقف الناس عن التعامل بها لخفتها فسمح بالتعامل بها وزناً لا عدداً (ص ٧١).

هـ- تتابعت التطورات النقدية في مصر، وعند موت الظاهر بيبرس كانت توجد ثلاثة نقود: الفلوس وهي أكثرها وهي النقد الرائج الغالب، والذهب وهو أقل من الفلوس، والفضة وقد قل الموجود منها كثيراً[1] (ص ٧١ - ٧٢).

٢-٢: ارتفاع الأسعار والدخل الحقيقي لفئات المجتمع

أثر ارتفاع الأسعار على الدخل الحقيقي لفئات المجتمع موضع اهتمام في الدراسات الاقتصادية الحديثة. وهذا الموضوع تعرض له المقريزي بتفصيل واسع نسبياً. وفيما يلي آراؤه مع إشارة لدلالتها الاقتصادية.

٢-٢-١: للمقريزي تقسيم لفئات المجتمع، وفئات أو أقسام الناس في مصر كما يراها سبعة: القسم الأول أهل الدولة، والقسم الثاني أهل اليسار من التجار وأولو النعمة من ذوي الرفاهية، والقسم الثالث باعة (متوسطو الحال من التجار) ويلحق بهم أصحاب المعايش (الحرف)،

---

(١) السبب في قلة الموجود من الفضة أن قيمة المعدن الموجود بها أصبحت أكبر في مقابل قيمة المعدن الموجود في الفلوس، ولذلك سبك الناس ما بأيديهم من الفضة واتخذوها معدناً (للحلى أو لغير ذلك)، ص ٧١.

والقسم الرابع أهل الفلح وهم أهل الزراعات والحرث من سكان القرى والريف، والقسم الخامس الفقراء ويعني بهم المقريزي جل الفقهاء وطلاب العلم والجند، والقسم السادس الأجراء والحمالون والخدم، والقسم السابع: ذوو الحاجة والمسكنة (المتسولون) (ص ٧٣).

هذه الأقسام لفئات المجتمع، قدم المقريزي تصوره لأثر ارتفاع الأسعار على دخولها. فيرى أن أهل الدولة وهم القسم الأول مع أنهم يستطيعون أن يزيدوا المبالغ التي يحصلون عليها إلا أن القيمة الحقيقية لهذه المبالغ تتناقص مع ارتفاع الأسعار، ثم إن مقدرة الناس على تلبية المطالب المالية المتزايدة لأهل الدولة تتناقص، ولذلك فإن رأي المقريزي أن الخير لهذا القسم من السكان ألا تزيد الأسعار. ويفهم من كلام المقريزي أن هذا القسم وهم أهل الدولة كان عليهم اتباع سياسة اقتصادية من عناصرها عدم زيادة الضرائب على الأراضي ومنع غلاء سعر الذهب ويقصد به جعل الوحدة من النقود الذهبية تشتري أكثر من وحدات النقود الفضية (الدراهم) والفلوس، ويلازم هذه السياسة الاقتصادية أو يترتب عليها منع ارتفاع الأسعار. وعبارة المقريزي في هذا الصدد: «فأهل الدولة لو ألهموا رشدهم ونصحوا أنفسهم لعلموا أنهم لم ينلهم ربح البتة بزيادة الأطيان[1] ولا بغلاء سعر الذهب الذي كان أصل هذا البلاد وسبب هذه المحن بل هم خاسرون» (ص ٧٤).

---

(١) أي زيادة الضرائب.

القسم الثاني: هم مياسير التجار وأولو النعمة والترف. ويفهم من كلام المقريزي أن ثروتهم ممثلة في نقود سائلة. فيرى أن هذه الفئة في حقيقة الأمر تخسر: «يرى ماله قد أكلته النفقات وأتلفه اختلاف النقود» (ص ٧٥).

القسم الثالث: هم أصحاب الحرف، وهؤلاء أجورهم تزيد، ولكن بسبب ارتفاع أثمان السلع فإنه يبقى عند مستوى معيشته السابق: «لا يقنع من الفوائد إلا بالكثير جداً.. وينفق ما اكتسبه فيما لابد له منه» (ص ٧٥).

القسم الرابع: الزراع، وما كتبه المقريزى عن هذا القسم من فئات المجتمع يميز فيه بين فقراء الزراع وهؤلاء يضارون من ارتفاع الأسعار: «هلك معظمهم» (ص٧٥). أما أثرياء الزراع «فنالوا من زراعة أراضيهم أموالاً جزيلة... وفيهم من عظمت ثروته» (ص ٧٥).

القسم الخامس: هم العلماء وطلاب العلم والجند، وهم الذين يحصلون على مرتبات ثابتة من وظائفهم «من معلوم سلطان أو غيره» (ص ٧٦). ويلحق بهؤلاء من له عقار إيراده ثابت. فهذا القسم يضار أشد الضرر من ارتفاع الأسعار: «فمائة درهم مثلاً... ينفقها فيما كان ينفق فيه من قِبل عشرين درهماً» (ص ٧٦).

القسم السادس: هم الأُجراء والحمالون والخدم، أي العمال ذوي الأجور المنخفضة. وهؤلاء أضيروا: «ومات منهم الكثير» (ص ٧٦)، وبسبب أن عددهم قد تناقص فإن أجور من بقي زادت.

القسم السابع: هم الذين لا دخل لهم من عمل أو ثروة ويسميهم المقريزي أهل الخصاصة والمسكنة ولذلك فهم يتسولون، وهؤلاء: «فني معظمهم جوعاً وبرداً ولم يبق منهم إلا أقل من القليل» (ص ٧٦).

٢-٢-٢: التحليل السابق الذي قدمه المقريزي عن أثر ارتفاع الأسعار على فئات المجتمع أو بتعبيره أقسام السكان يمكن أن يجمع في الآتي: أثر ارتفاع الأسعار على فئات المجتمع يتحدد حسب طبيعة الدخل وحسب طبيعة الثروة. فإذا كان الدخل ثابتاً أو يزيد ولكن بنسبة أقل من نسبة زيادة الأسعار فإن أصحاب هذا الدخل يسوء وضعهم كلما ارتفعت الأسعار، أما إذا كان الدخل يزيد بنسبة أكبر من نسبة زيادة الأسعار فإن أصحاب هذا الدخل يكسبون من ارتفاع الأسعار.

يختلف أيضاً أثر ارتفاع الأسعار حسب طبيعة الثروة، والمثال الذي أعطاه المقريزي في هذا الصدد هو عن قسم السكان الذي تتمثل ثروته في النقود، فارتفاع الأسعار يجعل هذه الثروة تتناقص قيمتها الحقيقية كما يتناقص مقدارها بسبب الإنفاق منها على تكلفة المعيشة وهو إنفاق يتزايد بسبب زيادة الأسعار. وفئة السكان التي تحوز ثروة من هذا النوع يسوء وضعها مع ارتفاع الأسعار.

٢-٢- ٣: آراء المقريزي من حيث أثر ارتفاع الأسعار على فئات السكان تقوم إيجابياً في إطار المعارف الاقتصادية الحديثة، فتقسيمه لفئات المجتمع وإن كان فيه نوع من التداخل إلا أن قوله بهذا التقسيم له إيجابيته، كما أن تحديده للأثر الاقتصادي لارتفاع الأسعار على كل قسم من أقسام

السكان يعتبر صحيحاً ويكون لآراء المقريزي من هذا الوجه إيجابيتها.

٢-٣: العلاقة بين العرض النقدي والأسعار

أثر زيادة عرض النقود على الأسعار جاء ذكر عنه في أكثر من موضع من كتاب المقريزي وأكثره جاء في فصل عنوانه: «فصل في ذكر نبذ من أسعار هذا الزمن وإيراد طرف من أخبار هذه المحن» (من ص ٧٧ - ٨٠). كتب في هذا الفصل عن ثلاثة موضوعات؛ الموضوع الأول: وصف حالة النقود في مصر في عصره، الموضوع الثاني: وصف حال الأسعار، الموضوع الثالث: الربط بين الأسعار والعرض النقدي.

٢-٣-١: وصف حالة النقود

النقود في عصر المقريزي كما أشار كانت من ثلاثة أنواع؛ الدنانير الذهبية والدراهم الفضية والفلوس. وقد أصبحت الفلوس تمثل المعروض من النقود بصفة أساسية: «إن الذي استقر أمر الجمهور بإقليم مصر عليه في النقد الفلوس خاصة[1]» (ص ٧٧). أما النقود الذهبية «فإن الذهب انتهى بحاضرة القاهرة» (ص ٧٧).

٢-٣-٢: وصف حال الأسعار

ذكر المقريزي أسعار كثير من السلع، ومن الأمثلة التي ذكرها:

(١) انتقد المقريزي هذا الوضع وقال عنه: «بدعة أحدثوها وبلية ابتدءوها ولا أصل لها في ملة نبوية، ولا مستند لفعلها عن طريقة شرعية» (ص ٧٧).

«أردب القمح ٤٥٠ درهماً فلوساً، والرأس الواحد من البقر خمسة عشر ألف درهم من الفلوس، الطائر الواحد من الدجاج مائة درهم من الفلوس، الرأس الواحد من الغنم بما ناف عن ألفي درهم فلوساً، القدح من الأرز بخمسة عشر درهماً فلوساً، والبطيخة الواحدة في أوان البطيخ بعشرين درهم فلوساً، والسكر كل رطل إلى سبعين درهماً فلوساً، والليمونة الواحدة بثلاثة دراهم فلوساً، والخيارة الواحدة إلى درهم فلوساً ونصف» (ص٧٧ - ٨٠).

٢-٣-٣: أثر العرض النقدي على الأسعار

بعد أن ذكر المقريزي أسعار السلع وبين الغلاء الفاحش الذي انتشر سبب ذلك كثرة العرض النقدي المتمثل في الفلوس: «ما دهى الناس من كثرة الفلوس فأمر لا أشنع من ذكره ولا أفظع من هوله، فسدت به الأمور، واختلت به الأحوال، وآل أمر الناس بسببه إلى العدم والزوال، وأشرف من أجله الإقليم على الدمار والاضمحلال» (ص ٨٠).

الربط بين ارتفاع الأسعار وزيادة العرض النقدي ذكره المقريزي في موضع آخر من كتابه: «وفي شهر ربيع الأول، يعني سنة سبع وتسعين وسبعمائة تزايد أمر الدراهم القطع[1] ونزع السعر[2]، واضطربت أمور الناس» (ص ٦٥).

---

(١) الدراهم الكامل.

(٢) ارتفع السعر.

في موضع آخر من كتابه يجيء هذا المعنى على نحو أوضح. ففي فصل عنده تحت عنوان: فصل فيما يزيل عن العباد هذا الداء ويقوم لمرض الزمان مقام الداء. هذا الفصل كما يدل العنوان يعني اقتراحاً من المقريزي لعلاج ارتفاع الأسعار الذي اعتبره داء زمانه. يقول: «فإذا وفق الله تعالى من إليه أمر الرعية أن يأخذ ذلك القدر في ضرب الفضة المعاملة فإن يؤول أمر الناس إن شاء الله إلى زوال هذا الفساد وعودهم إلى رجوع أسعار المبيعات وقيم الأعمال على ما كانت عليه قبل هذه المحن» (ص ٨٢).

المعنى الذي يقصده المقريزي فيما جاء في النص السابق أن الدنانير الذهبية والدراهم الفضية والدراهم الفلوس كانت مربوطة معاً بمعدل صرف بينها؛ فالدينار الذهبي يساوى أربعة وعشرين درهماً من الفضة، والدرهم الفضي يساوي مائة وأربعين درهماً فلوساً. لكن التطورات النقدية التي أشار إليها المقريزي أدت إلى اختفاء الدنانير الذهبية والدراهم الفضية وحدثت زيادة كبيرة في الدراهم الفلوس، وأدى هذا إلى زيادة الأسعار زيادة كبيرة. ولعلاج هذا الارتفاع في الأسعار اقترح المقريزي العودة إلى نظام النقد الطبيعي؛ حيث فيه الدنانير الذهبية والدراهم الفضية هي أساس العرض النقدي، والدراهم الفلوس تكون محدودة في كميتها وتستخدم في شراء الأمور البسيطة.

٢-٤: الإصدار النقدي

٢-٤-١: عقد المقريزي فصلاً عنوانه: «فصل في بيان محاسن هذا التدبير العائد نفعه على الجم الغفير». ويقصد بذلك اقتراحه بعلاج غلاء

الأسعار بواسطة ضبط الإصدار النقدي. ومما كتبه في هذا الفصل: «... إنه قد تبين مما تقدم أن الحال في فساد الأمور إنما هو سوء التدبير لإغلاء الأسعار، فلو وفق الله من أسند إليه أمر عباده حتى رد المعاملات إلى ما كانت عليه من قبل من المعاملة بالذهب خاصة ورد قيم السلع وعوض الأعمال كلها إلى الدينار، أو إلى ما حدث بعد ذلك من المعاملة بالفضة المضروبة، ورد قيم الأعمال وأثمان المبيعات إلى الدرهم لكان في ذلك غياث الأمة وصلاح الأمور وتدارك هذا الفساد المؤذن بالدمار».

«وبيان ذلك أن النقد إذا عاد إلى ما كان عليه أولاً وصار من يأتيه مال من خراج أرض أو أجرة عقار أو معلوم سلطان أو من وقف أو قيمة عمل، فإنما يتناول ذلك ذهباً أو فضة بحسب ما يراه من يلي من أمور العامة، فيصرف ذلك فيما عساه يحتاج إليه من مأكول ومشروب أو ملبوس أو غيره. فعلى ما نزل بنا الآن من اختلاف الأحوال إذا عمل ذلك لا يجد من صار إليه شيء من النقدين على ما تقرر غبناً البتة، لأن الأسعار حينئذ إذا نسبت إلى الدرهم أو الدينار لا يكاد يوجد فيها تفاوت عما كنا نعهد قبل هذه المحن البتة إلا أشياء معدودة سبب غلائها أحد أمرين؛ الأول فساد نظر من أسند إليه النظر في ذلك وجهله بسياسة الأمور وهو الأكثر في الغالب، والثاني الجائحة التي أصابت ذلك الشيء حتى قل كما حصل في لحوم الأبقار بالموت الذريع الذي نزل بها في سنة ثمان وثمانمائة، وما حصل في السكر من قلة زراعة قصبه واعتصاره في سنتي سبع وثمانمائة» (ص ٨٣ - ٨٥).

٢-٤-٢: النص السابق للمقريزي يمكن من تحليله ربطه بالإصدار النقدي. وهذا الربط يجيء من وجهين:

الوجه الأول: في هذا النص يتكلم عن ضرورة العودة إلى النقود الذهبية أو الفضية والعودة إلى ذلك تؤدي إلى التحكم في عرض النقود بحيث لا يمكن التوسع في إصدارها دون ضابط، فإصدار نقود ذهبية أو فضية يحكم بتوافر هذين المعدنين وهما لا يتوافران بسهولة.

الوجه الثاني: أن المقريزي يذكر أن النقود الذهبية أو الفضية تدفع مقابل عمل ترتب عليه إنتاج سلعة (خراج أرض) أو إنتاج خدمة (أو معلوم سلطان أو قيمة عمل أو أجرة عقار).

يرى المقريزي أنه إذا التزم بذلك؛ أي بأن النقود تدفع مقابل سلعة أو خدمة؛ أي إنتاج حقيقي فإن الأسعار في هذه الحالة تكون في مستواها العادي. ويمكن أن نعبر عن هذا بأن إصدار النقود مربوط إلى الانتاج القومي.

٢-٤-٣: الوجهان السابقان اللذان ربطا فيهما ما قاله المقريزي بالإصدار النقدي يمكن أن يقارن بينهما وبين ما يقال في الدراسات الحديثة عن النقود. فعندما كانت النقود تصدر ذهبية أو مربوط إصدارها برصيد من الذهب فإن الإصدار كان يضبط بكمية الذهب، وعندما تم الخروج على قاعدة الذهب فإن إصدار النقود ربط بحجم الناتج القومي.

٢-٤-٤: العناصر الثلاثة السابقة التي عرضت تحت عناوين ارتفاع الأسعار والدخل الحقيقي لفئات المجتمع، والعلاقة بين العرض النقدي

والأسعار، وتنظيم الإصدار النقدي؛ هذه العناصر يمكن أن يعاد العمل عليها معاً باعتبار ما قاله المقريزي فيها يمثل كتلة واحدة. وإعادة العمل عليها يمكن من صياغة نظرية لكمية النقود تتشابه مع نظرية كمية النقود المعروفة في الدراسات الاقتصادية الحديثة. ومعروف أنه في هذه النظرية يتم الربط بين أربعة متغيرات: كمية النقود (الأساس النقدي) وسرعة تداولها هذا جانب، وحجم الإنتاج ومستوى الأسعار وهذا هو الجانب الثاني.

في العناصر الثلاثة المشار إليها ربط المقريزي بين النقود والأسعار وحجم الإنتاج واعتبر أن الأسعار تزيد بسبب زيادة الإصدار النقدي (الدراهم الفلوس)، ويفهم من كلامه أن زيادة الإصدار النقدي لم يكن يقابلها زيادة في حجم الإنتاج القومي.

٢-٤-٥: انخفاض القوة الشرائية للنقود بسبب ارتفاع الأسعار

علاج ارتفاع الأسعار بضبط الإصدار النقدي الذي اقترحه المقريزي وعقد فصلاً كاملاً للدفاع عنه، وفي ثنايا دفاعه أعطى مثالين لانخفاض القوة الشرائية للنقود بسبب زيادة الإصدار النقدي (دون أن يقابل هذا بزيادة حقيقية في السلع). كتب عن المثال الأول: «إنك تجد مثلاً الواحد من أهل الطبقة الوسطى إذا كان معلومه في الشهر ثلاثمائة درهم، حساباً عن كل يوم عشرة دراهم، فإنه كان قبل هذه المحن إذا أراد النفقة على عياله يشتري لهم من هذه العشرة دراهم مثلاً ثلاثة أرطال لحم من لحوم الضأن بدرهمين، ولتوابلها مثلاً درهمين، ويقضي غداء ولده وأهله ومن عساه يخدمه بأربعة دراهم. واليوم إنما تصير إليه العشرة فلوساً زنتها

عشرون أوقية، فإذا أراد أن يشتري ثلاثة أرطال لحم فإنما يأخذها بسبعة وعشرين درهماً فلوساً ويصرف في توابلها وما يصلح شأنها على الحالة الوسطى عشرة دراهم فلا يتأتى له غداء ولده وعيالاته إلا بسبعة وثلاثين درهماً فلوساً.... فلو وفق الله تعالى من أسند إليه أمور العباد إلى رد النقود على ما كانت عليه أولاً، لكان صاحب هذه العشرة دراهم إذا قبضها فضة رآها على حكم أسعار وقتنا هذا تكفيه وتفضل عنه» (ص ٨٦-٨٧).

المثال الثاني الذي كتبه المقريزي كان عن إيرادات السلطة وبيان أثر نقص القوة الشرائية للنقود عليها (ص ٨٤-٨٥).

من المثالين يتبين أن المقريزي كان واضحاً عنده أن زيادة الإصدار النقدي دون أن يقابل ذلك زيادة في السلع، أي زيادة الإنتاج، وهذه الزيادة في الإصدار سوف تؤدي إلى أن تنخفض القوة الشرائية للنقود، وعلى نحو ما أوضح المقريزي، فإن النقود الأكثر تشترى سلعاً أقل مما كانت تشتريه النقود الأقل.

٣- طبيعة مساهمة المقريزي وتحديد الريادة فيها

يتطلب تحديد طبيعة مساهمة المقريزي وتقويمها أن ننظر فيها من جوانب ثلاثة: إسلاميتها، وتقويمها في إطار مساهمة المسلمين في التراث العلمي الاقتصادي، والجانب الثالث مقابلتها بما كان عليه الفكر الاقتصادي الأوروبي في العصر الذي عاش فيه المقريزي.

٣-١: إسلامية آراء المقريزي في كتابه إغاثة الأمة

يتبين من آراء المقريزي التي عرضت في هذه الدراسة أنه لم يكتب في فقه الموضوعات التي كتب عنها وإنما عرض تحليلاً عقلياً مجرداً أو تحليلاً عقلياً بناء على ملاحظة الوقائع الاقتصادية. وبسبب ذلك يكون مبرراً أن نحاول التعرف على إسلامية الآراء التي قال بها حيث إنها ليست فقهاً.

٣-١-١: عرض الأحداث الاقتصادية على الإسلام

كتب المقريزي عن أخبار المجاعات. والمجاعات شكل من أشكال الأزمات الاقتصادية. وفي كل ما كتبه عن هذا الحدث الاقتصادي فإنه يختم مناقشته بإيراد آية قرآنية أو حديث عن رسول الله ﷺ ويكون هذا بمثابة تحديد المنهج أو القاعدة التي ينبغي أن تكون حاكمة في هذا الموضوع، ويمكن إعطاء الأمثلة التالية على هذا الموضوع.

- ذكر أخبار الغلاء الذي وقع في خلافة المستنصر ووزارة الوزير الناصر لدين الله أبي محمد الحسن بن علي بن عبد الرحمن البازوري، وبعد أن أورد بعض صور المعاصي يختم حديثه عن ذلك بقوله ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا﴾[1] (ص٢٣).

- ذكر أخبار الغلاء الذي وقع في أيام الحافظ لدين الله ووزارة الأفضل ابن حسن وذكر معه حسن السياسة التي عالج بها الوزير هذا الأمر ثم يختم

---

(١) سورة النمل: الآية ٥٢.

ذلك بقوله﴿ إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴾[1] (ص٢٧).

– ذكر أخبار الغلاء في أيام الفائز بوزارة الصالح طلائع بن رزيك وعقب ذكره لما حدث من هلاك لمن خزن الغلال وأمسك بها ختم ذلك كله ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ ﴾[2] وهو الفعال لما يريد (ص ٣١).

في بداية الفصل الذي خصصه لبيان الأسباب التي نشأت عنها هذه المحن يعرض رأيه في أسباب الغلاء والقحط ويجمل ذلك في قوله: «هذه عادة الله تعالى في الخلق إذا خالفوا أمره وأتوا محارمه أن يصيبهم بذلك جزاء بما كسبت أيديهم» (ص٤١). ويتصل بهذا المعنى ما ذكره في مقدمة الكتاب من أن الله هو مصرف الأمور بحكمته ومجريها كيف يشاء بقدرته.

كما يتصل بهذا الأمر ما ذكره في نهاية الكتاب من أن ما نزل بالناس من غلاء «إنما نزل بهم من سوء التدبير من الحكام، ليذهب الله عناء الخلق ويبتليهم بالقلة والذلة جزاء بما كسبت أيديهم، وليذيقهم بعض الذي عملوا ولعلهم يرجعون» ثم يختم كتابه بقوله: ولله الأمر من قبل ومن بعد (ص ٨٧).

٣-١-٢: تبني المقريزي للنظرية الإسلامية في تطور التاريخ

تحليل الشواهد التي أوردها المقريزي يعطي نتيجتين في إسلامية فكر المقريزي.

---

(١) سورة يوسف: الآية ١٠٠.

(٢) سورة الفجر: الآية ١٤.

النتيجة الأولى: يدل ما كتبه على أنه يأخذ بالرأي القائل بأن انتقال الأمم من حال إلى حال، أو بعبارة أخرى بأن تطور المجتمعات تعمل عليه المعاصي، وهذا تفسير إسلامي للتطور التاريخي.

على أنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن معنى المعاصي على النحو الذي ورد في كتاب المقريزي يشمل كل سلوكيات الفرد والمجتمع التي تخرج عن دائرة الأوامر الإسلامية وتدخل في دائرة النواهي التي منعها الإسلام، فاحتكار السلع معصية، وظلم الحكام معصية وهكذا.

النتيجة الثانية: عقب المقريزي على الحوادث التي ذكرها بآيات من القرآن الكريم، والآيات التي ذكرها تتصل موضوعياً بما يكتب عنه، وبهذا فإن ذكره للآيات ليس من باب الادعاء بأن يحمل قارئه على أن ما يقوله له صلة بالإسلام كما ادعى ذلك المستشرقون على ابن خلدون، والمقريزي بهذا يؤسس فكره على أن القرآن الكريم فيه ما يفسر ظواهر السلوك لدى الأفراد والمجتمعات، أي إنه ملتزم التزاماً إسلامياً كاملاً.

على هذا تثبت إسلامية ما كتبه المقريزي في كتابه الإغاثة، وبالتالي يصدق القول بإدخال هذا الكتاب ضمن تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد[1].

---

(١) ينبغي أن يعرف عن المقريزي أنه كان فقيهاً، وما سبق ذكره عن كتبه يثبت ذلك، بل إن ابن تغري بردي صاحب كتاب الدليل الشافي على المنهل الصافي يقول عنه الإمام العالم، ص٦٣.

٣-٢: مساهمة المقريزي في إطار مساهمة المسلمين في التراث العلمي في الاقتصاد

تشكل مساهمة المقريزي حلقة ضمن الحلقات المكونة لتراث المسلمين العلمي في الاقتصاد، وقد جاءت مساهمته في موضوع النقود وذلك بناء على ما عرض عن كتابه إغاثة الأمة. ونحن نحاول التعرف على نوعية مساهمة المقريزي في إطار مساهمة المسلمين في التراث العلمي في الاقتصاد.

٣-٢-١: مساهمة المقريزي مقابلة بفقه النقود

اهتم الفقهاء المسلمون اهتماماً واسعاً بفقه النقود. والذين كتبوا عن فقه النقود أو اهتموا به استنتجوا أن الفقهاء كتبوا عن النقود في أبواب الزكاة والربا والسرقة والمضاربة والسلم، وغير ذلك من موضوعات فقهية ترتبط أحكامها بالنقود(١). ومع أن المقريزي له كتاباته الفقهية إلا أنه في كتاب الإغاثة لم يكتب عن فقه النقود وإنما كتب عنها تحليلاً عقلانياً مجرداً أو تحليلاً عقلانياً بناء على النظر في الواقع أو الوقائع الاقتصادية. ويمكن القول إن المقريزي مع غيره من المفكرين المسلمين آثروا موضوع النقود بالكتابة عنه كتابة لا تصنف

---

(١) للتعرف على الأبواب التي ذكر فيها فقه عن النقود نحيل إلى:
مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج شرح الشيخ محمد الخطيب الشربيني على متن منهاج الطالبين للإمام أبي زكريا شرف الدين النووي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

على أنها فقه. فمع أن مساهمة المقريزي لا تصنف على أنها مساهمة في فقه النقود إلا أن الآراء التي قال بها لا تعارض مع ما هو مقرر في فقه النقود. وبعبارة أخرى إن (فكر) المقريزي عن النقود لا يصادر أي عنصر في (فقه) النقود.

٣-٢-٢: بين مساهمة المقريزي ومساهمة الدمشقي

الدمشقي سابق على المقريزي تاريخياً وللدمشقي أيضاً مساهماته في (فكر) النقود. وبناء على المقابلة بين مساهمة الدمشقي ومساهمة المقريزي يمكن القول أن المقريزي أعطى مساهمة متميزة في النقود وتغير قيمتها وأثر ذلك على الدخول. ولا يمكن القول أن المقريزي خالف الدمشقي وإنما أضاف في موضوع النقود مع الدمشقي.

٣-٣: مساهمة المقريزي مقابلة بمساهمة الأوروبيين

مساهمة المقريزي جاءت في موضوع النقود، ولذلك فإن المقابلة بين مساهمة المقريزي ومساهمة الأوروبيين تكون حول هذا الموضوع. ولا شك أن للأوروبيين مساهماتهم الواسعة في موضوع النقود، لكن هذا الثراء المعرفي الواسع للأوروبيين لا شك أنه حديث. والمنهج العلمي الذي يشبع شروط الحيدة والعدالة العلمية يقتضي أن يقارن بين مساهمة المقريزي والمساهمات الأوروبية المعاصرة له. وهذا ما سنحاول أن نقدم شيئاً عنه في هذه الفقرة.

٣-٣-١: بين مساهمة المقريزى ومساهمة بودان[١]

بودان اقتصادي وكاتب فرنسي عاش في القرن السادس عشر الميلادي يصنف ضمن التجاريين وهم فريق من المفكرين والسياسيين وقناصل الشركات ظهر في أوروبا في القرون الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر وكان لهم فكرهم الاقتصادي. ويرى الفكر الأوروبي أنه مع بودان بدأ الربط الاقتصادي التحليلي بين الثمن وكمية النقود[٢]. ويقول الأوروبيون عن مساهمة التجاريين في هذا الموضوع بواسطة بودان وغيره إنهم عملوا إرهاصاً لما عرف بعد ذلك باسم كمية النقود.

والمقريزي سابق تاريخياً على بودان، وآراؤه عن العلاقة بين الثمن وكمية النقود قدمت كل العناصر الداخلة في نظرية كمية النقود والتي تسمى أحياناً باسم معادلة كمية النقود. فيستنتج بناء على هذا أن مساهمة المقريزي لها سبقها التاريخي على المساهمة الأوروبية كما أن لها تفوقها الموضوعي.

---

(١) جان بودان Jean Bodin اقتصادي وكاتب فرنسي (١٥٣٠ - ١٥٩٦ م) من أهم مؤلفاته Traité la Republique

المرجع:

Petit la Rousse illustré - Dictionnaire Encyclopedique, Librairie La Rousse, Paris, 1975. p. 1184.

(2) Roll, Eric, op. cit, p. 58

٣-٣-٢: بين مساهمة المقريزي ومساهمة هيوم ولوك

يقول الأدب الاقتصادي عن هيوم[١] إنه يعَدّ أهم مفكر له آراء اقتصادية سبق بها آدم سميث الذي يعتبرونه أبا الاقتصاد. فقد عاش هيوم في القرن الثامن عشر وكانت وفاته في العام الذي نشر فيه آدم سميث كتابه المعنون ثروة الشعوب وبه بدأ علم الاقتصاد، كما يقول الأوروبيون.

لوك[٢] فيلسوف إنجليزي عاش بين القرن السابع عشر والثامن عشر كانت له مساهمته أيضاً في موضوع علاقة النقود بالثمن[٣]. والأدبيات الاقتصادية تأخذ مساهمة هيوم ومساهمة لوك معاً وتعتبرها مساهمة من طبيعة واحدة في موضوع نظرية كمية النقود أو معادلة كمية النقود. وإن كانت مساهمة هيوم أقوى كما أنها أحدث من مساهمة لوك.

بمساهمة لوك وهيوم فإن الأدبيات الاقتصادية تعتبر أنه وضعت عناصر نظرية كمية النقود أو معادلة كمية النقود.

نستطيع القول إن مساهمة لوك وهيوم في نظرية كمية النقود أو معادلة كمية النقود لا تقدم أكثر مما تضمنته آراء المقريزي. والفروق بين المساهمتين تظهر في اللغة الاقتصادية الفنية.

---

(١) دافيد هيوم (١٧١١م - ١٧٧٦ م). فيلسوف ومؤرخ إنجليزي. مؤلف كتاب Essais sur L`entemendent hummain , p. 1423 المرجع السابق

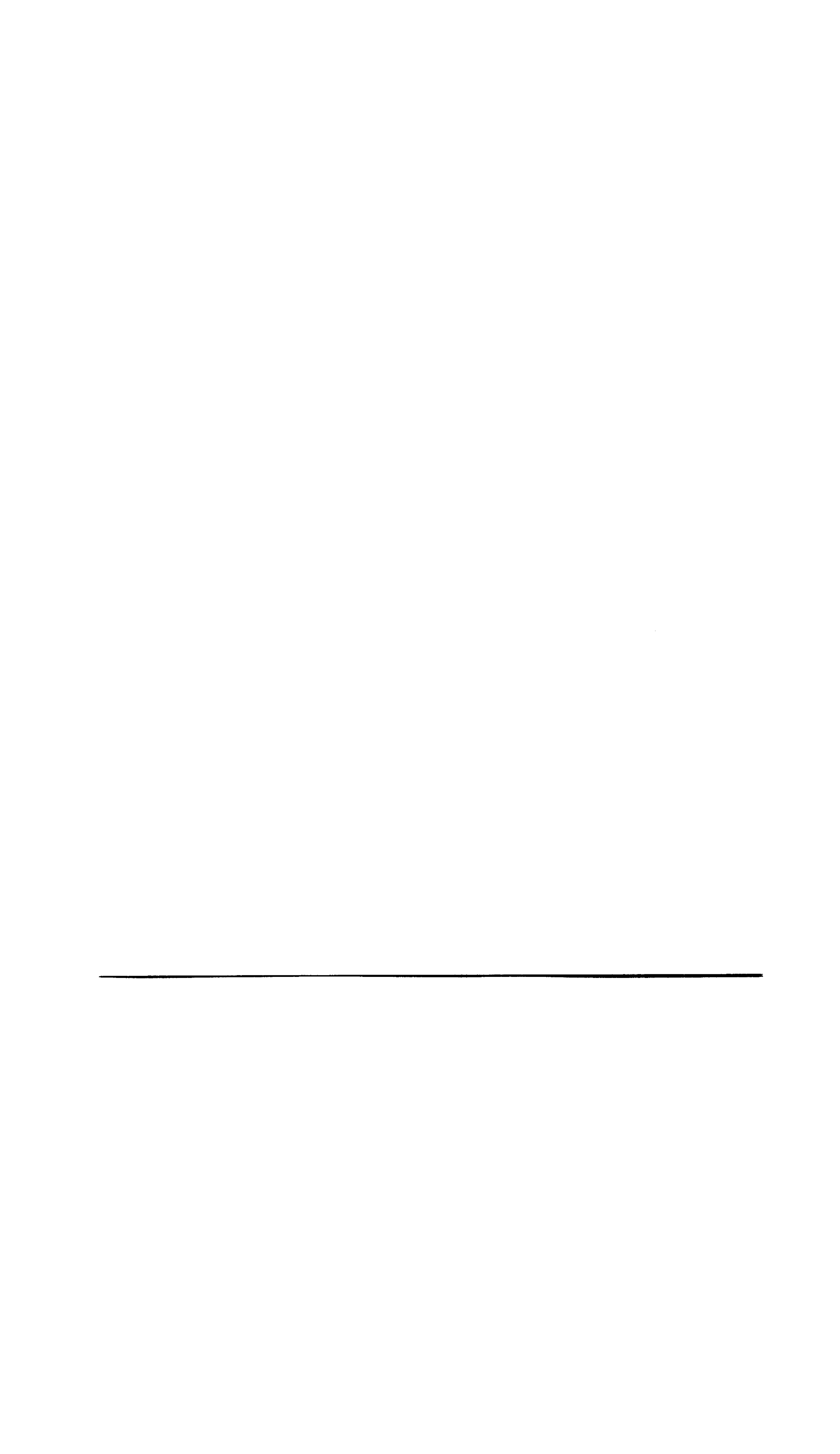
(٢) John Locke (١٦٣٢م — ١٧٠٤م). فيلسوف إنجليزي

(3) Roll, E., op. cit, pp. 117 - 118.

والمقريزي سابق تاريخياً على لوك وهيوم بأكثر من قرنين مـن الزمـان.

وبناء على ذلك فإنه يمكن استنتاج ما يلي:

الفكـر الاقتصـادي الأوروبي لم تظهـر فيـه آراء في موضـوع النقـود والثمن مشابهة لآراء المقريزي إلا بعد حوالي قرنين من الزمان.



المبحث السادس

الفلاكة والمفلوكون للدَّلْجي ٧٧٠ هـ - ٨٣٨ هـ

(١٣٦٨م - ١٤٣٥م)

١- التعريف بالدلجي وبكتابه

١-١: الكتاب: الفلاكة والمفلوكون

كتاب الفلاكة والمفلوكون للدلجي معروف بين المشتغلين بالتراث الاقتصادي للمسلمين وليست له شهرة خارج هذا المجال وتداوله محدود، وتحمل النسخة المتداولة بين أيدينا البيانات التالية: مطبعة الآداب، النجف، بغداد[١]. ويقال إن للكتاب طبعة صادرة عن إحدى دور النشر بالقاهرة. ولعل الدلجي كتب هذا الكتاب في الفترة الواقعة بين ١٤١٢ - ١٤٢١ م، وهذا التحديد بناء على ما ذكر في الكتاب من أنه وضع في أيام الملك المؤيد الذي حكم مصر في الفترة المشار إليها[٢].

وأما عن نسبة هذا الكتاب للدلجي فقد ذكره الزركلي في كتابه الأعلام في جملة مؤلفاته، وكتاب الأعلام عمدة في موضوعه.

---

(١) في الدراسة التي نقدمها عن هذا الكتاب نحيل إلى هذه الطبعة.

(٢) من الدراسات المبكرة التي عملت عن هذا الكتاب:

دكتور محمد صالح الفلكي، الفكر الاقتصادي عند الدلجي، مجلة القانون والاقتصاد، العدد الثالث، السنة الثانية، المحرم ١٣٥١ هـ - مايو ١٩٣٢ م - كلية الحقوق - جامعة القاهرة.

١-٢: المؤلف: الدلجي ٧٧٠-٨٣٨ هـ -١٣٦٨-١٤٣٥م

١-٢-١: مؤلف كتاب الفلاكة والمفلكون هو أحمد بن علي بن عبد الله شهاب الدين الدلجي، ولد في عام ٧٧٠ هـ الموافق ١٣٦٨م في مدينة دلجة، توجد هذه المدينة في الجزء الجنوبي من مصر الذي يسمى صعيد مصر. يقول عنه الزركلي صاحب كتاب الأعلام(١): إنه فاضل مصري، تعلم في مصر واشتهر بدمشق، اشتغل بالفلسفة، له كتب كثيرة، منها: الفلاكة والمفلوكون، وشرح تسهيل الفوائد لابن مالك والجمع بين التوسط للأذرعي والحسام للزركشي مع زوائد في مجلدين، كانت وفاته بالقاهرة في مصر في عام ٨٣٨ هـ الموافق ١٤٣٥م.

١-٢-٢: إتماماً للتعريف بالدلجي ولخدمة هدف البحث نذكر عنه ما يلي:

أ- عاش الدلجي في مصر في الفترة من ٧٧٠ هـ إلى ٨٣٨ هـ وبهذا فقد عاش في الفترة المعروفة في مصر باسم عصر المماليك الجراكسة الذين حكموا مصر في القرنين الرابع عشر والخامس عشر وامتد حكمهم إلى سنوات في القرن السادس عشر، وقد اتسم عصر المماليك في مصر بانتشار الفوضى والظلم في الداخل، وهذا الحكم حكم عام بصرف النظر عن

---

(١) الزركلي (خير الدين الزركلي) الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، لبنان.

انتصارات حربية تحققت سواء أكانت إيجابية من المنظور الإسلامي أم لم تكن، ويمكن القول بأن سيادة الفوضى والظلم تقود إلى تأخر الفكر والعلوم أو إن تأخر الفكر هو جواز المرور للفوضى والظلم، وسواء أصحت المقولة الأولى أم المقولة الثانية فإن عصر المماليك في مصر لم يكن عصر ازدهار فكري ولا تقدم علمي. بالرغم من هذا الحكم العام على العصر الذي عاش فيه الدلجي فقد كتب فيه كتابه الفلاكة والمفلوكون، وهذا الكتاب كما سيتبين حمل فكراً متقدماً، وهذه التقدمية مؤكدة من زوايا كثيرة، وهذه التقدمية الفكرية وسط إظلام فكري تسجل بها إيجابية للدلجي كمؤلف، ولكتابه كمؤلف.

ب - حياة الدلجي من حيث اليسر أو الفاقة ومن حيث النباهة وعلو الشأن أو الضعف غير معروفة، إذ لم يكتب عنه إلا نفر قليل، ولكن تحليل كتابه من حيث آراؤه وفكره عن الناس والحياة ونظرته إلى الناس والحياة وعلاقته بالناس وكذا بالحياة يبدو منها أنه لم يكن محسوباً من أنصار السلطة فقد اتهم بالزندقة وأريق دمه، ولم يكن من أصحاب الوجوه في عصره فهو يقول مخاطباً الفقراء: يا معشر إخواني المفاليك، (ص ٤)، ويختم كتابه بالدعاء: اللهم أشكو إليك ضعف قوتي وقلة حيلتي، (ص١٨٤).

جـ- لم يحظ الدلجي بشهرة ولم يتداول اسمه ولا كتابه إلا حديثاً وفي محيط محدود وهو محيط المهتمين بالاقتصاد الإسلامي أو الفكر الاقتصادي العربي، وقد وقف هذا التداول عند اسمه أو اسم كتابه ولم يتعد

إلى فكره، وهكذا فإن حظه بعد موته ليس أحسن من حظه في حياته.

د- قيل إنه اتهم بالزندقة وأريق دمه، ولكن لم يثبت عليه ما يؤيد هذا الاتهام بالزندقة.

١-٣: موضوع الكتاب

كتب الدلجي عن الفقر وعن الفقراء، ولم تكن كتابته عن ذلك تفريعاً على كتابته في موضوع أو موضوعات أخرى، وإنما الفقر والفقراء هو الموضوع المستهدف وحده الذي كتب عنه، بل أبلغ من ذلك أنه كتب ما كتب مخاطباً به الفقراء. يقول: «منحتكم يا معشر إخواني المفاليك كتاباً بديع المثال، منسوجاً على غير منوال، مخترعاً من غير سابقة مثال، مسلاةً وتمثلاً وحكماً وعللاً، تتخذونه مفاكهة وأمثالاً، وتصرفون به في ظنونكم رداً وعلالاً، وتنزعون به أيديكم من ربقه انتزاعاً وترفعون به نحو الأغراض والمقاصد شرعاً» (ص ٤).

وذكر سبب كتابته يؤكد أنه قصد الكتابة عن الفقر والفقراء. وأنه خاطبهم بما كتب. فقد كتب ما كتب لأن: «سائلاً سأل عن السبب في غلبة الفلاكة والإهمال على نوع الإنسان، فصادف مني نشاطاً للكلام في ذلك نفثة مصدور، وضرب موتور، وناراً ساكنة ألقمها حطباً، دعوة وافقت إرادة ومطلباً» (ص ٤)، ثم إن عنوان الكتاب وتتبع موضوعاته جملة وتفصيلاً يثبت أن الكتاب كله هو دراسة في الفقر وفي الفقراء.

دراسة الفقر والفقراء يهتم بها في أكثر من فرع من فروع العلوم الاجتماعية، وهي موضع اهتمام في علم الاقتصاد. وقد شاع في السنوات

الأخيرة في علم الاقتصاد مصطلح اقتصاديات الفقر بل وأصبح لهذا الفرع من الدراسات الاقتصادية تفريعات متعددة، وكتاب الفلاكة والمفلوكون للدلجي يدخل في هذه الدراسات الاقتصادية عن الفقر وهو بهذا يدخل في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد.

٢- آراء الدلجي الاقتصادية

كتاب الفلاكة والمفلوكون للدلجي كتاب عن الفقر والفقراء، ولا يعرف للدلجي كتاب آخر عرض فيه للموضوع الاقتصادي. ولذلك فإن آراءه الاقتصادية تكون محصورة فيما قاله عن الفقر والفقراء، وسوف نعرض في الفقرات التالية هذه الآراء الاقتصادية.

٢-١: دراسات عن الفقر

٢-١-١: تعريف الفقر

خصص الدلجي الفصل الأول من كتابه لتعريف الفقر وجعل عنوانه: في تحقيق معنى المفلوك حيث يقول: إن لفظ المفلوك يعني الفقير، ويشتق منه الفلاكة بمعنى الفقر وهو لفظ أعجمي. ويعرف الفقير بأنه الرجل غير المحظوظ المهمل من الناس(ص٦).

٢-١-٢: أسباب الفقر

كتب الدلجي عن أسباب الفقر، ويمكن تصنيف الأسباب التي ذكرها في أنواع ثلاثة؛ النوع الأول أسباب لها مضمون عقدي، النوع الثاني أسباب عامة، النوع الثالث أسباب نوعية، وسوف نعرض هذه الأنواع الثلاثة على النحو الذي ذكره الدلجي.

أولاً: أسباب لها مضمون عقدي

خصص الدلجي الفصل الثاني لبحث ما أسماه خلق الأعمال وما يتعلق به، ولبيان دخول ذلك في دراسة الفقر والفقير نجد أن المصنف نفسه قال عن هذا صراحة: الغرض من هذا الفصل إقامة الحجة على المفلوكين وقطع معاذيرهم وإلجامهم عن التعلق بالقضاء والقدر وأنه متى نعيت إليهم فلاكتهم أو نُودي عليهم بها كان ذلك متجهاً مخيلاً، لأنهم إما فاعلوها استقلالاً أو مشاركة، وإما بالمحلية والمدخلية (ص١١). تعني هذه الفقرة المنقولة نصاً عن المصنف أنه بحث موضوع خلق الأعمال وما يتعلق به ليثبت مسؤولية الفقير عن فقره.

موضوع خلق أعمال العباد وما يتعلق به هو دراسة في العقيدة، لهذا يُقترح أن تجعل دراسة هذا الموضوع في مجال بحث الفقر والفقراء هو القاعدة العقدية في قضية أو مشكلة الفقر والفقراء. ولا يراد القول بذلك إن قضية الفقر والفقراء مسببة عن العقيدة، وإنما الذي يُراد قوله هو أن فهم قضية الفقر والفقراء وفهم السببية فيها ثم التقدم بعد ذلك لتحليلها فعلاجها، كل ذلك لا يكون صحيحاً إسلامياً، بل لا يكون ممكناً إلا إذا فهم ووضع في موضعه الصحيح من حيث العقيدة.

الدلجي وهو يقول إن غرضه من بحث هذا الموضوع هو إقامة الحجة على الفقير وإبطال تعلقه (الباطل) بالقضاء والقدر، وهو يقول ذلك فإنه يريد إبطال مقولة الفقراء أن فقرهم هو أمر قضاء وقدر؛ يعنون بذلك أن السبب في فقرهم أمر خارج عنهم وفوق إرادتهم، وهم إذ يقبلون الفقر مستسلمين له يعتبرون

ذلك أمر اعتقاد، ومن هنا اقترحت دراسة ذلك تحت عنوان أسباب لها مضمون عقدي. ولا أعني بذلك إثبات أن العقيدة الإسلامية تُجبر على قبول الفقر، وإنما أعني عكس ذلك كليةً، فإن العقيدة الإسلامية في الاعتقاد الحق والصحيح بها تدفع الفقير ليخلص نفسه من الفقر، بل تجعله مسؤولاً عن فقره، لأنه فاعل ذلك إما استقلالاً وإما مشاركة وإما بالمحلية والمدخلية.

فيما يتعلق بإثبات المسؤولية العقدية للفقير عن فقره استعرض الدلجي آراء العلماء في خلق الأعمال وما يتعلق به. وأهم ما أثبته متعلقاً بالفقر (من ص ٨ إلى ٢١).

- الفقير فاعل فقره إما استقلالاً وإما مشاركةً وإما بالمحلية والمدخلية.

- العلماء يتفقون على أن القضاء والقدر لا يحتج به.

- حركة العبد للسعي تجامع التعلق بالأسباب ولا تنافيها.

- الاكتساب لإحياء النفس ولغير ذلك واجب.

- الرسول ﷺ قال للأعرابي لما أهمل بعيره وقال توكلت على الله: اعقلها وتوكل على الله.

- ليس من شرط التوكل ترك الأسباب فإن ذلك حرام في الشرع ولا يتقرب إلى الله بمحارمه.

- الله سبحانه وتعالى قال: ﴿خُذُواْ حِذْرَكُمْ﴾.

- وجود المال في اليدين لا في القلب ودخول الدنيا على العبد وهو خارج عنها لا ينافي الزهد.

هذه بعض العناصر أو أهم العناصر التي أثبت بها الدلجي المسؤولية العقدية للفقير عن فقره، وهي عناصر تدور حول نوع مسؤولية للإنسان عن فعله، وحول أن الأخذ بالأسباب شرط للتوكل على الله، وأن الزهد لا ينافي وجود المال في اليدين.

هذا التسبيب ذو المضمون العقدي يساعد في وضع سياسات لفهم ولعلاج ظاهرة الفقر حيث يجعل الفقير يتحمل مسؤوليته لمواجهة فقره وهو معتقد أن ذلك التزام عقدي.

ثانياً: الأسباب النوعية للفقر

خصص الدلجي الفصل الخامس (ص ٤٩ - ٥٦) في كتابه لما أسماه: «في أن الفلاكة والإهمال ألصق بأهل العلم وألزم لهم من غيرهم وبيان السبب في ذلك»، وهو في هذا الفصل يبحث أسباب وجود الفقر في أهل العلم، يدخله في الأسباب النوعية للفقر، ثم خصص الفصل السابع (ص ٧٢ - ٧٦) لما أسماه: في غلبة الفلاكة والإهمال على نوع الإنسان وبيان ذلك. وهو في هذا الفصل يتكلم عن عناصر تسبب الفقر للعاملين في النشاط الزراعي والنشاط التجاري والنشاط الصناعي يدخله أيضاً في الأسباب النوعية للفقر. والدلجي في هذين الفصلين تكلم عن أسباب وجود الفقر في أربع فئات من الناس هم العلماء، والزراع، والتجار والصناع.

أسباب فقر العلماء

الأسباب التي ذكرها الدلجي لفقر العلماء هي:

- عُزلتهم عن الإمارة وتجنبهم للتجارة والفلاحة والصناعة.

- حُسن تقديرهم لما عندهم من معارف بينما لا يقيم الناس لذلك وزناً.

- اعتبارهم في قراراتهم القواعد الكلية والقياس والتنظير وهذه أمور قد تتخلف.

- بناء قراراتهم على القطع والوثوق وإبعاد الاحتمال.

- وقوع بعض المشتغلين بالعلوم غير الشرعية مثل علوم الحكمة والفلسفة والطبيعة والطب في المحرمات.

- قصر بعضهم الكمال على التحلي بالمعارف واعتبار المال والجاه خيالات باطلة.

- خروج العلوم عن كونها حرفة وصناعة من الصناعات.

- العلوم مقارنة بالحرف تحتاج في التأهيل لوقت طويل وتكلفة عالية.

- ضعف الدخل المتولد عن العلوم لضعف الطلب عليها.

هذه هي الأسباب التي ذكرها الدلجي لفقر العلماء، **وفيما يلي تحليل اقتصادي لها**.

أ- يُشير الدلجي في السبب التاسع إلى قانون من قوانين الاقتصاد وهو تأثير الطلب على الأجر، والثمن الذي يتكلم عنه هو دخل المشتغلين بالعلوم، والدلجي يعتقد أن هذا الدخل (أى الأجر) منخفض وذلك بسبب انخفاض الطلب على الخدمة التي يؤدونها، فهو يقول: «على قدر احتياج الناس إلى نوع ذلك المال (يُقصد الخدمة أو السلعة التي تُعرض) ونوع

ذلك التكسب يكون نفاقه بينهم (أى رواجه) وبقدر رواجه تعظم ثروة صاحبه» (ص ٥٦).

ب- يشير الدلجي في السببين الثالث والرابع إلى فكرة اقتصادية تتعلق بأحد عوامل الإنتاج وهو التنظيم، والقائم به هو المنظم، ويسمى دخل المنظم باسم الربح، وفي الاقتصاد يستحق المنظم عند الاقتصاديين هذا الدخل لأنه يقوم بوظيفة المخاطرة، ويقال عن ذلك إنه يقوم بأعمال غير قابلة للتأمين عليها لعدم التأكد فيها، وبسبب طبيعة هذه الوظيفة وما تتطلبه فإن دخل المنظم يكون عالياً. ويرى الدلجي أن العلماء لبعد قراراتهم عن المخاطرة بسبب منطقهم في التفكير وأسلوبهم في اتخاذ القرارات فإن دخلهم لا يكون عالياً.

جـ- يشير السبب السابع إلى فكرة اقتصادية؛ وهى كون العلوم حرفة وصناعة من الصناعات، ويعتقد الدلجي أن فقر العلماء جاء عندما فقدت العلوم هذه الصفة أو هذه الخاصية، وهذه فكرة دقيقة ولها أهميتها وقد استشعر المؤلف ذلك فخصص فصلاً كاملاً لها هو الفصل السادس (ص ٥٦-٧٢) وعقده تحت عنوان: في مصير العلوم كمالات نفسية وطاعة من الطاعات ليس إلا بعد كونها صناعة من جملة الصناعات وحرفة من الحرف، في هذا الفصل حلّل المصنف كيف أن العلوم الإسلامية بدأت حرفة وصناعة من الصناعات، لهذا كان دخل القائمين بها عالياً، ثم حلل كيف خرجت وفقدت هذا الطابع هذه الخاصية ولهذا انخفض دخل القائمين بها، ولبيان قوة ما قاله المصنف في هذا الصدد ينقل البحث عنه

جملة مطولة، يقول: «إن الشريعة لما استلزمت العلم على ما مر، وكان العلماء هم الملوك والأعيان، وكان نفاق (رواج) العلماء والاحتياج إليهم فوق نفاق (رواج) الخيّاط والحداد والحائك والاحتياج إليهم، واسترزاق العلماء بعلمهم فوق استرزاق هؤلاء بحرفتهم صار العلم حرفة من الحرف على ما تقدم، وقاعدة الحرف أن موجوديتها وكثرتها ومهارة، أهلها يدور مع التمدن والحضارة، فكلما ازداد القطر تمدناً وحضارة ازدادت الحرفة إحكاماً ومهارة فلذلك لا تجد في القرى من المصنوعات ما يوجد في المدن ولا في صغير المدن ما يوجد في كبيرها كما أن رواج الحرف ونفاقها هو سر موجوديتها وإحكامها، لأن الناس لا يضعون سلعهم حيث لا تقبل أو لا تنفق. وكبر المدينة وكثرة أهلها يستلزم النفاق لاحتياج الناس واختلاف أغراضهم وهممهم احتياجاً على البدل والتناوب إلى المصنوعات واستلزام ذلك لحكم البدلية والنوبة عدم الشعور والخلو واقتضائه للنفاق، لأن توزيع المجموع على المجموع مع الكثرة على البدل والنوبة مستلزم لذلك لا محالة» (ص ٦٥).

ما قاله الدلجي عن كون العلم حرفة من الحرف وصناعة من الصناعات يفيد في دراسة اقتصاديات العلم التطبيقي والنظري، ويفيد أيضاً الدراسات التي تحاول أن تتكلم عن نشاط خدمي ويوصف بأنه صناعة، على سبيل المثال صناعة التعليم.

كتب الدلجي أيضاً عن فكرة اقتصادية شاع الكلام عنها في الاقتصاديات المعاصرة وهي علاقة صناعة من الصناعات بحجم السوق.

ومقتضى هذه الفكرة أنه كلما اتسع حجم السوق فإن ذلك يعمل على تقدم الصناعة المعنية، وذلك لما يوفره من سوق واسعة لتصريف المنتجات، ولما يؤدي إليه من التخصص وتقسيم العمل.

بصدد عرض ما قاله الدلجي عن ذلك نشير إلى مساهمة آدم سميث في التنظير لهذه الفكرة[1]، وأثر السوق على التخصص وتقسيم العمل معتبر من الأفكار التي جعلت الاقتصاديين يعقدون لواء تأسيس علم الاقتصاد لآدم سميث، بل قد تكون هذه الفكرة من أهم أفكاره كلها، ولهذا يقول الاقتصاديون إن آدم سميث بهذه الفكرة نظر تنظيراً صحيحاً للاستفادة بمنجزات الثورة الصناعية.

في المقارنة بين الدلجي وبين آدم سميث نجد الدلجي المفكر المسلم كتب كتابه في القرن الخامس عشر أما سميث الاقتصادي الأوروبي فإنه كتب كتابه في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، ومعنى ذلك أن كتابة الدلجي تسبق كتابة آدم سميث بحوالى أربعة قرون، وترتيباً على هذا فإنه إذا كان لواء تأسيس علم الاقتصاد يعقد لمن نظر لهذه الفكرة الاقتصادية المشار إليها فإنه يجب أن يعقد لعلي بن الدلجي.

أسباب فقر التجار

الأسباب التي ذكرها الدلجي لفقر بعض التجار تتلخص في العناصر التالية:

---

(1) Smith, A., op. cit p. 121.

«التجارة محتاجة إلى مادة متسعة ورأس مال كبير يُدار في وجوه الأرباح والتثمير ويوزع على أنواع المتاجر لينجز كساد بعضها بنفاق (رواج) الآخر، وليستعان بالنافق على ادخار الكاسد ارتقاباً لحوالة الأسواق واستدراراً للنفاق، ولكي لا يباع الكاسد في حال كساده وذهاب ربحه وفساده وأيدي الناس خالية عن الأموال المقنعة القابلة لمثل ذلك غالباً» (ص ٧٢).

«وأيضاً هي محتاجة إلى بصيرة تامة ودراية وافية وتجربة كاملة ليؤمن بها غش الباعة وخلابتهم وترويج السماسرة كواسدهم، ومفتقرة أيضاً إلى دراسة صادقة وحدس صحيح ليضع كل سلعة في حاق موضعها زبوناً وسوماً وترخيصاً وإغلاء وحلولاً وتأجيلاً وادخاراً وتعجيلاً، ونفوس الناس غالباً ظلمانية لخلوها عن العلوم العقلية والأعمال الرياضية فهي بعيدة عن البصيرة» (ص ٧٣).

«وأيضاً فالأيدي الغاصبة الخاطفة مستولية على التجار لمقهوريتهم مع الدولة وحامية الملك وخاصته المخادعين بالاستدانة والأرباح الكاذبة والمواعيد الباطلة والرهون غير المملوكة والالتجاء إلى الإعسارات والحيل الشرعية والاستعانة بشهود الزور ووكلاء السوء، وربما تكرر ذلك على التاجر الماهر فعاقه وأقعده عن أمثاله حتى على رأس ماله» (ص ٧٣).

هذه هي الأسباب التي ذكرها الدلجي للفقر في طائفة التجار. وتشمل ثلاث مجموعات من الأسباب. المجموعة الأولى تتعلق برأس المال اللازم للتجارة وبالسلع موضع التجارة، المجموعة الثانية تتعلق بالصفات والملكات

والمؤهلات اللازم توافرها في التاجر، أما المجموعة الثالثة فإنها تتعلق بالأخلاقيات اللازم توافرها في المجتمع الذي تتم فيه التجارة.

فيما يتعلق بالمجموعة الأولى: يشير الدلجي إلى ضرورة توافر رأس مال كبير لنجاح التاجر، فإذا لم يتوافر ذلك فإن عكس النجاح يجيء وهو فقر التاجر. ورأس المال الكبير وفق تحليله يهيئ عناصر النجاح الآتية:

أ- يمكن التاجر من توزيع تجارته على سلع كثيرة.

ب- هذا التنويع في السلع محل الاتجار يمكن التاجر من مواجهة تقلبات السوق من حيث الرواج والكساد وغالباً وفي غير الحالة المعروفة باسم الأزمة فإن الكساد لا يجيء على جميع السلع مرة واحدة كما أن الرواج لا يكون كذلك، وإنما يجيء الكساد على سلع بينما تكون سلع أخرى رائجة، وهذه هي موسمية إنتاج السلع وموسمية الطلب، وتنويع التاجر سلعه يمكنه من تركيز نشاطه بيعاً وشراءً على السلع الرائجة وتخزين السلع الكاسدة إلى أن تجيء أوقات رواجها، فلو أنه كان يتجر في سلعة واحدة لاضطر إلى بيعها في أوقات كسادها وهذا يسبب فقره.

جـ- ثم إن رأس المال الكبير في يد التاجر يمكنه في حالة أزمة عامة، وهي الحالة التي يشير إليها الدلجي بتعبير: «وأيدي الناس خالية من الأموال» يمكن رأس المال الكبير التاجر ألا يبيع في هذه الحالة، أي يمكنه من التخزين فيستطيع تأجيل البيع إلى حالة الرواج.

فيما يتعلق بالمجموعة الثانية اللازمة لنجاح التاجر، فإن الدلجي يجمع

فيها بعض الصفات والمؤهلات والملكات والمعارف اللازم توافرها في التاجر وتشمل:

أ- الدراية، أي الخبرة.

ب- البصيرة، أي القدرة على التوقع والتنبؤ بالأحداث وتقلبات السوق.

جـ- الفراسة والحدس، ويعني هذا كما يشير إليه الدلجي نفسه معرفة أسواق كل سلعة والمشترين لها وسياسات التسعير المختلفة للسلعة الواحدة حسب المناطق أو المواسم.

د- المعرفة بسياسات البيع المختلفة، ويعبر الدلجي عن ذلك بقوله: حلولاً وتأجيلاً وادخاراً وتعجيلاً.

هـ- توافر مكتسبات علمية معينة مثل العلوم الرياضية.

أما المجموعة الثالثة التي تكلم عنها الدلجي فإنها تتعلق بالأخلاق اللازم توافرها في المجتمع الذي تتم فيه التجارة، وكان مدخله من زاوية الأخلاق السلبية التي تضر بالتجار، وعناصر هذه الأخلاق السلبية هي:

أ- وجود مختطفين وغاصبين للتجارة وهم يستخدمون الدولة من حيث سلطتها القهرية في حماية انحرافاتهم وجرائمهم.

ب- وجود مخادعين بالاستدانة والأرباح الكاذبة والمواعيد الباطلة والرهون غير المملوكة.

جـ- وجود من يلجأون إلى الإعسارات والحيل الشرعية.

د- وجود من يستعينون بشهود الزور.

هـ- وجود من يستعينون بوكلاء السوء.

أسباب فقر الزراع

يجمع ما قاله الدلجي عن أسباب فقر الزراع في الآتي: (ص ٧٣، ٧٤)

- عوارض السماء التي تصيب الزراعات، ومنها البرد والهواء المفرطين وانقطاع المطر وكثرته في غير وقته ونزول كبار الحصى والبرد وثقيل الثلج وشدة الحر.

- الخسارات التي يسببها أمثال الجراد والفأر والجربوع.

- العوارض الأرضية من سوء النبت وسباخة الأرض، وخبث طينها.

- وضع الأشياء (البذور وما شابه) متأخرة عن أوانها وعدم استكمالها بحرثها وشروطها.

- نبات الأشياء المضرة خلال الأشياء المطلوبة.

- رخص البقول والخضروات وما في معناها مما لا يقبل الادخار مع غلاء بذرها.

- عدم نصيحة المعاونين فيها وخبائثهم واختلاسهم وتفويت الأعمال الكمالية المصلحية.

- تسلط الظلمة عليهم واستعبادهم وتوسيع شروط مقاسمتهم وفرض الفرائض والتفنن في وجوه الجبايات وأنواع الظلامات وإلجائهم إلى بيع زراعاتهم في حال كسادها وعدم رواجها.

- ما يختص به أهل البدو من رداءة العيش وخشونته والبعد عن أحوال الحضارة من الرفاهية والترف والتحلي بالعلوم.

- الضعف الذي يبدو عليه المزارعون وظهور ذلك في أحوالهم وعلى شمائلهم.

هذه هي الأسباب التي ذكرها الدلجي عن أسباب فقر الزراع، وهي تكاد تشمل كل مايقال في الدراسات الاقتصادية عن معوقات الإنتاج الزراعي، بل إن ما قاله الدلجي يشمل عناصر تفوق. ومن هذه العناصر التفوقية:

أ- ما قاله في السبب (٨) وهو متعلق بالجبايات والضرائب التي تفرض على الزراع، والدلجي في هذا ينتقد السياسات الاقتصادية للبلاد النامية، ومنها بلادنا الإسلامية أو يعمل لهذه السياسات إعادة توجيه، فقد أثقلت البلاد النامية القطاع الزراعي بالأعباء المالية وذلك لتمويل التنمية الاقتصادية وجاء ذلك في صورة سياسات ضريبية، أو سياسات تسعير، بمعنى تسعير الحاصلات الزراعية بأسعار معينة تحصل الدولة بها عليها ثم تعيد بيعها بعد ذلك بأسعار أعلى، وقد تكون أعلا بكثير[١]. وغالبية البلاد النامية طبقت هذه السياسة، وقد يكون ذلك لسهولة فيها، إما سهولة

---

(١) انظر تفصيل كثير عن ذلك في الدراسة:

Radwan, Samir, " Agrarion Reform and Rural Poverty: Egypt " ILO, Geneva, 1977.

إجراءات وإما سهولة سياسية، لأن القطاع الزراعي لا ينظم في نقابات على النحو المعروف في قطاع الصناعة، لذلك لا تجيء منه مقاومات سياسية للعسف الذي يقع عليه، ويكمل عدم وجود نقابات التخلف الثقافي والحضاري في هذا القطاع، وهذا هو ما أشار إليه الدلجي في السببين ٩ و١٠.

ب- من عناصر التفوق أيضاً ما قاله في السبب (٦)، فما قاله الدلجي هنا يربطه ربطاً قوياً بما يقال عن الدراسات في البلاد النامية فيما يتعلق بضعف موقفها في العلاقات الاقتصادية الدولية، يسبب ذلك جزئياً طبيعة السلع التي تصدرها وأنها مواد أولية، ومن مشاكلها صعوبات التخزين وسرعة الفساد، وهذا مع غيره يعكس نفسه في أثمان منخفضة.

جـ- ما قاله في السببين ٩ و١٠ يجعل دراسته تتصل اتصالاً وثيقاً بالدراسات الاجتماعية التي تعمل عن القطاع الزراعي، وهذا الذي قاله عن تخلف الزراع الحضاري وعن صور ضعفهم يمكن أن يكون بمثابة توجيه للسياسات الاجتماعية التي توضع بقصد التقدم بهؤلاء الناس.

أسباب فقر الصناع

ما قاله الدلجي عن فقر الصناع قليل، ومن الأسباب التي ذكرها:

١- قلة الماهر الحاذق فيها.

٢- تعرض الصناعات للكساد.

إذا كان ما قاله قليل، فإن فيه ما هو منتقد إسلامياً، إذ إنه يصف

الصناع بالبعد عن الشهامة وعلو الهمة والأنفة، والدلجي بهذا قد يكون مقرراً لواقع عصره لكنه بالقطع لا يقرر ذلك إسلامياً، ذلك أن الإسلام يجعل القيام بجميع الأنشطة الاقتصادية اللازمة للمجتمع فرض كفاية، ومن هذه الأنشطة النشاط الصناعي، فكيف يقبل وصف القائم بفرض الكفاية بالأوصاف السابقة.

ثالثاً: الأسباب العامة للفقر

بعد أن ذكر الدلجي أسباب الفقر في الفئات السابقة وهم العلماء والتجار والزراع والصناع ذكر أسباباً عامة للفقر لا تختص بفئة وحدها وإنما يمكن أن تصيب أياً من الناس.

السبب الأول: «انقطاع التعاون والتناصح من كافة البشر أو عامتهم لاتساع موجبات التباغض والتماقت لكثرة مقتضيات التحاسد ولحيلولة كل واحد الآخر عن مراده الناشئة من الكبر والعجب والعداوة وخوف الازدحام على مطلوب واحد، ولفوات بعض المقاصد بكثرة الشركاء وحب المباهاة والانفراد بالمجد وخبث النفس وفساد جوهرها ونقص إنسانيتها» (٧٤).

هذا هو السبب الأول العام للفقر ويتكون من عدد من العناصر، والسبب كله يعرض للعلاقة بين الناس، سواء اتخذت علاقة تناصح أو علاقة تضارب مصالح اقتصادية أو علاقة تنافس على موارد محدودة.

السبب الثاني: «أنه كلما تجدد للإنسان دخل جدد له صرفاً، إما

بالمباهاة والترفع على أمثاله أو إفراطاً في الشهوات وانهماكاً في اللذات، أو خوفاً من سوء القالة والأحدوثة بتنقيص ما يقتضيه حاله، أو بإكراه مبغض لتلك النعمة عليه أو لأن الحالات المتجددة في دخله يلزمها تجدد أمور في صرفه» (ص٧٤).

في هذا السبب الثاني يشير الدلجي إلى عنصرين يعملان على إحداث أو استمرار الفقر. العنصر الأول يجمع ما يسمى باسم الاستهلاك التفاخري. وهذا هو الذي عبر عنه بالمباهاة والترفع والإفراط في الشهوات والخوف من سوء القالة.

أما العنصر الثاني في هذا السبب فيشير إليه الدلجي بقوله: «إن الحالات المتجددة في دخله يلزمها تجدد أمور في صرفه». يشير بذلك إلى ما يعرف في الاقتصاد من أن حاجات الغني تزيد على حاجات الفقير، ويلفت النظر فيما قاله الدلجي أنه عندما تكلم عن زيادة الإنفاق مع زيادة الدخل أنه استخدم مصطلح «أمور في الصرف» ولم يستخدم مصطلح حاجة، ومعنى ذلك أن هذا الذي تجدد مع زيادة الدخل ليس حاجة ضرورية وإنما هي أمور صرفية.

السبب الثالث: «إن وجود المجد والسيادة الكسبية لا تصير دفعة واحدة وإنما تكون بالتدريج والترقي ومكابدة تنميتها ومعالجة زوال مواقعها مع كثرة الصادين عنها والعوارض العائقة لها أمر عسير بطيء فيقضي الإنسان شطر عمره أو معظمه في إعسار وإدبار» (ص ٧٤/٥).

السبب الرابع: يجمع السبب الرابع العناصر الآتية (٧٥/٦):

أ- امتداد أيدي الولاة والحكام إلى ما في أيدي الناس.

ب- عزلة اليتيم وخضوعه وفقد نصيحة أبيه.

جـ- سهولة صرف مال الوارث لعدم تحمله مشاق جمعه.

د- عجز الوارث عن القيام بشروط تنمية ما ورثه وتثميره.

السبب الخامس: عقد الدلجي الفصل الثامن لبحث: في أن الفلاكة المالية تستلزم الفلاكة الحالية (ص ٧٦ - ٧٨)، ثم عقد الفصل التاسع في: «أن التملق والخضوع وبسط أعذار الناس والمبالغة في الاعتذار إليهم وإظهار حبهم ومناصحتهم من أحسن أحوال المفلوكين وأليق بهم وأقضاها إلى مقاصدهم وبيان الدليل على ذلك» (ص٧٨ - ٨٢). وفي هذين الفصلين كتب الدلجي عن مجموعة عناصر متصلة ببعضها ومرتبطة فيما بينها، وتكون معاً سبباً من الأسباب العامة للفقر، والتحليل الذي كتبه عن الفقير في سلوكه وخصائصه وطبيعة علاقاته بالناس لعله من أدق وأقوى ما قيل عن هذا الموضوع، والذين لهم صلة بالدراسات الاجتماعية والدراسات النفسية يجدون في الفصلين المشار إليهما نموذجاً متقدماً ومتطوراً في دراسة الفقير اجتماعياً ونفسياً.

العناصر التي قالها في الفصلين المشار إليهما وتكون معاً السبب الخامس للفقر هي:

أ- «الفقر المالي يستلزم الفقر الحالي»، وهذا الأخير يعني: «تعذر المقاصد وانعدامها بحيث تصير الفلاكة (الفقر) حالاً ووصفاً ذاتياً للشخص

في أفعاله وأقواله دفعاً وتحصيلاً، حكماً وتعليلاً» (ص ٧٦)، ويستنتج من ذلك أن الفقير فيه أو به فقران: «الفقر المالي والفقر الحالي، والغني فيه أو به غناءان: الغنى المالي والغنى الحالي، والغنى المالي فيه المال الذي هو عبارة عن ملك الأعيان والمنافع، والغنى الحالي فيه الجاه الذي هو عبارة عن ملك القلوب واستسخار أصحابها في الأغراض والأعمال لما فيها لذي الجاه من اعتقاد الكمال والالتفات إليه» (ص٧٦/٧). هكذا إذا كان الفقر الحالي هو نتيجة وترتيب على الفقر المالي فإن الفقر الحالي يعود بدوره ليصبح سبباً في الفقر المالي.

ب- «الأغنياء وذوو الجاه يتقارضون المقاصد تقارضاً ويقترضونها اقتراضاً، والتقارض يستدعي القدرة على الوفاء بالنوبة بحكم المقارضة لأنه أمر على التعاقب والنوبة والقرض لا يوضع عند المعسرين، والمفاليك ليسوا من أهل المقارضة ولا الاقتراض» (ص ٧٨).

جـ- «الناس لا يبذلون منافعهم وأموالهم بغير غرض، بل لابد لهم من غرض إما عاجل أو آجل، والمفلوك تمنعه الفلاكة عن المكافأة على الإحسان بمثله، وتمنعه أيضاً من الإخافة» (ص ٨٠).

د- يعرض الدلجي العنصر الرابع في السبب الخامس في فكرة فيها معرفة تاريخية ووعي سياسي. والفكرة هي أن تقلب الدول يؤدي إلى فقر فئة من الناس، وهي فئة فيها إباء وشمم، ويصبح هذا الإباء والشمم سبباً في فقرهم. يقول: «إن الدولة إذا انقرضت وجاءت دولة أخرى فأصحاب الدولة الأولى يكونون في نهاية سعادتهم ففيهم شمم وأنفة ومطالبة لصاحب

الدولة الجديدة بحقوق لم يعطوه ثمناً لها، بل هي مما أوجبها خدمتهم في الدولة الأولى، والوقت سيف، والحكم للوقت، ولصاحب الدولة الجديد نصحاء، ومتملقون وإن سفلت بهم المرتبة، وسياسة الملك تقتضي تقديم من في تقديمه نظامه وأبهته، لاجرم ترتفع الأسافل على الأعالي كثيراً» (ص ٨٢).

٢-٢: مساهمات للدلجي في مناهج الكتابة الاقتصادية

الكتابات الاقتصادية لها مناهجها ولها أساليبها وطرقها التي تبحث بها، والدراسة التحليلية لكتاب الفلاكة والمفلوكون للدلجي تكشف عن أنه تضمن موضوعين أو فقرتين تؤصلان لعناصر في مناهج وأساليب البحث في الاقتصاد، وهذان الموضوعان هما الدراسة التطبيقية والتوصيات، وسوف نعرض ما كتبه الدلجي عن هذين الموضوعين مع العمل على بيان العناصر المنهجية والبحثية الكامنة فيهما أو المترتبة عليهما.

٢-٢ -١: الدراسة التطبيقية

عقد الدلجي الفصل العاشر في تراجم العلماء الذين تقلصت عنهم دنياهم ولم يحظوا منها بطائل (ص ٨٢ - ١٥٥). والفصل الحادي عشر في مباحث تتعلق بالفصل الذي قبله (ص ١٥٥ - ١٦٧). والفصل الثاني عشر في أشعار المفلوكين (ص ١٦٧ - ١٨١). بشأن تصنيف هذه الفصول الثلاثة فإن الدلجي بعد أن كتب عن الفقراء والفقر نظرياً كتب عنهم تطبيقياً، ولذلك يقترح أن يدرس ما قاله في الفصول الثلاثة تحت عنوان: الدراسة التطبيقية، وفي هذا الصدد نجد الآتي:

أولاً: يكتب الدجلي في أول الفصل العاشر ما يسميه مقدمة أي مقدمة الدراسة التطبيقية، وقد استلزمت الدراسة التطبيقية أن تكون عن فقراء لأنه كتب نظرياً عن الفقر والفقراء، وهي دراسة عن الحياة الخاصة لبعض الفقراء، وللإسلام تحفظات شديدة على هذا الجانب من الدراسة، وقد كان هذا واضحاً كلية في فكر الدجلي، والدليل على ذلك ما أثبته في المقدمة المشار إليها. وبعد أن أشار في هذه المقدمة إلى الحرج الإسلامي في الكلام عن أشخاص بذواتهم قدم الدليل على أنه يجوز إسلامياً عرض سير بعض الناس، واستدل على ذلك بأقوال للقاضي عياض في كتابه الشفاء، وانتهى الدجلي إلى الآتي: «أن ذكر الأحوال حكاية كان أو استشهاداً، والإنكار والتعريف والرد وتبيين ما لله في ذلك الفعل من الحكمة في الحكاية...» (ص ٨٣/٤). وانتهى أيضاً إلى جواز الحكاية على جهة التعريف أو التنفير (ص ٨٤).

ولأن الدجلي في دراسته التطبيقية تكلم عن أحوال فقراء من العلماء والفقهاء فإنه خشي أن يفهم البعض أن حكايته عن فقرهم قد تكون طريقة للانتقاص من شأنهم لهذا قال: «الفلاكة وإن أشعرت بتنقيص إلا أنا نذكرها في هذا الفصل معراة عن معنى التنقيص والكلمات كثيراً ما تكون حاملة لمعنيين» (ص ٨٤). هكذا أثبت الدجلي جواز الحكاية عن بعض الأشخاص ولو كانوا فقهاء وتحفظ على معنى التنقيص مستبعداً وصف الفقهاء به.

أضاف الدجلي إلى ما سبق إضافة جديدة، تضمنت هذه الإضافة الجديدة أنه بعد أن أثبت جواز النقل مع استبعاد التنقيص، فإنه فيما

سيقوله عن أشخاص وفيهم فقهاء وعلماء لهم شأنهم سيعتمد على المراجع الموثوق بها والمؤكدة. فيقول: «نذكر تراجم العلماء ناقلين لها من المصنفات المعتمدة من غير إطلاق لفلاكة أو مقولة على أحد، والعهدة في المنقول على المؤرخين، والعذر في اتباعهم في نقله أنه لم يزل العلماء والمؤرخون يذكرون ذلك إملاءً أو تصنيفاً شائعاً من غير نكير فكان إجماعاً عن السلف على جوازه» (ص ٨٤). ثم يقول: «إنا ننقل ألفاظ المترجمين بحروفها من غير تصرف فيها لتكون العهدة عليهم في ذلك» (ص ٨٦).

الدلجي فيما نقل عنه وضع عناصر في دستور الكتابة عن أشخاص، أي التراجم الذاتية، فهو لم يقدم دراسته التطبيقية إلا بعد أن أبان جواز ذلك شرعياً. وهو دستور يظهر فيه بوضوح الالتزام بالأخلاق الإسلامية، ذلك أنه استبعد معنى التنقيص أو التشهير على نحو ما نعرف الآن، وهو دستور يظهر فيه بوضوح الالتزام بالمنهج العلمي الصحيح، ذلك أنه ألزم نفسه بالمراجع الأصيلة والصحيحة فيما ينقل عنه، ثم هو دستور يظهر فيه بوضوح الالتزام بالأمانة العلمية وذلك أن يقرر النقل حرفياً دون تصرف.

ثانياً: الدراسة التطبيقية التي قدمها الدلجي تعتبر نموذجاً جيداً للدراسات التطبيقية، وذلك لأسباب ثلاثة:

أ- كتب عن مائة وثمانية وثلاثين شخصاً، وهذا قدر واسع لزم له جهد ضخم كبير، وقد تضمنت الدراسة عدداً كبيراً من مشاهير الفكر الإسلامي، وهو بذلك وفر مادة علمية عن هؤلاء الأشخاص، وهذه فائدة إضافية لما قاله.

ب- ميز بين نوعين من الفقراء في دراسته التطبيقية، الفرع الأول فقراء وصفهم بأنهم تقلصت عنهم دنياهم ولم يحظوا منها بطائل، وفقراء أصيبوا مع فقرهم بنكبات وسمى ذلك: النكبات الحاصلة للأعيان، ولاشك أن عمل الدلجي ذلك يكشف عن سعة تصنيف في منهجه.

جـ- لم يقتصر على ذكر تراجم لسير الفقراء وإنما قدم نماذج من تفكيرهم في الفصل الثاني عشر الذي عقده تحت عنوان: في أشعار المفلوكين ومن في معناهم من مقاصد شتى وبيان أن الحامل عليها إنما هو الفلاكة، والدلجي بذلك ينظر لبعد يلزم أن تشمله الدراسة التطبيقية، وما قاله في تقديم أفكارهم وأشعارهم وما قاله من تعليق على بعضها هو تنظير جيد لبعد من أبعاد الدراسات التطبيقية.

ثالثاً: الدلجي وهو يكتب في فصول الكتاب الأخرى غير الفصول الثلاثة المشار إليها كتب عن كثير مما يمكن اعتباره استدلالات تطبيقية، فذكر كثيراً من الإحصاءات ومنها ما يتعلق بإحصاءات عن أغنياء المسلمين ومقدار ثرواتهم، وهذه أيضاً معلومة من المعلومات الجيدة التي وفرها الدلجي بكتابه.

رابعاً: هذه هي الدراسة التطبيقية التي كتبها الدلجي في كتابه الفلاكة والمفلوكون، ومن هذه الدراسة التطبيقية وكذلك من الموضوعات الاقتصادية التي كتب عنها الدلجي نستطيع أن نستنتج عناصر منهجية وأساليب بحثية للدراسات الاقتصادية.

أ- الكتابات الاقتصادية المعاصرة تتأسس على المنهج الموضوعي

Positive Analysis وآراء الدلجي الاقتصادية ودراسته التطبيقية تشبع هذا الشرط المنهجى في الكتابة عن الاقتصاد.

ب- كتابة الدلجي عن الدراسة التطبيقية تجعله رائداً لهذا الأسلوب في الكتابة عن الاقتصاد، ذلك أن تضمين الدراسات الاقتصادية جزءاً تطبيقياً هو اتجاه حديث نسبياً بينما الدلجي أخذ بهذا الأسلوب البحثي منذ أكثر من ستة قرون.

٢-٢-٢: التوصيات

عقد الدلجي الفصل الثالث عشر (ص ١٨١ - ١٨٤) لما أسماه: في وصايا يستضاء بها في ظلمات الفلاكة، ويعني ذلك أن هذا الفصل هو توصيات يختم بها ما كتبه، والتوصيات التي أوصى بها الدلجي ليستضاء بها في ظلمات الفلاكة، على حد تعبيره، أو ليعالج بها الفقر، على حد التعبير الحديث، يمكن تجميعها في مجموعات:

مجموعة أولى: تعمل هذه المجموعة على مستوى العقيدة، أي المستوى الإيماني، من أمثلة ما قاله في ذلك: «وإياك إياك على التعويل على واحد بخصوصه من البشر وإلقاء السرائر عليهم، فإن من ألقى سرائره على غير الله وَكَّله وما اختاره لنفسه» (ص ١٨٣). «كن تواباً رجاعاً أواباً إلى الله عظيم الالتفات إليه والاستعانة بقوته» (ص ١٨٢). «كن كثير الدعاء بأسمائه تعالى وله الحمد» (ص ١٨٢).

مجموعة ثانية: تشمل هذه المجموعة العناصر الخلقية التي أوصى بها

الدلجي. هذه العناصر الخلقية تعمل على مستوى أدنى من المستوى الذي تعمل عليه العناصر العقدية. ومن أمثلة هذه العناصر الخلقية التي ذكرها الدلجي: «سع الناس بأخلاقك ومعارفك إن لم تسعهم بمالك ومعروفك واجتنب الإساءة إليهم إن عجزت عن الإحسان لهم» (ص ١٨٢)، «تحقق أن المعاصي كالسموم يضر قليلها وكثيرها. إن للطاعات عبقاً وشذاً تفوح على أهلها وإن كتموها» (ص ١٨٢).

مجموعة ثالثة: تعمل هذه المجموعة على تحبيب العلم والسعي للتزود به ومنه، من العناصر التي ذكرها: «انظر كيف يكون استجلاء لطائف العلوم شاغلاً عن الأكل» (ص ١٨١). «إن في الكمالات النفسية لذة تزيد على اللذات الجسدية» (ص١٨١) «عليك من العلوم بالكتاب والسنة والتمتع بما فيها من النكات واللطائف واستمد منها برد اليقين وثلج الصدور» (ص ١٨٢).

مجموعة رابعة: تعمل هذه المجموعة على تحبيب المال، ومما قاله الدلجي عن ذلك: «لله در من سمى المال كمال الكمالات» (ص ١٨٢)، وبدعوى الدلجي الفقير إلى حب المال يعالج فيه مظهرية الزهد.

مجموعة خامسة: تعمل هذه المجموعة على دعوة الفقير للعمل وانتهاز الفرصة، ومما قاله عن ذلك: «لاتكن وكلاً بل متحركاً كيساً، ورقع ضر عجزك وفلاكتك بحيلتك ومصابرتك والتعرض لتنفيسات الدهر والوثوب عند الفرصة، ولا تيأس من روح الله» (ص ١٨٢).

بعد التعريف بتوصيات الدلجي لعلاج الفقر يمكن استنتاج ما يلي:

أ- تعرف الاقتصاديات المعاصرة الكثير من سياسات علاج الفقر، بعض هذه السياسات يعمل على إعادة توزيع الدخل، وبعضها يعمل على إعادة توزيع الثروة، وبعضها يعمل على غير ذلك مثل الأسعار، وما قاله الدلجي لا يعني إلغاء هذه السياسات أو يعمل على بدائل لها، وإنما هو عرض عناصر رأى أنها يمكن أن تعمل ولم يصادر على غيرها من العناصر.

ب- وصايا الدلجي تعمل على علاج الفقير في دينه وفي خلقه وفي اكتساب العلوم وفي العمل، وهذه السياسة لمعالجة الفقر لها خاصية الشمول والكلية.

جـ- كتابة الدلجي عن التوصيات تجعل مساهمته في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد تتضمن تفوقاً في أساليب البحث في الاقتصاد، فالدراسات الحديثة في الاقتصاد وخاصة الأبحاث والرسائل العلمية تعطي أهمية للتوصيات، ذلك لأنها تجعل البحث قابلاً للتطبيق والاستفادة منه، والدلجي وهو يختم دراسته عن الفقر بتوصيات يكون بهذا رائداً لهذا الأسلوب البحثي.

٣- تقويم مساهمة الدلجي

بناء على المنهج الذي نكتب به عن تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد فإن تقويم المساهمات يكون من ثلاثة جوانب: إسلامية الآراء التي تضمنتها المساهمة، موقعها في سياق مساهمة المسلمين العلمية في الاقتصاد، وأخيراً المقارنة بينها وبين المساهمة الأوروبية.

٣-١ : إسلامية آراء الدلجي

٣-١-١: قبل عرض ما يتعلق بإسلامية آراء الدلجي؛ نرى التمهيد لها بالملاحظات التالية:

أ- عرض للدلجي في هذه الدراسة كتاب واحد هو كتاب الفلاكة والمفلوكون، والكتاب عن موضوع واحد هو الفقر والفقراء، وللدلجي كتب أخرى لم نعرض لها لأنها في غير الموضوع الاقتصادي، والتعرف على إسلامية آراء الدلجي يستلزم أن يتم ذلك بناء على كل آرائه في كل كتبه ولكن هذا يخرج بدراستنا كلية عن موضوعها، والمتلائم مع دراستنا أن نتعرف على إسلامية آرائه التي عرضها في الكتاب الذي عرضناه.

ب- بصدد اقتراح التعرف على إسلامية آراء الدلجي نرى ضرورة الإشارة إلى أننا لا نحاكم آراء الدلجي أو غيره من الآراء التي نعرضها في سياق الكشف عن تراث المسلمين في الاقتصاد فهذا الأمر مستبعد كلية، وإن السبب الذي جعلنا نبحث هذا الموضوع هو أننا نحاول أن نكتشف ما عرضه المسلمون عن الاقتصاد كعمل عقلاني بحت أو عمل عقلاني تنظيراً للواقع؛ أي أننا لا نعرض التشريعات الإسلامية المتعلقة بالاقتصاد، فإذا كان الأمر على هذا النحو فإن البحث عن إسلاميته، يعتبر أمراً مقبولاً ثم إن البحث عن إسلامية هذه الآراء يتأكد بناء على ما هو معروف من أن المستشرقين شككوا في إسلامية هذا النوع من مساهمة المسلمين، وتركز

هجومهم خاصة على فكر ابن خلدون[1]، وبهذا يكون البحث عن إسلامية هذه الآراء ردّاً على الحملة الأوروبية.

جـ- يوجد سبب خاص بالدلجي يجعلنا نهتم بالتعرف على إسلامية آرائه؛ ذلك أنه اتهم بالزندقة، وعندما نثبت إسلامية آرائه فإن هذا يعتبر تبرئة لفكره.

بعد هذه الملاحظات التمهيدية نقترح أن نتعرف على إسلامية آراء الدلجي من الجوانب التالية:

٣-١-٢: خلق الأعمال وما يتعلق به

بدأ الدلجي دراسته عن الفقر والفقراء بموضوع خلق الأعمال وما يتعلق به، وبهذا البدء يعلن الدلجي التزامه الكامل بالمدخل الإسلامي وهو يكتب عن الفقر والفقراء. وهذه هي دلالة البدء بهذا الموضوع. وبجانب دلالة البدء فإن ماقاله الدلجي عن خلق الأعمال مقبول إسلامياً.

٣-١-٣: أسباب الفقر

الموضوع الرئيس في كتاب الدلجي هو البحث عن أسباب الفقر، وما قاله الدلجي عن أسباب الفقر في الطوائف الاجتماعية التي ذكرها هو وصف للواقع، ولا يقال عن وصف الواقع أنه إسلامي أو غير إسلامي. فالأمر لا يعدو أن يكون التقاط صورة حقيقية لما عليه الواقع. وهذا جانب

---

(١) عرضت الدراسة لهذا الموضوع بالتفصيل عند عرض مساهمة ابن خلدون.

عن الدراسة الوصفية، ومع أن وصف الواقع له خاصية الحيدة إلا أن الدلجي وهو يعمل ذلك كان يحاكم الواقع بالإسلام عندما يكون الأمر قابلاً لذلك أو محتملاً له.

٣-١-٤: دستور الكتابة عن الأشخاص

ضمن الدلجي كتابه دراسة واسعة عن كثير من الأشخاص، وقد التزم في الكتابة عن أشخاص بمنهج مقبول إسلامياً قبولاً كاملاً.

٣-١-٥: التوصيات

ختم الدلجي كتابه بتوصيات تعتبر بعضها حلولاً إسلامية لمشكلة الفقر، والبعض الآخر من قبيل العمل العقلاني المجرد ولا تتعارض مع ما هو مقرر شرعياً.

٣-٢: مساهمة الدلجي في سياق مساهمة المسلمين

مساهمة الدلجي جاءت في موضوع واحد هو الفقر والفقراء، وقد جاءت دراسته في منهج وصفي تخللته بعض الآراء التحليلية، ولا نعرف مساهمة أخرى في تراث المسلمين الاقتصادي تسبق مساهمة الدلجي. فقد كتب المسلمون قبل الدلجي كثيراً عن الفقر والفقراء[1] ولكن ليس في كل

---

(١) الكثير من هذه الدراسات جاءت في إطار الكتابة الفقهية، ويمكن مراجعة كتب الفقه على وجه الخصوص في باب الزكاة عند الحديث عن سهم الفقراء، كما يمكن مراجعة ما كتبه الإمام محمد بن الحسن الشيباني في كتابه «الاكتساب في الرزق المستطاب».

ما كتب مساهمة من نوع مساهمة الدلجي التي جاءت في إطار عقلاني اقتصادي وصفي تحليلي.

بناء على هذا فإن الدلجي في سياق مساهمة المسلمين عن الاقتصاد هو رائد للدراسات الاقتصادية العقلانية الوصفية المتضمنة عناصر تحليلية، بل إنه يمكن القول إن الدلجي أسس مساراً في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد.

٣- ٣: مساهمة الدلجي مقارنة بمساهمة الأوروبيين

المقابلة بين مساهمة الدلجي في الاقتصاد بالمساهمة الأوروبية تستحق أن تجيء في فقرة واسعة، وذلك لأهمية الموضوع وهو الفقر، وهي أهمية في القديم وفي الحديث أيضاً، وسوف نعرض هذه المقابلة في جوانب متعددة.

٣- ٣- ١: الريادة التاريخية للدلجي

دراسة اقتصاديات الفقر من الدراسات الحديثة نسبياً، إذ إنها لم تعرف على هذا النحو الواسع إلا في حوالي الخمسينات من هذا القرن العشرين[١]، وهناك مساهمة عن دراسة الفقر وهي مساهمة راونترى[٢] التي

---

(١) تعتبر الدراسات التالية من أولى الدراسات التي تحمل هذا العنوان، ووجهت الاهتمام لدراسة اقتصاديات الفقر:

- Townsend; Peter. ' Measuring Poverty " British Journal of Sociology, 5, 1954.
- Weisbroad, B.A., the Economics of Poverty, Englewood Cliffs.

(2) Rowntree, B.J., " Poverty - A Study of Town Life, Macmillan, 1901

تعود إلى بداية القرن العشرين، ولكن لا يرتبط بها علم الاقتصاد لا يرتبط كثيراً وإنما ويشير إليها باعتبار ما لها من أهمية تاريخية وليس لأهمية موضوعية.

ويرجع كتاب الدلجي تاريخياً إلى القرن الثامن الهجري (الفترة من ١٤١٢ إلى ١٤٣١ م). يعني ذلك أن هذا الكتاب يرجع إلى بدايات القرن الخامس عشر الميلادى، وبناءً على هذا فإن تاريخ الدراسة الاقتصادية للفقر في إطار التراث الإسلامي يرجع إلى القرن الخامس عشر الميلادي.

الاستنتاج الذي يسجله البحث هو أن الدراسة الاقتصادية للفقر في التراث الإسلامي تسبق نظيرتها في علم الاقتصاد الأوروبي بحوالي خمسة قرون، وهذا إذا اعتبرنا أن هذه الدراسة يؤرخ لها في علم الاقتصاد بكتاب رونترى الذي نشر في ١٩٠١م، وقد يكون السبق للفكر الإسلامي بحوالي خمسة قرون ونصف، وهذا إذا اعتبرنا أن هذه الدراسة تعود تاريخياً إلى حوالي الخمسينات من القرن العشرين. وعلم الاقتصاد نفسه يرتبط بهذا التاريخ.

استخدم البحث في هذه المقارنة التاريخية مصطلح اقتصاديات الفقر، وذلك للاحتراز به عن معنى أو اعتراض قد يرد وهو أن الاهتمام بالفقر أو الكتابة عنه في إطار الفكر الوضعي أو في إطار الفكر الأوروبي بصفة عامة قديم، بل توجد كتابات كثيرة عنه خاصة في إطار الفكر الاشتراكي أو الاجتماعي الذي كتب في أوروبا في الفترة السابقة على كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣ م). هذا الاهتمام أو هذه الكتابة وجدت، لكن لا

تعتبر في علم الاقتصاد من قبيل الاهتمام أو الدراسة عن اقتصاديات الفقر، وإنما من قبيل الاهتمام بالفقر بصفة عامة، وهكذا تثبت نتيجة البحث وهي أن الدراسة الاقتصادية عن الفقر في إطار الفكر الإسلامي تسبق نظيرتها في إطار الفكر الوضعي بحوالي خمسة قرون على الأقل.

٣-٣-٢: تفوق الدلجي في منهج التحليل

يحاول البحث مناقشة البعد التحليلي في كتاب الدلجي، والمعلوم في الدراسات الاقتصادية التمييز بين نوعين من التحليل: التحليل الجزئي والتحليل الكلي، ويعرف التحليل الكلي بأنه الفرع من الاقتصاد الذي يدرس المتغيرات الاقتصادية الكلية، ويعنون بها الدخل القومي والتشغيل والمستوى العام للأسعار[١]، وأما التحليل الجزئي فيعرف بأنه التحليل الذي يرتبط بسلوك المنشآت الفردية والعائلات[٢]، أي بسلوك الوحدة.

أ - يتبين من تحليل كتاب الفلاكة والمفلوكون أن مؤلفه ناقش ظاهرة الفقر والفقير في ارتباطها مع الظواهر المتصلة بها، سواء أكانت ظواهر اقتصادية أم غيرها، وعلى ذلك يكون الدلجي قد بحث المشكلة التي بحثها بأسلوب التحليل الكلي، وهو باتباعه هذا الأسلوب يملك تفوقاً، ذلك أن التحليل الكلي يتفوق على التحليل الجزئي. من حيث إنه يعتبر الكليات أما

---

(1) Laidler, D.E. : " La Demande de Monnaie " Traduction par M. Fitou, Gunod, Paris, 1974, p. 21.

(2) Akley, G., " Macroeconomic Theory " , New Yourk, Macmillan Company, 1973, pp. 45.

التحليل الجزئي فإنه جعل القوانين الاقتصادية تكتشف وتعمل على مستوى الوحدة المتناهية في الصغر، وجعل التعرف على الدوافع والغايات الاقتصادية يتم على مستوى هذه الوحدات المتناهية في الصغر، والكلاسيك الجدد هم أنصار هذا النوع من التحليل، وهم بهذا قد أبطلوا الارتباط بين الظواهر الاقتصادية، ولهذا أصبحت الحياة الاقتصادية عندهم ترتبط بهذه الوحدة الذرية، ومما يجدر ذكره أن شخصية روبنسون كروزو[1] كانت هي المثال الذي صور هذه الوحدة الذرية، ومما يجدر ذكره أيضا أن الكلاسيك الجدد يعتبرون المدرسة التي لها الآن السيطرة في عالم وعلم الاقتصاد، وما قلناه عن التحليل الجزئي لا يصادر أنه مع التحليل الكلي يتكاملان في بناء علم الاقتصاد.

ب- كتب الدلجي عن الفقر وعن الفقراء، وقد كتب عن العناصر الآتية معتقداً أن لها ارتباطاً بالموضوع الذي كتب عنه. فكتب عن خلق الأعمال وما يتعلق به، وربط ذلك بمسئولية الفقير عن فقره (ص ٨) ومسألة خلق الأعمال وما يتعلق بها دراسة في فرع الدراسات عن العقيدة،

---

(١) روبنسون كروزو Robinson Crusee هو بطل القصة التي كتبها Daniel Defoe في ١٧١٩م وتحكي القصة عن بحار اسكتلندي مغامر، كان الناجي الوحيد من عاصفة، وعاش ثمانية وعشرين عاماً في جزيرة معزولة، واستطاع أن يوفر لنفسه حياة سعيدة نسبياً إلى أن أنقذ وأعيد إلى وطنه. نقلاً عن القاموس الفرنسي petit larousse طبعة ١٩٧٥م، ص ١٦٤٧.

وقد أثبت الدجلي بذلك أن دراسة الفقر كظاهرة اقتصادية على وجه الخصوص، وكظاهرة اجتماعية على وجه العموم يلزم أن نتعرف على ما تتعلق به من فرع العقيدة، وكتب أيضاً عن التاريخ وكان يعود دائماً للاستشهاد التاريخي (ص ٣٦)، وكتب عن علم النفس (ص ٢١)، وكتب فقرات تتعلق بالجغرافية البشرية (ص ٣٢)، وكتب عن علم المنطق (ص ٧٦)، وكتب عن الحضارات (ص ٦٥)، وكتب عن التراجم والسير (الفصل العاشر)، وكتب عن الديانات ورجل الدين (ص ٦٨)، وكتب عن الفلك وعن الشعوذة (ص ٣٤)، وكتب عن الطب (ص ٣٤).

هذه هي فروع المعرفة أو الموضوعات التي كتب عنها الدجلي وهو يكتب عن الفقر وعن الفقراء، وقد كتب عن هذه المعارف أو الموضوعات لأنه رأى فيها ارتباطاً مع ظاهرة الفقر والفقراء التي يكتب عنها.

النتيجة التي يثبتها البحث أن الدجلي وهو يكتب عن ظاهرة الفقر والفقراء لم يأخذها كظاهرة منفردة مستقلة عن غيرها من الموضوعات أو الظواهر التي لها ارتباط بها، أي لم يأخذها كظاهرة منفصلة معزولة، وإنما كتب عنها في ارتباطها بغيرها من الموضوعات أو الظواهر، ويعني ذلك فيما يتعلق بمنهج التحليل أن الدجلي كتب عن الفقر وعن الفقراء بأسلوب يقترح أن يسمى أسلوب التحليل الكلي الشمولي، ونقترح تعريفاً مبدئياً لهذا الأسلوب هو: الأسلوب الذي يدرس الظاهرة على مستوى الإجماليات ويدرسها في ارتباطها الواسع بكل الظواهر الأخرى التي لها بها ارتباط، والجزء الأول من التعريف يشير إلى الكلية، أما الجزء الثاني فإنه يشير إلى

الشمولية، وفي ضوء هذه الكلية الشمولية يمكن أن يفهم وأن يبرر هذا القدر الواسع من المعارف التي كتب عنها الدلجي.

كنتيجة يمكننا القول إن أسلوب التحليل الشمولي هو أسلوب التحليل المتفوق اقتصادياً. وهو أسلوب غير متداول في الكتابات الاقتصادية من أنصار المذهب الفردي، وهو أسلوب متفوق على الأسلوب الماركسي الذي يعاني من القصور، فالكلية الشمولية تمكننا من فهم الظواهر الاقتصادية فهماً صحيحاً، وتمكننا من فهم الارتباط التأثري بين الظاهرة الاقتصادية وبين غيرها من الظواهر فهماً صحيحاً إيجابياً إنسانياً.

جـ- عنصر آخر من عناصر تفوق منهج البحث في كتابة الدلجي. وهو أننا نلمح في كتابته عن الفقر إحالات تاريخية واضحة متكررة، بل إن الفصلين العاشر والحادي عشر يعتبران بالكامل دراسة تاريخية عن الفقر وعن الفقراء، هذه الإحالة إلى جزئيات في التاريخ تجعل منهج الدلجي أسلوب المنهج الاستقرائي، وقد عرفنا هذا المنهج في البحث الاقتصادي بصفة رئيسة مع المدرسة الاقتصادية التاريخية، وهي مدرسة ظهرت بصفة رئيسة في ألمانيا في فهم السلوك الحالي للظاهرة الاقتصادية وسلوكها وتطورها في المستقبل، وهذا المنهج يقابل منهج الاستنباط الذي يجعل العقل الإنساني هو الوعاء الذي تجري فيه التجربة لاستنباط القانون الذي يحكم الظاهرة الاقتصادية[1].

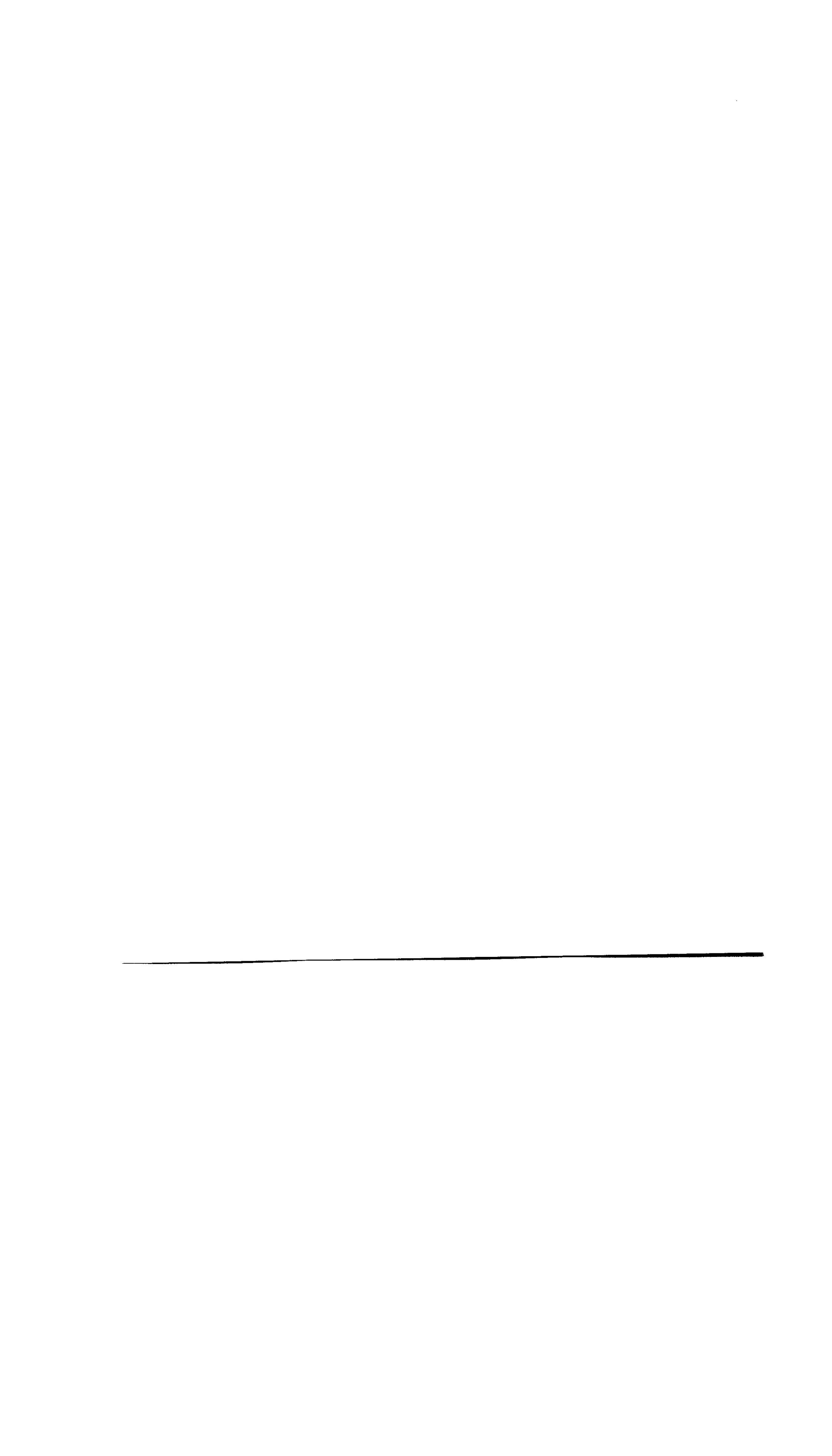
---

(١) انظر: دكتور محمد زيّان عمر، البحث العلمي: مناهجه وتقنياته، دار الشروق، ⇦

بجانب كتابة الدجلي على نحو نقول على أساسه إنه كتب بالمنهج الاستقرائي وخاصة في الفصلين العاشر والحادى عشر، وهما فصلا الدراسة التطبيقية، بجانب ذلك فإن كتابته في الفصول التسعة الأولى من الكتاب يظهر فيها المنهج الاستنباطي، وبهذا فإن الدجلي حين كتب نلمح عنده ظهور المنهجين الاستقرائى والاستنباطى. فهو يأخذ بالمنهج الاستنباطي حيث اقتضى الأمر ويأخذ بالمنهج الاستقرائي حيث اقتضى الأمر.

على هذا النحو تتبين الريادة في مساهمة الدجلي مقارنة بالمساهمة الأوروبية.

جدة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، الفصول: السادس والسابع والثامن.



المبحث السابع

تراث المسلمين العلمي في الرياضيات

١ – مدخل

١-١: الدراسات الاقتصادية تستخدم الرياضيات على نحو واسع، وقد تعمق هذا الاتجاه إلى حد أن نشأ في الدراسات الاقتصادية فرع يسمى الاقتصاد الرياضي، ونحن نكتب عن تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد رأينا أن نضيف فقرة عن تراث المسلمين العلمي في الرياضيات، وقبل تقديم شيء عن هذا الموضوع نرى أن نسبق بملاحظة، وهي أننا لا ندعي أن المسلمين استخدموا الرياضة في كتاباتهم الاقتصادية، ولكننا نزعم أن المسلمين لهم عطاؤهم الواضح والمتميز في الرياضيات على نحو واسع.

١-٢: هذه الفقرة عن تراث المسلمين العلمي في الرياضيات ننظر إليها باعتبارها فقرة تكميلية لدراستنا عن تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد، وهذا يتفق مع المنهج المتبع في المؤسسات الأكاديمية التي تدرس الاقتصاد، إذ ينظر إلى الرياضيات على أنها من المقررات المساعدة.

هذا التصنيف للرياضيات في دراستنا يعكس نفسه في أسلوب الكتابة الذي نعالج به هذا الموضوع، ذلك أننا نستهدف التعريف التاريخي بأهم العلماء في هذا التخصص ومساهماتهم، أي أن ما نقدمه هو مجرد لمحة تاريخية، ويعني هذا أننا لن ندخل في مناقشة لآرائهم بقصد الاستنتاج.

هذه الطبيعة البحثية لهذا الموضوع في دراستنا تعكس نفسها أيضاً في

المصادر والمراجع التي نحيل إليها؛ إذ إننا نستهدف بها الحصول على مادة تاريخية عن العلماء الذين نعرض آراءهم[١].

٢- بعض علماء المسلمين في الرياضيات وأهم مساهماتهم

نحاول في هذه الفقرة البحث عن مساهمة المسلمين في العلوم الرياضية، ويقتضي هذا أن نعرف ببعض العلماء المسلمين الذين عرف عنهم الاهتمام بهذه العلوم، وسوف يصاحب التعريف بهم عرض أهم آرائهم التي قالوها في هذا التخصص.

---

(١) المراجع التي رجعنا إليها في كتابة هذا المبحث:

١- ابن النديم، الفهرست، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.

٢- إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، مكتبة المثنى - بغداد.

٣- حاجي خليفة (مصطفي بن عبد الله)، كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون، مكتبة المثنى - بغداد.

٤- ابن تغري بردي (جمال الدين أبو المحاسن) الدليل الشافي على المنهل الصافي، تحقيق وتقديم فهيم محمد شلتوت، سلسلة من التراث الإسلامي، جامعة أم القرى.

٥- د. أحمد شلبى، موسوعة النظم والحضارة الإسلامية - الفكر الإسلامي: منابعه وآثاره، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة السابعة، ١٩٨٤م.

٦- قدري حافظ طوقان، تراث العرب العلمي في الرياضيات والفلك، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، الناشر، دار الشروق.

هذا الكتاب مصدر هام في الفقرة التي نقدمها، وقد اعتمدنا عليه في كثير من التفصيلات التي كانت خاصة بمساهمات معينة.

٢-١: الخوارزمي

من علماء القرن الثالث الهجري - التاسع الميلادي، وهو أول من استعمل كلمة جبر للعلم المعروف بهذا الاسم، كما أنه أول من استعمل علم الجبر بشكل مستقل عن الحساب وألف فيه كتاباً، وعرف الغربيون هذا العلم من الخوارزمي. وقد ترجمه إلى اللاتينية Rober of Cheser، ونشره Fredrick Ressen كما نشر في لندن سنة ١٨٣١م، ولقد أصبح متفقاً عليه في تاريخ الرياضيات أن الخوارزمي واضع علم الجبر وهو المبتكر لكثير من بحوثه التي تدرس في المؤسسات العلمية، وإليه يرجع الفضل في تعريف الناس بالأرقام الهندية وفي وضع بحوث الحساب بشكل علمي لم يسبق إليه.

٢-٢: أبو كامل

شجاع بن أسلم، عرف بالحاسب المصري، يظهر في القرن الثالث الهجري (٨٥٠م - ٩٣٠م). له كتب كثيرة في الرياضيات أهمها «كتاب كمال الجبر وتمامه والزيادة في أصوله»، وقد حاول في هذا الكتاب إكمال نقصان كتاب الخوارزمي، واعترف لهذا العالم بأنه وحيد عصره في حل المعادلات الجبرية وفي كيفية استعمالها لحل المسائل الهندسية.

٢-٣: الكندي

من علماء القرن الثاني الهجري - التاسع الميلادي، وهو فيلسوف مشهور لكن قل من يعرف أن له فضلاً على العلوم الرياضية والفلكية. قال عنه

كاردان[1] إنه من الاثني عشر عبقرياً الذين ظهروا في العالم، وصف الكندي بأنه فاضل دهره وواحد عصره في معرفة العلوم بأسرها وفيلسوف العرب، عالماً بالطب والفلسفة والحساب والهندسة والمنطق وعلم النجوم وتأليف اللحون وطبائع الأعداد.

وقد عرف عن الكندي أنه كان مهندساً قديراً وكان يرجع إلى مؤلفاته ونظرياته عند القيام بأعمال بنائية كما حدث عند حفر الأقنية بين دجلة والفرات.

وقد مكنته معرفته بالرياضيات المتقدمة من ملاحظة أوضاع النجوم والكواكب خاصة الشمس والقمر بالنسبة للأرض، ومالها من تأثير طبيعي، وما ينشأ عنها من ظاهرات يمكن تقديرها بالكم والكيف والزمان والمكان، وأتى بآراء جريئة في هذه البحوث، وعرف عنه أنه طبق الحروف والأعداد على الطب، كما ظهرت في كتابته فكرة التناسب بين الإحساسات، وهذه الفكرة الأخيرة كانت محل تقدير عظيم عند كاردانو الفيلسوف والرياضي الشهير في القرن السادس عشر. وقد ترجمت بعض مؤلفاته إلى عدة لغات أوروبية.

الكندي من أكثر المؤلفين المسلمين تأليفاً، فله كتب كثيرة وفي فروع

---

(١) كاردان Gerolamo Cardan رياضي وطبيب وفيلسوف عاش في الفترة ١٥٠١م – ١٥٧٦م صاحب الفضل في حل المعادلات من الدرجة الثالثة.

المرجع: Petit Larousse, 1975, P. 1221

متعددة من المعرفة، وحيث إننا نهتم به كعالم له مساهمته في تراث المسلمين العلمي في الرياضيات فإننا نذكر مؤلفاته في هذا العلم:

- رسالته في المدخل إلى الأرثماطيقى، خمس مقالات.
- رسالته في استعمال الحساب الهندسي، أربع مقالات.
- رسالته في الخطط والضرب بعدد الشعير.
- رسالته في الحيل العددية وعلم إضمارها.
- رسالته أن الكرة أعظم الأشكال الجرمية والدائرة أعظم من جميع الأشكال البسيطة.
- رسالته في تسطيح الكرة.
- رسالته في علل الأوضاع النجومية.
- رسالته في صنع الأسطرلاب.
- رسالته في استخراج مركز القمر من الأرض.
- رسالته في استخراج آلة وعملها يستخرج بها أبعاد الأجرام.
- رسالته في أغراض كتاب إقليدس.
- رسالته في اختلاف المناظر.
- رسالته في تقسيم المثلث والمربع وعملهما.
- رسالته في كيفية عمل دائرة مساوية لسطح أسطوانة مفروضة.
- رسالته في قسمة الدائرة ثلاثة أقسام.

- كتاب في البراهين المساحية لما يعرض من الحسابات الفلكية.

- رسالة في صنعة الأسطرلاب بالهندسة.

- رسالة في اختلاف مناظر المرآة.

- رسالة في استخراج خط نصف النهار وسمت القبلة.

٢-٤: الماهاني

من علماء القرن الثالث الهجري - التاسع الميلادي، ليست له شهرة، إلا أن البحث التاريخي أثبت أن له مساهمات متميزة في الرياضيات، ولذلك وصفه ابن النديم بأنه من علماء الأعداد والمهندسين.

اشتغل بمسألة ارشميدس التي تتعلق بقطع الكرة بمستو إلى جزءين حجمهما بنسبة معلومة، واعترف له بأنه أول من وضع هذه المسألة بشكل معادلة تكعيبية، عرفت المعادلة التكعيبية: س٣ + ب جـ٣ = هـ س٣ بمعادلة الماهاني كما أشار إلى ذلك سميث وهو المعروف بكتابته عن تاريخ الرياضيات، كما أن للماهاني كتاباً في النسبة.

٢-٥: الدينوري

أبو حنيفة أحمد بن داود. من علماء القرن الثالث الهجري، توفي حوالي (٢٨٢هـ = ٨٩٥م)، امتدحه ابن النديم كثيراً في كتابه الفهرست. له مؤلفات نفيسة في الجبر والفلك والحساب الهندي.

٢-٦: موسى بن شاكر وبنوه الثلاثة

ظهروا في عصر المأمون، ووصفوا بأنهم أظهروا عجائب الحكمة،

وكان الغالب عليهم من العلوم: الهندسة والحيل والحركات والموسيقى، من مؤلفاتهم كتاب يعرف بحيل بني موسى، وهو كتاب في الميكانيكا، وكتاب الشكل الهندسي، وكتاب الشكل المدور والمستطيل.

٢ – ٧: ثابت بن قرة

من علماء القرن الثالث الهجري التاسع الميلادي اعتبر أنه مهد لظهور واحد من أهم فروع الرياضيات وهو التكامل والتفاضل. وحل بعض المعادلات التكعيبية بطرق هندسية، ونبغ في حل مسائل إيجاد المساحات والحجوم، وقد عين حجم الجسم المتولد من دوران القطع المكافيء حول محوره، له أكثر من خمسة عشر مؤلفاً في الرياضيات، منها كتاب في مساحة الأشكال وسائر البسط والأشكال المجسمة، وكتاب في مسائل الهندسة وكتاب في المربع وقطره وكتاب في تصحيح مسائل الجبر بالبراهين الهندسية.

٢–٨: أبو بكر الرازي

من علماء القرن الثالث الهجري، التاسع الميلادي. اعتبر أبو الطب العربى، كما كان حجة في الطب في أوروبا حتى القرن السابع عشر للميلاد، ومع نبوغه وحجيته في الطب فإن له مساهمات معتبرة في العلوم الرياضية حيث ألف فيها أكثر من كتاب، منها: كتاب فيمن استعمل تفضيل الهندسة من الموسومين بالهندسة، كتاب في الرياضة، ومما يذكر للرازي أنه مؤلف «كتاب هيئة العالم» وغرضه منه أن يبين أن الأرض كروية.

٢– ٩: البوزجاني

محمد بن محمد بن يحيى بن إسماعيل، من علماء القرن الرابع الهجرى، العاشر الميلادي، ومن أعظم علماء الرياضة عند العرب ومن الذين لهم فضل كبير في تقدم العلوم الرياضية.

أضاف إضافات لها اعتبارها إلى بحوث الخوارزمي في الجبر، وحل هندسياً المعادلتين

س ٤ = جـ، س٤ + جـ س٣ = ب

مهدت مساهماته السبيل لعلماء أوروبا أن يتقدموا بالهندسة التحليلية خطوات واسعة قادت إلى التفاضل والتكامل. وقد شهد له علماء الرياضيات في أوروبا بالفضل واعترفوا بأنه أول من وضع النسبة المثلية (الظل) وأول من استعملها في حلول المسائل الرياضية، قال البيروني إن الفضل في استنباط شكل الظلي أو ما نسميه المماس هو للبوزجاني، وقد وضع للمماس جداول رياضية. وأوجد طريقة جديدة لحساب جداول الجيب ووضع بعض المعاملات التي تتعلق بجيب زاويتين كما كشف بعض العلاقات بين الجيب والمماس والقطائع ونظائرها.

اطلع كوبرنكس Copernicus[١] على بعض نظرياته وأعطى لها اهتمامه.

---

(١) كوبرنيكس Nicola Copernicus الفلكي البولندي المشهور (١٤٧٣ – ١٥٤٣م) مكتشف أن للأرض دورة حول نفسها ودورة حول الشمس.
المرجع: Petit Larousse, 1975, p. 1268.

وقد ألف البوزجاني كتباً كثيرة في الرياضيات وكان له اهتمامه الخاص بالجانب التطبيقي. من مؤلفاته: كتاب ما يحتاج إليه العمال والكتاب من صناعة الحساب، وهذا الكتاب كان أساساً لمعاملات كثيرين من الماليين في عصر مؤلفه وفي العصور التالية، ومنها.

- كتاب صناعة الجبر.
- كتاب ما يحتاج إليه الصناع من أعمال الهندسة.
- كتاب المدخل إلى الارثماطيقى.
- كتاب استخراج ضلع المربع، ومن هذا الكتاب عرف العلماء أنه حل المعادلة.

س ٤ = جـ ، س٤ + جـ س٤ = ب

ختام القول عن البوزجاني أنه مهد السبيل لإيجاد الهندسة التحليلية.

٢-١٠: ابن يونس المصري

على بن عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي المصري. من علماء القرن الرابع الهجري، قال الذين كتبوا عنه إنه مخترع الرقاص (بندول الساعة)، وأنه بذلك سبق جاليليو المخترع الإيطالى المشهور. اشتهر كفلكي، وهو الذي رصد كسوف الشمس وخسوف القمر في القاهرة حوالي ٩٧٨م. أشهر مؤلفاته الزيج الحاكمي وهو في الفلك، وقد ترجم إلى بعض اللغات الأوروبية، وكان لابن يونس مرصد على صخرة في جبل المقطم، وقد جمع في زيجه الحاكمي كل الآيات

المتعلقة بأمور السماء ورتبها ترتيباً جميلاً بحسب مواضيعها.

برع في المثلثات وقد تقدم علم المثلثات على بحوثه، وهو أول من استطاع أن يتوصل إلى القانون الآتي:

جتا س جتا ص = $\frac{1}{2}$ جتا (س + ص) + $\frac{1}{2}$ جتا (س − ص)

وقد استعمل الخطوط المماسة في مساحة المثلث.

٢-١١: الكرخي

يعتبر من أعظم رياضيي العرب. من أهم مؤلفاته: كتاب الفخري، وكتاب الكافي وكتاب البديع، قال سميث صاحب المؤلف المشهور عن تاريخ الرياضيات: إن كتاب الفخري أهم أثر في الجبر. وقد احتوى هذا الكتاب على مسائل متنوعة تؤدي إلى حل معادلات من الدرجة الأولى والدرجة الثانية ومعادلات ذات درجات أعلى، وأما كتاب الكافي فهو في مباديء الحساب ويحتوي على كيفية إيجاد الجذر التربيعي للأعداد كما أن فيه حساب مساحات بعض السطوح ولا سيما المساحات التي تحتوي على جذور، وله كتاب ثالث عنوانه البديع ويقال إنه أهم من كتابه الفخري.

٢- ١٢: ابن الهيثم

الحسن بن الحسن بن الهيثم، من علماء القرن الخامس الهجري (الحادى عشر الميلادي). صاحب تصانيف وتأليف في الهندسة، وكان عالماً بهذا الشأن متقناً له متفنناً فيه مشاركاً في علوم الأوائل، تقول عنه دائرة المعارف البريطانية: «ابن الهيثم أهم مكتشف ظهر بعد بطليومس في عالم البصريات».

ولابن الهيثم بحوث في الرياضيات تدل على سعة اطلاعه، وتتجلى مقدرته في تطبيق الهندسة والمعادلات والأرقام في المسائل المتعلقة بالفلك والطبيعة، من مؤلفاته في الرياضيات والطبيعة:

- كتاب شرح أصول إقليدس في الهندسة والعدد وتلخيصه.
- كتاب الجامع في أصول الحساب.
- كتاب في تحليل المسائل الهندسية.
- كتاب في تحليل المسائل العديدية بجهة الجبر والمقابلة.
- كتاب في حساب المعاملات.
- كتاب في خواص المثلث من جهة العمود.

ويقال عن ابن الهيثم إنه اعتبر في مرتبة علمية تضاهي مرتبة أينشتين.

٢- ١٣: البيروني

محمد بن أحمد أبو الريحان البيروني الخوارزمي. عاش فيما بين القرنين الرابع والخامس الهجريين (العاشر والحادي عشر الميلاديين). فيلسوف ورياضي جغرافي، اعتبر من أعظم عظماء الإسلام ومن أكابر علماء العالم لما له من ثقافة واسعة.

فقد كان ملماً بعلم المثلثات، وكتبه فيه تدل على أنه عرف قانون تناسب الجيوب، واشترك مع بعض معاصريه في عمل الجداول الرياضية للجيب والظل، ووضع نظرية لاستخراج مقدار محيط الأرض، وكتب في تاريخ الرياضيات عند العرب والهنود.

٢- ١٤: عمر الخيام

من علماء القرن السادس الهجري، الثاني عشر الميلادي. عرف بكونه فيلسوفاً وشاعراً وفلكياً ولكنه لم يعرف كعالم في الرياضيات رغم ما له من مؤلفات قيمة في الجبر والهندسة، وخاصة هندسة إقليدس، من كتبه في الرياضيات: مقالة في الجبر والمقابلة، وشرح ما يشكل من مصادرات إقليدس، ترجم كتابه في الجبر إلى اللغة الفرنسية ونشر في باريس سنة ١٨١٥م.

٢- ١٥: الطوسي

نصير الدين الطوسي. من علماء القرن السابع الهجري، الثالث عشر الميلادي. كتب في المثلثات والجبر والهيئة وإنشاء الأسطرلاب وكيفية استعمالها. أشهر مؤلفاته كتاب الشكل القاطع، وقد اعتمد عليه الرياضي الأوروبي المشهور ريجيو مونتانوس في مؤلفه كتاب المثلثات، والطوسي أول من استعمل الحالات الست للمثلث الكروي القائم الزاوية، وله مؤلفات أخرى منها: كتاب تحرير إقليدس، الرسالة الشافية عن الشك في الخطوط المتوازية، كتاب قواعد الهندسة.

٢- ١٦: ابن الهائم

ابن الهائم: أبو العباس شهاب الدين أحمد.. المصري ثم المقدسي، من علماء القرن الثامن الهجري، الرابع عشر الميلادي. له مؤلفات في الفرائض والحساب والجبر. أشهر الكتب التي وضعها:

- كتاب شرح الأرجوزة لابن الياسمين في الجبر.
- رسالة اللمع في الحساب.
- كتاب حاو في الحساب.
- كتاب المعونة في الحساب الهوائي.
- كتاب المقنع، وهو قصيدة من ٥٢ بيتاً من الشعر في الجبر.

٢-١٧: الكاشي

غياث الدين جمشيد بن مسعود الكاشي، ولد في مدينة كاشان في القرن التاسع الهجري، الخامس عشر الميلادي. له شهرة فلكية فقد اشترك في إنشاء مرصد سمرقند، وله مؤلفات كثيرة باللغة الفارسية والعربية في الرياضيات منها: كتاب زيج الخاقاني في تكميل الابلخاني، رسالة المحيطية (عن محيط الدائرة)، رسالة الجيب والوتر، كتاب مفتاح الحساب، الذي يعتبر أهم كتبه لاكتشافه فيه الكسور العشرية.

٢- ١٨: ابن حمزة المغربي

من علماء القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي، جزائري. أشهر مؤلفاته في الرياضيات كتاب تحفة الأعداد، وتعتبر بحوثه في المتواليات الأساس الذي بني عليه فرع الرياضيات المعروف وهو اللوغاريتمات.

٣- تقويم مساهمة المسلمين في الرياضيات وتقويم توظيفها

٣-١: تقويم مساهمة المسلمين في الرياضيات

يستنتج من المناقشة التي تمت في هذا المبحث النتائج التالية:

أولاً: أن العلماء المسلمين أعطوا مساهمة إيجابية في الرياضيات، وقد اتسعت هذه المساهمات اتساعاً رأسياً، حيث ساهم المسلمون في بعض المسائل الدقيقة في بعض فروع الرياضيات.

ثانياً: عطاء العلماء المسلمين في الرياضيات أكبر من كونه مساهمة. فلهم ريادات في بعض فروع الرياضة. فالجبر مثلاً هو أحد فروع الرياضيات من وضع المسلمين وحدهم، وليس الجبر وحده وإنما فروع أخرى غيره، ويمكن مراجعة المناقشة التي تمت في هذا المبحث لمعرفة فروع الرياضيات التي عقد اللواء فيها للمسلمين.

ثالثاً: من الظواهر العلمية الحسنة أن العلماء المسلمين الذين ساهموا إيجابياً في الرياضيات يتوزعون على كل الأقاليم الجغرافية الممثلة للعالم الإسلامي، وإن هذا يدل على أن الحيوية العلمية على وجه العموم وفي الرياضيات على وجه الخصوص كانت عامة في عقلية المسلمين في كل الأقاليم الإسلامية.

٣-٢: تقويم توظيف الرياضيات عند المسلمين

لا شك أن البحث العلمي على المستوى النظري له فائدته، ولكن تظهر فائدته أكثر في تطبيقاته، وقد كشف البحث أن للمسلمين مساهماتهم المتنوعة في الرياضيات ولكن ربما يثار تساؤل عن توظيف المسلمين للرياضيات في أبحاثهم العلمية وفي التطبيقات العلمية، ونحاول الآن أن نعطي عنه رأياً وذلك بناء على المناقشة التي تمت في المبحث الحالي.

أولاً: التشريعات الإسلامية عامل فاعل رئيس في تقدم العلوم. وهذا القول يصدق على كل العلوم بما في ذلك العلوم الرياضية، فالصلاة والصوم والحج من العبادات الإسلامية حفزت المسلمين للاهتمام بالعلوم الرياضية، وقد كان هذا هو المنطلق، وبعد انطلاق البحث في العلوم الرياضية في الحضارة الإسلامية وظف العلماء المسلمون تطبيقياً الرياضيات في معرفة مواقيت الصلاة والصوم والحج.

ثانياً: الدراسات الفلكية تقدمت تقدماً كبيراً في الحضارة الإسلامية، بل كانت للمسلمين مساهمات ريادية في بعض الآلات التي تستخدم في الفلك، وقد وظف المسلمون تطبيقياً على نحو ظاهر معارفهم في الرياضيات في الدراسات الفلكية.

ثالثاً: يستنتج من المناقشة التي سبقت في هذا المبحث أن المسلمين وظفوا المعارف الرياضية في بعض الشؤون التجارية.

رابعاً: للمسلمين تراثهم في المعارف الاقتصادية العقلانية، بل إنه كما تبين أنهم مؤسسو علم الاقتصاد (مساهمة ابن خلدون). كما أن لهم تراثهم في المعارف الرياضية، والموضوع الذي يستحق مناقشة هو التعرف على ما إذا كان المسلمون قد استخدموا الرياضيات في التنظير الاقتصادي في التراث الذي تركوه أم لا.

وتراث المسلمين العلمي في الاقتصاد الذي قدمناه في دراستنا لا يعطي إجابة بالإيجاب على هذا السؤال، وبعبارة أخرى إننا لم نجد صياغة رياضية في الموضوعات الاقتصادية التي تعرفنا عليها في تراث المسلمين.

هذه الإجابة بالسالب نرى أن نضع عليها تحفظاً. وذلك لأن استخدام الرياضيات في التنظير الاقتصادي يعتبر من التطورات الحديثة في علم الاقتصاد، بل إن الرواد الأول لعلم الاقتصاد في أوروبا لم يستخدموا الرياضيات في عرض آرائهم الاقتصادية، وما حدث مع رواد الاقتصاد الأوروبيين هو أن الأجيال التالية لهم هي التي وضعت آراءهم الاقتصادية في صياغات رياضية، وعلى نفس المنهج نقول إن المطلوب منا هو أن نضع الآراء الاقتصادية في تراث المسلمين في صياغات رياضية، وفي هذا الصدد نشير إلى أن الاقتصادي الفرنسي De La Grandville فعل هذا مع ابن خلدون حيث صاغ فكره الاقتصادي في نموذج رياضي وبياني.

المبحث الثامن

مساهمة المسلمين في المؤسسات الاقتصادية

١- المؤسسة ذات طبيعة فنية وليست مذهبية

١-١: لم يستخدم لهذه الفقرة عنوان: المؤسسات الاقتصادية في الإسلام، وذلك لأننا نرى أن المؤسسة الاقتصادية أمر فني يتطور مع تطور المجتمعات، والأمور الفنية ليست من طبيعتها أن ينزل بها تشريع، ونحاول هنا أن نعطي أمثلة لتوضيح هذا المعنى. ومن المعلوم أن للإسلام تشريعاته المنظمة لعقود الإجارة والمزارعة والمساقاة والإجارات والمضاربة وغيرها من العقود، ولكن أقوال الفقهاء الكثيرة والمفصلة لم تتعرض للشكل المؤسسي الذي تتم فيه هذه العقود وذلك للمعنى الذي أشرت إليه وهو أن المؤسسة عمل فني يخضع للحالة التطورية التي عليها المجتمع.

١-٢: الطبيعة الفنية للمؤسسة جعلت أية حضارة تستخدم مؤسسات حضارة أخرى دون أن تخشى من تأثير مذهبي أو عقدي، ومن الأمثلة التاريخية المعروفة عن هذا الأمر إنشاء عمر بن الخطاب للدواوين مستفيداً من تجربتها في الإمبراطورية الفارسية، وذلك بناء على علم عمر بن الخطاب بالطبيعة الفنية للمؤسسة.

١-٣: على الرغم من الطبيعة الفنية للمؤسسة فإننا نحاول في هذه الفقرة إعطاء نبذة عن المؤسسات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية والتي تمثل مساهمات للمسلمين، ودراستنا التي يتضمنها هذا الكتاب كله هي

للبحث عن مساهمات المسلمين التي هي من إنتاج العقل وحده في مجال الاقتصاد، ومساهمات المسلمين في هذا المجال يمكن أن تكون من قبيل الأفكار والآراء، ويمكن أن تكون من قبيل استحداث مؤسسات اقتصادية أو تطويرها، وعلى هذا يبرر بحثنا عن مساهمات المسلمين في المؤسسات الاقتصادية ونحن نبحث عن تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد.

وهناك مؤسسات اقتصادية تابعة لقطاع للأفراد، ومؤسسات اقتصادية تابعة للحكومة، ولا نستهدف هنا البحث عن كل أنواع المؤسسات في هذين القطاعين وإنما نقترح أن ندرس مؤسسة الائتمان والأعمال المصرفية كنموذج لمؤسسات قطاع الأفراد، وندرس الدواوين كنموذج ممثل لقطاع الحكومة.

٢ – مساهمة المسلمين في مؤسسات الائتمان والأعمال المصرفية

٢-١: الائتمان والأعمال المصرفية في الحضارة الإسلامية من المصطلحات المشتقة حديثاً، وقد جاء هذا الاشتقاق مع استخدام مصطلح الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية، وهذا المصطلح له ملاءمته عند الكتابة بغير اللغة العربية عن المضمون أو الموضوع الذي يدخل تحت عنوان الائتمان والأعمال المصرفية، وقد ظهر في بعض الكتابات وذلك مثل بحث إبراهام يودوفتش[1] وعنوانه: حول مؤسسات الائتمان

(١) يمكن مراجعة:

إبرهام ل. يدوفتش، حول مؤسسات الائتمان والأعمال المصرفية في الشرق الأدنى ⇦

والأعمال المصرفية في الشرق الأدنى الإسلامي في القرون الوسطى.

٢-٢: الفقه الاقتصادي فيه كثير من المعاملات التي لها طبيعة ائتمانية، ونحيل هنا إلى أحد كتب الفقه المشهورة لمجرد الإشارة إلى بعض أسماء هذه المعاملات. وهو كتاب المغني لابن قدامة[1]: البيوع، الصرف، السلم، القرض، الرهن، الحوالة، الضمان، الشركة.

٢-٣: فضلاً عن المعاملات الاقتصادية المذكورة فإنه يمكننا أن نعمم فنقول إن أعمال الائتمان وأعمال التجارة على وجه العموم أديت في الحضارة الإسلامية، وقد أثبت البحث التاريخي أن هذه الأعمال أو الأنشطة الاقتصادية قد أديت في الحضارة الإسلامية وقد شهد بذلك أحد المفكرين الغربيين فقال: «وجود وانتشار استخدام أنواع بالغة التعقيد من الائتمان في الحياة الاقتصادية للعالم الإسلامي يعد شيئاً معترفاً به منذ حوالي ثلاثة أو أربعة قرون على الأقل قبل حدوث أي شيء يمكن مقارنته بذلك في أوروبا في القرون الوسطى، وعند منتصف القرن الثامن تقريباً تم بالفعل تطوير عدد من مؤسسات الائتمان»[2].

الإسلامي في القرون الوسطى، مجلة المسلم المعاصر، العدد ٣٤، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

(١) ابن قدامة (أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة) المغني، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

(٢) إبراهام يودوفتش - مرجع سابق، ص١٤٣.

«وثائق جينزا بالقاهرة فيها سجلات شاملة للنشاطات التجارية الواقعية التي نشأت بصفة رئيسية منذ القرن الحادي عشر إلى القرن الثالث عشر الميلادي.. وتتضمن معلومات وافرة بالنسبة لجميع أوجه الائتمان»[1].

٢-٤: فيما يتعلق بالمؤسسات التي تمت في إطارها أعمال الائتمان وأعمال التجارة فقد أثبت البحث التاريخي وجود مؤسسات متعددة، ونشير إلى مؤسستين هما[2]:

أ- الصرافون.

ب- التجار وأصحاب المصارف.

وإنما قصرنا الإشارة على هاتين المؤسستين لأهميتهما في أعمال الائتمان على وجه الخصوص، وفي هذا الصدد نذكر شهادة لأحد المفكرين الغربيين: «إن تطور الأعمال المصرفية أو شبه المصرفية في القرن العاشر في العراق - التي كتب عنها الكثير - كان في الحقيقة مثيراً للإعجاب»[3].

---

(١) المرجع نفسه، ص ١٤٣.

(٢) د. حسين صادق حسن، الأعمال المصرفية الإسلامية من التراث إلى المعاصرة، بحث مقدم للملتقى الدولي عن البنوك الإسلامية، نادي ابن خلدون للاقتصاد الإسلامي، جامعة قسنطينة، الجزائر، مارس ١٩٩٠م، ص٧.

(٣) ابراهام يودوفتش، مرجع سابق، ص ١٤٥.

٢-٥: لا شك أن مؤسسات الائتمان والتجارة التي وجدت في الحضارة الإسلامية كانت لها وثائقها التي تتعامل بها. ومن هذه الوثائق الحوالة والسفتجة، وفي صدد الحديث عن وثائق الائتمان في الحضارة الإسلامية نشير إلى حادثة تاريخية لها أهميتها وهي أن سيف الدولة الحمداني عندما كان أميراً على حلب في منتصف القرن الرابع الهجري تقريباً، زار بغداد وسار متنكراً وقدمت له بعض الخدمات ولما هم بالانصراف طلب الدواة وكتب رقعة لهم، فلما فتحوا الرقعة وجدوا أنها موجهة لبعض الصيارف في بغداد بألف دينار، وعندما عرضوا الرقعة على الصيرفي أعطاهم الدنانير في الوقت والحال، وقد استنتج أحد الباحثين من هذه الرواية «أن استعمال الصكوك المسحوبة على الصيارفة لتأدية المدفوعات بدلاً من الدفع النقدي كان أمراً معروفاً ومقبولاً في نطاق التمويل التجاري أو الشخصي»[1].

ومن الواقعة المشار إليها استنتج باحث آخر «أن أول شيك في التاريخ تم سحبه لم يكن على يد صائغ في لندن عام ١٧٩٥م كما يردد ذلك المؤلفون للقانون التجاري، وإنما أول شيك قد جرى سحبه حقيقة كان على يد صراف بغداد في منتصف القرن الرابع الهجري[2]».

---

(١) الغريب ناصر، تطور حركة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية - دراسة شاملة للبعدين الزمني والمؤسسي، المعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي، قبرص، ١٤٠٤هـ، ص٨.

(٢) د. حسن صادق حسن، الأعمال المصرفية الإسلامية من التراث إلى المعاصرة، مرجع سابق، ص٨.

٣- المؤسسات الإدارية والاقتصادية والمحاسبية الحكومية في الحضارة الإسلامية (الدواوين)

٣-١: قامت الحكومة الإسلامية لأول مرة في المدينة المنورة تحت قيادة الرسول ﷺ، ولا شك أن هذه الحكومة كانت لها احتياجات مؤسسية، والثابت تاريخياً أن الرسول ﷺ أنشأ مؤسسات كافية للاحتياجات المؤسسية البسيطة التي تطلبتها الدولة الناشئة، وكانت هذه المؤسسات تتطور مع تطور الدولة وتعقبات الحياة فيها، وكانت للرسول ﷺ مكاتبات، ومتعلق هذه المكاتبات هو ديوان الإنشاء، كما كان له صلى الله عليه وسلم كتّابه الذين يكتبون إيرادات الدولة ونفقاتها، كما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال: اكتبوا لي من تلفظ بالإسلام(١).

٣-٢: هذه الوقائع التاريخية تثبت أن الدولة الإسلامية عرفت منذ نشأتها أنواعاً من المؤسسات بصورة أولية وهذه البساطة التي وجدت عليها مؤسسات الدولة الإسلامية تقوم دليلاً على الفكرة التي بدأنا بها الكتابة عن المؤسسات في الحضارة الإسلامية وهي أن المؤسسة ذات طبيعة فنية وليست دينية، ومما يدل عليه أيضاً أن الرسول ﷺ مؤيد من الله بالمعجزات وفي قدرة الله سبحانه أن يرشده إلى أرقى أنواع المؤسسات وأكثرها تعقيداً ولكن ما حدث من مؤسسات في عصر الرسول ﷺ يدل

---

(١) محمود المرسي لاشين، التنظيم المحاسبي للأموال العامة في الدولة الإسلامية، دار الكتاب المصري، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٧٧م، ص ٥٣-٥٤.

على أنها لون فني يتطور مع تطور المجتمع وتعقيدات حياته الاقتصادية والسياسية.

٣-٣: في الكتابات عن المؤسسات في الحضارة الإسلامية يشيع القول أن عمر بن الخطاب ﷺ أول من دون الدواوين في الإسلام، فكيف يمكن التوفيق بين هذا الرأي الشائع وما ثبت في الفقرة السابقة من أن المؤسسات بدأت في عصر الرسول ﷺ. فما نراه هو أن البداية المؤسسية في عصر الرسول ﷺ كانت من نوع الفعل أما في عصر عمر رضي الله عنه فأضيف إلى ذلك إعداد المكان وتعيين مسؤولين محددين وتوزيع الاختصاصات.

وقد أنشأ عمر بن الخطاب رضي الله عنه الدواوين الآتية: ديوان الجند لكتابة أسماء الجند وما يخص كلاً منهم من العطاء، وديوان الخراج والجباية لتدوين ما يرد إلى بيت المال وما يفرض لكل مسلم من العطاء[1].

٣- ٤: في عصر بني أمية أصبحت الدواوين أربعة: (١) ديوان الخراج، (٢) ديوان الرسائل، (٣) ديوان المستغلات أو الإيرادات المتنوعة، (٤) ديوان الخاتم.

أما في العصر العباسي فقد أصبحت الدواوين: (١) ديوان الخراج، (٢) ديوان الدية، (٣) ديوان الزمام (قلم مراقبة الحسابات)، (٤) ديوان

---

(١) دكتور عوف محمود الكفراوي، الرقابة المالية في الإسلام، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٣م، ص ٢٠٠.

الجنـد، (٥) ديـوان البحريـة، (٦) ديـوان زمـام النفقـات، (٧) ديـوان الرسائل، (٨) ديوان النظر في المظالم، (٩) ديـوان الأحـداث والشـرطة، (١٠) ديوان العطاء.

وإلى جانب هذه الدواوين الرئيسية توجد دواوين أخرى فرعية تتصـل بالإدارة والسياسـة والقضـاء كمـا وجـد ديـوان الأكرهـة للإشـراف علـى القنوات والترع والجسور وشئون الري[١].

٣-٥: في دراسة حديثة عـن الخلافـة العباسـية[٢] ثبـت أن الـدواوين أشبعت كل الاحتياجـات المؤسسـية لإدارة نفقـات الدولـة. وكانـت هـذه النفقـات علـى النحـو الآتي: (١) نفقـات دار الخلافـة وممـا يـدخل فيهـا: نفقـات الخلفـاء ونفقـات تأديـب وتعليـم أولاد الخلفـاء ونفقـات العلمـاء والفقهاء والأطباء. (٢) النفقات الراتبة وممـا يـدخل فيهـا: رواتـب الجنـد، نفقات القضـاة، نفقـات الشـرطة والسـجون، نفقـات الزراعـة، ونفقـات العمارة، ونفقـات الحـرمين، (٣) النفقـات الطارئـة ويـدخل فيهـا نفقـات طارئة متفرقة ونفقات الفداء.

٣-٦: يمكن القول إن وظائف الديوان تتشابه مع وظائف الـوزارة في عصرنا الحاضر. وقد تـبين في الفقـرات السـابقة وظـائف الـديوان في إدارة

---

(١) المرجع نفسه، ص ٢٠١ - ٢٠٣.

(٢) دكتور ضيف الله يحيى الزهراني، النفقات وإدارتها في الدولة العباسية، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، الفصول الثالث والرابع والخامس.

مالية الدولة إيراداً ونفقة، وقد تمتع نظام الدواوين بمرونة كاملة وهو بهذا أشبع شرط ملاءمة النظام لاستيعاب التطورات والمستجدات في الحياة الاقتصادية، وما أثبتته الدراسات عن الدواوين وخاصة في العصر العباسي الأول الذي شهد اتساعاً هائلاً في مساحة الدولة الإسلامية كما شهد أيضاً تطوراً وتعقيداً في الحياة الاقتصادية من حيث الأنشطة ومن حيث علاقة عاصمة الخلافة بالأقاليم كل هذا وغيره يقدم دليلاً على كفاءة وملاءمة الدواوين كمؤسسة لإدارة مالية الدولة.

وقد اتسع نظام الدواوين من حيث الاختصاصات بحيث أدى وظيفة الرقابة على إيرادات الدولة ونفقاتها؛ ففي العصر الأموي أنشأ معاوية ديوان الخاتم، وفي العصر العباسي أنشأ المهدي ديوان الأزمة. ووظيفة الديوانين رقابة مالية الدولة، وقد أتاح نظام الدواوين أيضاً بيانات كافية لإعداد التقارير والقوائم المالية ومن ذلك الختمة وهو تقرير عما يرد إلى بيت المال، وقائمة الارتفاع وهي قائمة بالمركز المالي، وتشبه الميزانية العامة للدولة[1].

٤- رأي في موضوع «المؤسسة الاقتصادية» وتوظيفه

في بداية كتابتنا عن مساهمة المسلمين في المؤسسات الاقتصادية كنا

---

(١) يمكن الحصول على مزيد من المعلومات في المرجع الآتي:

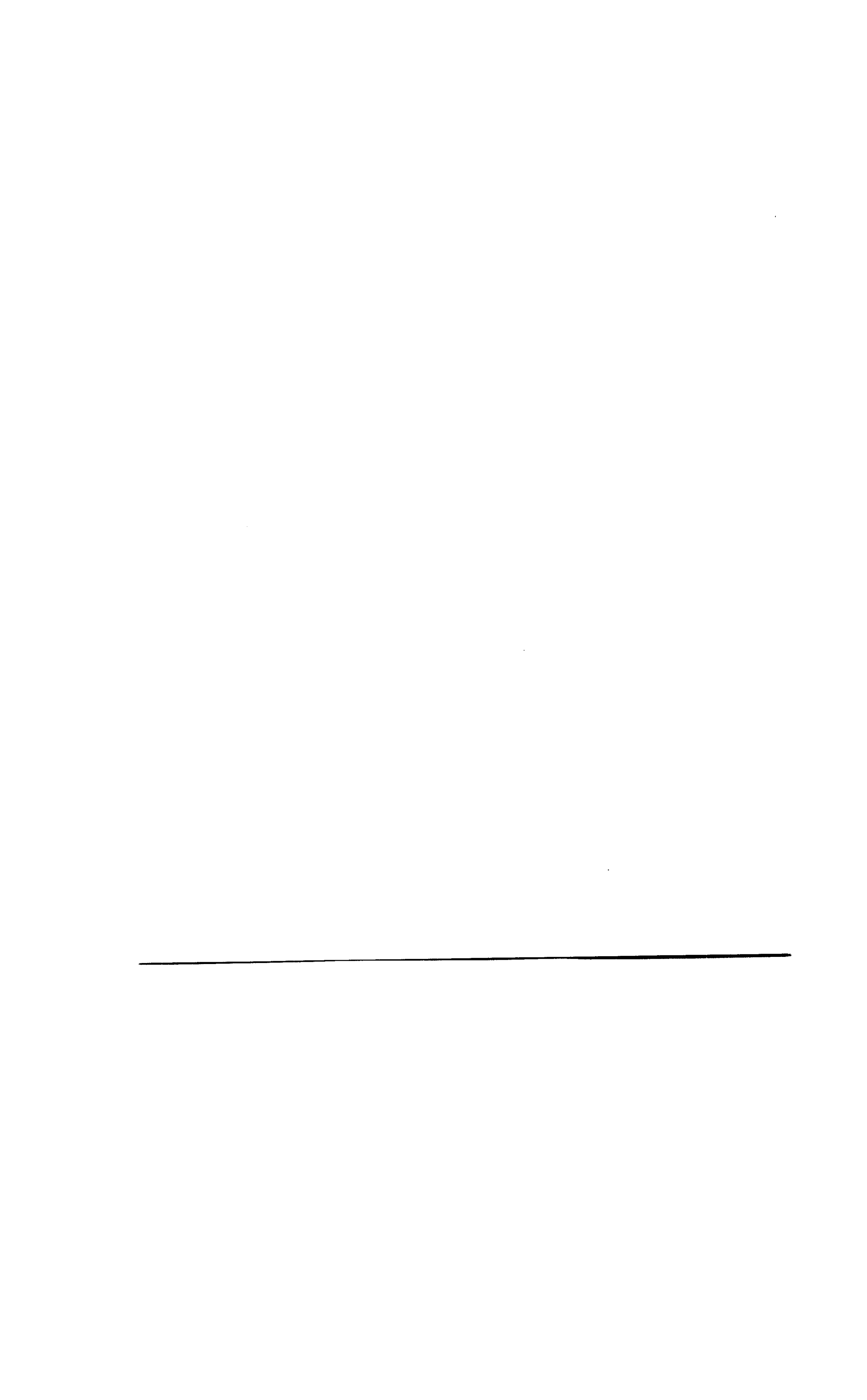
محمود المرسي لاشين، التنظيم المحاسبي للأموال العامة في الدولة الإسلامية، مرجع سابق.

حريصين على بيان طبيعة المؤسسة، وهي أنها ذات طبيعة فنية وليست مذهبية دينية، ونحن في ختام هذه المناقشة المختصرة التي قدمناها عن هذا الموضوع نؤكد هذا المعنى وذلك بتوظيفه في علاقتنا بالمؤسسات الاقتصادية التي ساهم المسلمون في إنشائها أو تطويرها.

٤-١: كتابتنا عن مساهمة المسلمين في المؤسسات الاقتصادية لها هدف رئيس هو إثبات أن المسلمين استوعبوا فكرة المؤسسة بل وطوروها وتعاملوا معها بكفاءة، وإن إثبات هذا الأمر له أهمية ليست تاريخية فحسب وإنما أيضاً في حياتنا المعاصرة، ويمكن أن نقول إن من جوانب الضعف أو التخلف الواضحة في المجتمعات الإسلامية في عالمنا المعاصر موضوع «المؤسسة». وقد أصبح المجتمع المعاصر مجتمع المؤسسة في كل مجالات الحياة الاقتصادية وغيرها، ومع هذا وما للمسلمين من تاريخ إيجابي دينياً وتطبيقياً مع فكرة المؤسسة فإن قبول هذه الفكرة وقيامها يصبح شرطاً لعودة النهضة الإسلامية.

٤- ٢: من أهداف كتابتنا عن مساهمة المسلمين في المؤسسات الاقتصادية هو وضع تجارب أمام المسلمين في عالمنا المعاصر. وإنه لا يتصور أن يطالب بإلغاء المؤسسات الموجودة الآن وأن نعود إلى المؤسسات التي وجدت سابقاً في الحضارة الإسلامية. ذلك أن المؤسسة إطار فني يتطور مع تطور المجتمعات، ولذلك فإن التوظيف الصحيح للمؤسسات التي قامت في الحضارة الإسلامية هو أنها تجربة تاريخية للمؤسسة يقبل منها ما تكون له كفاءة في حياتنا المعاصرة.

٤-٣: الطبيعة الفنية للمؤسسة قد يرد عليها تحفظ. وهذا التحفظ يتجه إلى معنى معين هو أنه بصفة عامة يقبل القول أن المؤسسة ذات طبيعة فنية. ومع هذا الحكم العام فإن مؤسسة ما قد تكون من حيث تكوينها لا تصلح إلا لوظيفة معينة وفي إطار معين. وفي هذه الحالة يدخل في تكييف المؤسسة عامل مذهبي بجانب العامل الفني.



مبحث ختامي

١- نتائج البحث في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد

هدف هذا البحث هو الكشف عن تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد، وقد حددنا في بداية دراستنا نوع التراث الذي نعمل على كشفه؛ وهو الكتابات التي عملت على تفسير المسألة الاقتصادية تفسيراً عقلانياً، وعلى هذا لم تدخل في الدراسة الكتابات الواسعة التي قدمها المسلمون عن الفقه الاقتصادي ولا ما يتعلق بفروع الشريعة الأخرى وهي العقائد والأخلاق.

مما عرضناه في هذه الدراسة عن تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد يمكننا إعطاء النتائج التالية:

١-١: كتابات المسلمين من نوع التحليل العقلاني للمسألة الاقتصادية بدأت في القرن الثاني الهجري، الموافق القرن الثامن الميلادي، وقد عقدت الريادة في هذا النوع من الكتابة للجاحظ، ومن الموضوعات المتميزة في مساهمته ما كتبه عن السلع الكمالية وعن السلع الداخلة في التبادل الدولي.

وبالمقابلة مع الفكر الاقتصادي الأوروبي فإنه تعقد الريادة للمسلمين، لأن هذا النوع من الكتابة عن المسألة الاقتصادية ظهرت بداياته في القرن الخامس عشر، والكتابة المعتبرة عنه جاءت في القرن السادس عشر.

١-٢: مساهمة الدمشقي التي قدمها في القرن الخامس/ السادس

الهجري (الحادي عشر/ الثاني عشر الميلادي) تمثل نقلة نوعية واضحة في الكتابات عن الاقتصاد باستخدام التحليل العقلي، وتتمتع دراسته بكثرة موضوعاتها وسعة التفصيلات فيها مقارنة بمساهمة الجاحظ، ويمكن القول أنه تعقد له الريادة في الكتابة العقلانية عن: التخصص وتقسيم العمل، الثمن وقوى السوق العاملة عليه والنقود والاستهلاك والادخار.

١-٣: ابن خلدون هو مؤسس علم الاقتصاد؛ هذا ما أثبتته دراستنا، وهو أيضاً ما أثبتته دراسات أخرى، وقد عاش ابن خلدون في القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي)، وبإثبات أنه مؤسس علم الاقتصاد تعقد له الريادة، وبمساهمته يكون علم الاقتصاد نشأ في أحضان تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد المكتوب باللغة العربية، وهذا الأمر نقطع به لأن الأوروبيين ينسبون تأسيس علم الاقتصاد إلى آدم سميث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر ولا يرجعون بالاقتصاد كعلم قبل هذا التاريخ، وعندما يثبت تأسيس ابن خلدون لعلم الاقتصاد فإن هذا يقطع بريادته، وهذا الإثبات يقطع أيضاً بأن الحضارة التي مثلت وعاء لنشأة هذا العلم وهي الحضارة الإسلامية.

في مساهمة ابن خلدون عناصر تميز واضحة، فهي متميزة في العناصر التي أسس عليها علم الاقتصاد، ومتميزة في نظرية تفسير التاريخ، ومتميزة بوضوح في نظرية العمران.

١-٤: العلم له طبيعته التطورية، ينطبق هذا على علم الاقتصاد وعلى غيره من العلوم، فللعلم طبيعته في استكمال أسسه النظرية، وبعد

استكمالها تبدأ تفريعاته العملية التطبيقية، ومن الأمور التي تجذب الانتباه أن نشأة علم الاقتصاد الإسلامي وتطوره في إطار تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد أشبع الخاصية الملازمة لتطور العلم. فعلم الاقتصاد تأسس مع ابن خلدون في القرن الرابع عشر الميلادي، وقد سبقت مساهمة ابن خلدون مساهمات أخرى في التراث الإسلامي مثلت روافد في الدراسات الاقتصادية، وبعد ابن خلدون وفي القرن التاسع الهجري الموافق الخامس عشر الميلادي ظهرت في تراث المسلمين مساهمتان لهما طبيعة عملية تطبيقية وهما مساهمة المقريزي ومساهمة الدلجي.

أ- مساهمة المقريزي ذات طبيعة متميزة بوضوح في دراسات النقود، والآراء التي قالها المقريزي تجعل مساهمته على قدم المساواة مع الكتابات الحديثة في النظرية النقدية.

ب- مساهمة الدلجي ذات طبيعة متميزة في دراسة الفقر واقتصادياته، فالمنهج الذي درس به الدلجي هذا الموضوع الاقتصادي وكذا آراؤه الاقتصادية عن الفقر من حيث أسبابه ونتائجه وطرق علاجه - كل هذا يجعل مساهمته على قدم المساواة مع المساهمات الحديثة عن هذا الموضوع، ولقد أظهرت في دراستنا أن الريادة تعقد له في هذا الفرع من فروع الدراسات الاقتصادية.

١-٥: أشرنا في دراستنا إلى مساهمة المسلمين في الرياضيات وفي المؤسسات، ويمكن القول إنه بهذين الفرعين استكملت الأدبيات الاقتصادية في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد؛ أي استكملت

النظرية واستكملت الفروع المساعدة وأهمها الرياضيات والمؤسسة.

٢- توافقية تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد مع الشريعة الإسلامية

٢-١: عرضنا في هذه الدراسة تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد المكتوب باللغة العربية، ولا نزعم أننا ألممنا بكل هذا التراث ولكنا نزعم أننا حاولنا تحديد مساراته الرئيسة وأهم المساهمات فيه وذلك في إطار معرفة بشرية تشوبها المحدودية مع محاولة تعويض ذلك بصدق الإخلاص مع الله وبذل الجهد ما أمكن ذلك والارتفاع فوق العصبية.

ففي المبحث التمهيدي حددنا المعنى المراد بتراث المسلمين العلمي في الاقتصاد وأنه يعني المساهمات التي مصدرها الإنسان بعقله وبتجربته وكذلك بينا المعنى المراد بالشريعة الإسلامية وأقسامها الثلاثة الرئيسة وهي العقيدة والفقه والأخلاق.

عند عرض الآراء التي جاءت في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد على الشريعة الإسلامية بأقسامها الثلاثة نستنتج أن هذه الآراء جاءت في توافقية مع الشريعة، يعني هذا أن الآراء الاقتصادية التي كتبها المسلمون بناء على نظر عقلي مجرد أو نظر عقلي في الواقع والتجربة جاءت متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وللتدليل على ذلك نقترح إعادة التعرف على ما جاء في دراستنا عن إسلامية آراء المفكرين الذين عرضت مساهماتهم ونكتفي بهذه الإحالة وذلك بدلاً من إعادة عرض ما سبق أن كتب في سياق الدراسة.

٢-٢: توافقيــة تــراث المســلمين العلمــي في الاقتصــاد مــع الشــريعة الإسلامية تدل على أن الإسلام قد شـكل عقلية المسـلم تشـكيلاً كـاملاً، وبعبارة أخـرى إن عقليـة المسـلم قـد أصـبحت مصـاغة وفـق مـا جـاء بـه الإسلام، وهذه خاصية من خصائص الإسلام مبنيـة علـى شموليـة الإسـلام لكل مناحي الحياة، هذه الشمولية تصوغ المسلم صياغة خاصة بحيث يعـاد تشكيله وفق الشريعة الإسلامية.

٢-٣: توافقيــة تــراث المســلمين العلمــي في الاقتصــاد مــع الشــريعة الإسلامية تـدل علـى أن عقـل الإنسـان إذا تجـرد عـن الهـوى وتخلـص مـن العصبية، وبعبارة أخرى إذا كان عقل الإنسان على الفطـرة الـتي فطـر الله الناس عليها فإن هذا العقـل يكـون في توافـق كامـل مـع الإسـلام، ويمكـن القول في هذا الصدد أن هذه التوافقيـة تعتـبر تـدليلاً علـى القضـية المعروفـة وهي عدم التعارض بين العقل والنص.

٢-٤: توافقيــة تــراث المســلمين العلمــي في الاقتصــاد مــع الشــريعة الإسلامية يمكن أن تربط مع قضية مثارة في العصر الذي نعيشـه، وهـي أن الملاحظة وكذا الدراسة تدل على أن المسلم لم يستطع أن يتعايش مع النظم الاقتصـادية الـتي اسـتوردت والممثلـة في الرأسماليـة والاشـتراكية، وتخلـف المسلمين له ارتباطه باستيراد هذه النظم، ويمكن القـول في هـذا الصـدد أن هذه التوافقية تعطي رأياً في استيراد النظم الاقتصـادية كمـا تعطـي توجيهـاً يعمل على القضاء على التخلف الاقتصادي للمسلمين.

٢-٥: توافقيــة تــراث المســلمين العلمــي في الاقتصــاد مــع الشــريعة

الإسلامية تعطي دلالة على أن الواقع الاقتصادي الذي نظر فيه وحلله المفكرون الذين عرضت آراؤهم كان واقعاً إسلامياً، هذا جانب، وهناك جانب آخر هو أنه إذا كان الواقع فيه ما يخالف الإسلام فإن الاقتراحات التي عرضها المفكرون المشار إليهم كانت تؤسس على الإسلام، ونشير كدليل على هذا الجانب الآخر إلى مساهمة المقريزي التي عرضت في هذه الدراسة، وهذا الأمر بجانبيه يرتبط بالقضية المعروفة وهي أن المجتمعات الإسلامية كانت مرتبطة بالإسلام ومطبقة له رغم ما كان موجوداً على مسرح الأحداث السياسية والعسكرية.

٣- الفترة الزمنية لمساهمة المسلمين العلمية في الاقتصاد

٣-١: من لوازم دراسة المساهمات العلمية تحديد الفترة الزمنية التي تمثل الوعاء التاريخي الذي حمل هذه المساهمات، وفيما يتعلق بتراث المسلمين العلمي في الاقتصاد فإنه بدأ بمساهمة الجاحظ التي تعود تاريخياً إلى القرن الثاني الهجري (الموافق القرن الثامن الميلادي) وتواصلت مساهمات المسلمين على امتداد فترة زمنية طولها ثمانية قرون؛ أي إلى القرن التاسع الهجري (الموافق القرن الخامس عشر الميلادي).

٣-٢: من المعروف أن العطاء العلمي للحضارة الإسلامية في شكل تدوين العلوم حدث على نحو واسع في القرن الثاني الهجري وتواصل تطوره أفقياً ورأسياً بسعة وعمق ظاهرين، وقد بدأ عطاء المسلمين العلمي في الاقتصاد في نفس هذا القرن؛ أي القرن الثاني. وكون التحليل الاقتصادي الذي هو عمل عقلاني بحث يبدأ تدوينه مصاحباً تدوين العلوم

الشرعية وهي علوم تعتمد على النقل يعطي دليلاً على نوعية الشخصية العلمية أو العقلية العلمية التي أنبتها الإسلام، وهو يدل على أن الإسلام دفع المسلمين بقوة إلى إعمال العقل في كل مجالات الحياة لاستكشاف حركتها واكتشاف القوانين التي تحركها.

ونجمل فكرتنا عن الواقع التاريخي لهذا البدء العلمي وهي أن التدوين في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد في فرعه المعتمد على التحليل العقلاني بدأ مع التدوين في العلوم الشرعية.

٣-٣: من مقتضيات دراستنا لتراث المسلمين العلمي في الاقتصاد المقابلة مع الفكر الأوروبي من حيث مساهماته العلمية في الاقتصاد، وفي هذا الصدد نجد أن المسلمين قد بدأوا الكتابة في التحليل العقلاني للموضوع الاقتصادي في القرن الثامن الميلادي بينما هذا النوع من الكتابة لم يظهر في أوروبا قبل القرن الخامس عشر، وهذا يثبت أن للمسلمين ريادة تاريخية امتدت ثمانية قرون.

٣-٤: عطاء المسلمين في التحليل العقلاني للمسألة الاقتصادية تواصل لمدة ثمانية قرون؛ من القرن الثاني الهجري إلى القرن التاسع، وهذه هي فترة الازدهار والعطاء العلمي للحضارة الإسلامية، ويدل هذا على أن العطاء في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد تواصل واستمر طوال فترة العطاء العلمي للحضارة الإسلامية، من المعروف أن القرون الثمانية تخللتها فترات اضطراب سياسي في حياة الدولة الإسلامية والذي كان في بعض الأحيان عنيفاً، ومع هذا الاضطراب السياسي ظل عطاء المسلمين العلمي

متواصلاً في كل المجالات ومنها المجال الاقتصادي. وهذا يدل على أن العقلية الإسلامية ظلت محتفظة بحيويتها العلمية حتى في فترات الاضطراب السياسي.

٣-٥: تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد شهد مساهمات متميزة في القرنين الثامن والتاسع الهجريين (الموافقين للقرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين)، فالقرن الرابع عشر هو قرن عطاء ابن خلدون والذي به تأسس علم الاقتصاد والقرن الخامس عشر هو قرن عطاء الدلجي والمقريزي وحيث إن لمساهتهما وجهاً تحليلياً تطبيقياً، وهذا النوع من المساهمات تال لاستكمال العلم نستطيع القول أن تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد اكتمل نظرياً في القرن الرابع عشر وتطبيقياً في القرن الخامس عشر. وهذا يدل على تفوق المنهجية العلمية عن المسلمين.

٣-٦: وقفنا بالمساهمات في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد بمساهمة الدلجي في القرن الخامس عشر الميلادي، وقبل أن نذكر الأسباب التي جعلتنا نقف عند هذا التاريخ نجد من الضروري أن نذكر تحفظاً، وهو أننا لا نصادر على اكتشاف مساهمات تالية لمساهمة الدلجي وهذا سلوك علمي نلتزم به، ومما يعزز احتمال اكتشاف مساهمات تالية أن الحضارة الإسلامية عاشت بعد ذلك في صورة الخلافة العثمانية. ومن غير الطبيعي أن تخلو الخلافة العثمانية من عطاء في مجال التحليل العقلاني للمسألة الاقتصادية، وبالرغم من هذا التحفظ فإن هذا لا ينقض نتائج دراستنا لأننا نتتبع التراث باللغة العربية، ثم إننا لا ندعى لدراستنا الإحاطة الكاملة في موضوعها.

٤- التحاورية والتواصلية في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد

٤-١: مفهوم التحاورية والتواصلية

عنوان هذه الفقرة هو التحاورية والتواصلية، ونعني بهذا الأمر معرفة ما إذا كان المفكرون الذين كتبوا عن أفكار اقتصادية تحاوروا معاً أو لم يتحاوروا، ولا شك أن التحاورية يترتب عليها التواصلية.

ويمكن أن يوضح هذا الموضوع بالإحالة إلى تاريخ العلوم؛ تاريخ علم الاقتصاد، تاريخ علم الفلسفة، تاريخ الرياضيات، إلى آخر العلوم التي يدرس تاريخها. ففي تاريخ أي علم تدرس مراحل تطوره والأفكار التي كانت لها السيطرة في كل فترة، ومع هذه العملية يظهر التحاور بين المفكرين الذين ساهموا في العلم، وقد يكون التحاور بين مفكري مرحلة واحدة أو يكون بين مفكري المراحل المتتابعة، وليس من الضروري أن يكون التحاور قد وقع بالاتصال المباشر، بل يكون غالباً بالاتصال غير المباشر، وذلك من خلال مناقشة الرأي، لمفكر معاصر له أو سابق عليه، وهكذا تتم التحاورية وهكذا يحدث التواصل في العلم.

ويمكننا أن نعطي مثالاً من تاريخ علم الاقتصاد (الأوروبي) على التحاورية والتواصلية ولنأخذ الفترة من القرن السادس عشر حتى الآن، ففي القرن السادس عشر ظهر في أوروبا التجاريون وكانت لهم آراؤهم في الاقتصاد، وفي القرن الثامن عشر سوف تركز ظهور مفكري مدرسة الطبيعيين. وقد ناقشوا آراء التجاريين وتحاوروا معهم قبلوا ورفضوا. هكذا تم التحاور والتواصل. في الربع الأخير من القرن الثامن عشر ظهرت

المدرسة الكلاسيكية مبتدئة بآدم سميث وهذه المدرسة تحاورت مع الفكر الاقتصادي السابق عليها وقبلت ورفضت، ومع المدرسة الكلاسيكية يمكننا القول بأن التحاورية والتواصلية في الفكر الاقتصادي قد نضجت واكتملت. إن مفكري هذه المدرسة تحاوروا مع من سبقهم وتحاوروا معاً. وظهر هذا على أكمل وجه عند آدم سميث وريكاردو، وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهرت المدرسة الحدية وقد تسمى مدرسة الكلاسيك الجدد، وقد تحاورت مع فكر المدرسة الكلاسيكية، كما تحاور مفكرو هذه المدرسة فيما بينهم. وكان حوار هذه المدرسة بشقيه عميقاً، وفي الثلاثينات من القرن العشرين ظهرت النظرية الكينزية وواصلت الحوار مع كل الفكر الاقتصادي السابق عليها والمعاصر لها، وبعد الحرب العالمية الثانية استمر تحاور المفكرين الاقتصاديين تمحور الحوار حول الفكر الكينزي والكلاسيك وكذا الكلاسيك الجدد، ووصف هذا الحوار بأنه عميق لا يعبر عن حقيقته بل يجب أن يوصف بكونه عميقاً ومتشعباً ومتطوراً، وقد أنتج مدرسة تسمى جدد الكلاسيك الجدد The New New Classic.

هذا المثال من تاريخ علم الاقتصاد (الأوروبي) يوضح فكرة التحاورية والتواصلية، ولقد تعمدنا اختيار مثال من علم الاقتصاد لأننا نكتب عن تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد، وبهذا تكون للمثال معقوليته العلمية، واختيارنا لفترة داخلة في النهضة الأوروبية له معقوليته الحيادية، حيث اخترنا من الحضارة المناوئة للحضارة الإسلامية فترة ازدهار لها، وقبل أن

ننتقل من هذا المثال بتفريعاته نذكر أن هذه التحاورية والتواصلية هي التي وصلت بالعلوم إلى درجة التقدم التي هي عليها الآن في أوروبا.

٤-٢: عرضنا في فقرات هذا الكتاب مساهمات للمسلمين في الاقتصاد، وفي ضوء ما عرض نحاول أن نناقش موضوع التحاورية والتواصلية في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد.

٤-٢-١: موضوع التحاورية والتواصلية يظهر عند كتابة تاريخ العلوم، وبالنسبة للعلوم الإسلامية التي كتب المسلمون تاريخها فقد أمكن التعرف على التحاورية والتواصلية فيها، ويمكننا القول بأن علوم الشريعة وعلوم اللغة العربية نالت من المسلمين اهتماماً واسعاً، ومما حظي بهذا الاهتمام تاريخ هذه العلوم، ومن الأمثلة على هذه العلوم: علم الفقه وعلم النحو وعلم التفسير وعلم الحديث. تاريخ هذه العلوم مكتوب والتحاورية والتواصلية فيها معروفة. ولقد تقدمت هذه العلوم بمداومة التحاورية والتواصلية. ولايزال هذا مستمراً فيها وهذا بدوره جعلها كعلوم يتتابع فيها التطور والتقدم.

٤-٢-٢: لا يمكن إصدار حكم عام بشأن كتابة تاريخ العلوم الاجتماعية في إطار الحضارة الإسلامية وبالتالي التعرف على التواصلية فيها، فعلم الفلسفة من العلوم الاجتماعية التي يمكن القول أن تاريخه مكتوب. وبالتالى فإن التحاورية والتواصلية فيه معروفة. مع كثرة الكتابات التاريخية التي كتبها المسلمون فلا نعرف أن تاريخ علم التاريخ بناء على مساهمة المسلمين قد كتب.

٤-٢-٣: الكتابات الاقتصادية عند المسلمين أخذت مسارين؛ مسار الفقه الاقتصادي ومسار التحليل العقلاني. مسار الفقه الاقتصادي كتب تاريخه في إطار الكتابة عن تاريخ علم الفقه وعلم أصول الفقه (تاريخ التشريع) والتحاورية والتواصلية في هذا المسار في أرقى مناهجها العلمية.

المسار الثاني هو مسار التحليل الاقتصادي العقلاني. فالكتابات عن هذا المسار التي تمت إلى الآن هي كتابات جزئية؛ عن شخصية أو عن كتاب. لذلك فإن التحاورية والتواصلية في هذا المسار لم تكن موضع محاولة في دراسة سابقة على دراستنا، وبالتالى لم تكتشف بعد.

٤-٢-٤: هدف دراستنا في هذا الكتاب هو التعرف على مساهمة المسلمين في مجال التحليل العقلاني الاقتصادي التي كتبت باللغة العربية، وقد اجتهدنا في تقديم هذه المساهمة. بناء على مابحثناه في هذا الكتاب يمكن إعطاء رأي بشأن التحاورية بين المفكرين المسلمين وبالتالى التواصلية في هذا النوع من الكتابة، وقد نستطيع القول عن كتابة عن علم الاقتصاد. وقبل أن نبدي رأينا في هذا الموضوع تقتضي الأمانة في البحث العلمي الإشارة إلى أننا لانزعم أننا عرضنا في دراستنا كل المساهمات في تراث المسلمين العقلاني في الاقتصاد. فقد عرضنا مساهمات لها خصائص معينة إنها مساهمات مؤكدة صحتها، وكذا متفق على أهميتها. كما أنها مساهمات تغطي المساحة الزمنية التي كان للمسلمين فيها حضارة. وإذا كنا نزعم شيئاً فإننا نزعم أننا بدأنا المحاولة بالمنهج الذي جاءت به في هذا

الكتاب، ويستطيع غيرنا أن يشارك في هذه المسؤولية العلمية بالإضافة إليها، بل وأيضا بتصحيحها.

بناء على المناقشة التي تمت في دراستنا نعرض النتائج التالية عن التحاورية والتواصلية في تراث المسلمين (العقلاني) في الاقتصاد.

أولاً: قد لانستطيع القول بوجود تحاورية وتواصلية صريحة ومباشرة في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد. وهذه النتيجة تحت تحفظ أننا نعطي هذا الرأي بناء على المساهمات التي عرضت في هذه الدراسة.

نحتاج إلى تحديد معنى «صريحة ومباشرة». نعني بصريحة ومباشرة أن يكون مفكر تالٍ أخذ فكرة لمفكر سابق وناقشها بقصد توضيحها وتطويرها. وهذا المعنى وجد في علم الفقه وعلم النحو وعلم الفلسفة في إطار الحضارة الإسلامية. ووجد أيضاً في علم الاقتصاد (الأوروبى). ونعطي مثالاً لموضوع نظرية القيمة: كان لآدم سميث رأي فيها ثم عمل عليها دافيد ريكاردو ثم عمل كارل ماركس (مع أنه في مذهبية مناقضة) وتواصلت هذه التحاورية إلى الفرد مارشال في نهاية القرن التاسع عشر، وظلت مستمرة بعد ذلك.

المساهمات التي قدمناها في هذه الدراسة لاتعطي دليلاً على وجود التحاورية والتواصلية المباشرة والصريحة. ونقترح ألا نقف عند هذه النتيجة وبالتالى يغلق الحوار حول هذا الموضوع.

ثانياً: نقترح أن نحاول اكتشاف وجود تحاورية وتواصلية من خلال

دراسة الموضوعات المشتركة بين المفكرين الذين قدمنا مساهماتهم. موضوع التخصص وتقسيم العمل. هذا الموضوع موجود عند الجاحظ في القرن الثاني الهجري، وموجود عند الدمشقي في القرن الخامس الهجري، وقد اكتمل عند ابن خلدون في القرن الثامن الهجري. وهذا الموضوع يعطي دليلاً على وجود تحاورية وتواصلية بين المفكرين المسلمين، لكنها ليست صريحة ومعلنة، بل إنه يضاف أن التحاورية أدت إلى نتيجتها وهو النمو المطرد للفكرة إلى أن اكتملت.

موضوع ثان تظهر فيه التحاورية والتواصلية في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد وهو الموضوع الذي كتب عنه المفكرون المسلمون تحت عنوان تجارة السلطان. ففكرة هذا الموضوع موجودة عند الدمشقي وموجودة عند ابن خلدون التالي له زمنياً، ولكنها عنده تطورت تطوراً كبيراً من حيث معناها ومن حيث آثارها. فهذا الموضوع يدل على وجود تحاورية وتواصلية في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد وهذه التحاورية قد أنتجت نتيجتها وهي التقدم والنمو للآراء حول هذا الموضوع.

موضوع ثالث نقترح النظر فيه بهدف تحديد رأي عن فكرة التحاورية والتواصلية وهو موضوع الثمن. فالدمشقي له تحليله المتميز في هذا الموضوع، ويطور هذا عند ابن خلدون تطوراً واضحاً إلى حد أن يبحث في نظرية القيمة، ونصل إلى المقريزي فيعطي تحليلاً متفوقاً في علاقة النقود بالأثمان. فهذا الموضوع يدل على وجود تحاورية (غير صريحة) في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد، ووجود تطورية لازمت هذه التحاورية.

موضوع رابع يثبت وجود تحاورية وتواصلية من نوع ما في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد وهو المتعلق بمالية الدولة. فالدمشقي له مجرد إشارة عنه، وعند ابن خلدون يتطور تطوراً واضحاً بحيث تعرض الآثار الاقتصادية لاتفاق الدولة على نحو متطور ودقيق.

موضوع خامس له علاقته بالتواصلية يتعلق هذا الموضوع بالوحدة التي يتم على أساسها التحليل الاقتصادى. فعند الدمشقي واضح أنه يحلل على مستوى الوحدة. فرع الدراسات الاقتصادية الذي يجرى فيه التحليل على هذا المستوى هو الاقتصاد الجزئى Microeconomics وابن خلدون ينقل التحليل إلى المستوى الكلي. وعند المقريزى يكون التحليل على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية. فرع الدراسات الاقتصادية الذي يعتبر هذا هو الاقتصاد الكلى Macroeconomics. مساهمة الدلجي تنتقل بوحدة التحليل إلى المنهج الكلى الشمولى إننا نجد في موضوع أدوات التحليل تواصلية من نوع التطور الارتقائى.

الأمثلة السابقة ويمكن إضافة أمثلة إليها تعطي النتيجة التالية: الموضوعات التي كتب عنها المفكرون المسلمون وتطور الآراء فيها تثبت وجود تواصلية في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد حدث هذا مع عدم الإشارة إلى تحاورية صريحة معلنة.

ثالثاً: هذه النتيجة التي وصلنا إليها نضيف إليها رأياً، وهو: موضوع التحاورية والتواصلية في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد من الموضوعات التي يلزم أن تعمل عليها أبحاث كثيرة. فإن موضوع تراث

المسلمين العلمي في الاقتصاد نفسه يحتاج إلى أبحاث كثيرة. ونتوقع أن تكشف هذه الأبحاث عن مساهمات أخرى. ومع اكتشاف مساهمات جديدة سوف يتطور الرأي حول التحاورية والتواصلية.

رابعاً: دراستنا عن تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد ضمناها إشارة مختصرة عن تراث المسلمين في الرياضيات وفي المؤسسة الاقتصادية.

أ- بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية عرضنا نوعين من المؤسسات. الأولى مؤسسة الائتمان والأعمال المصرفية، والتواصلية في هذا النوع من المؤسسات موجودة في جانب التأصيل الفقهي. والثانية مؤسسة إدارة مالية الدولة إيراداً ونفقة. والإشارة المختصرة التي قدمت عن هذه المؤسسة تثبت وجود تواصلية واضحة وقوية، وهي تواصلية من النوع الذي قاد إلى التطور الارتقائي، وبحيث كان التطور يجعل هذه المؤسسة قادرة على استيعاب التطور في الحياة الاقتصادية للدولة الإسلامية.

ب - مساهمة المسلمين في الرياضيات تعد بحق من أجل المساهمات وأرقاها في موضوعها، هذا ماشهد به المتخصصون حتى من غير المسلمين. والتواصلية في تراث المسلمين في الرياضيات موجودة. تصريحاً وليست تضميناً. فإن علماء الرياضيات المسلمين منذ البداية مع الخوارزمي والتحاورية العلمية بينهم قائمة وقوية؛ التحاورية بين علماء الجيل الواحد والتحاورية بين علماء الأجيال المتتالية. ولدت هذه التحاورية العلمية تواصلية مستمرة. وأدى ذلك كله إلى التطور الارتقائي بعلم الرياضيات عند المسلمين. فقد تواصل عطاء المسلمين في الرياضيات من القرن الثاني

الهجري إلى القرن التاسع لم ينقطع ولم يتوقف. وإن هذا يدل على حيوية عقلية قادرة على التعامل مع هذا العلم شديد التعقيد والتخصص كما يكشف عن بيئة علمية هيأت وعاء ملائماً للعمل العلمي الجاد.

٥- لماذا لم يتطور علم الاقتصاد بعد ابن خلدون في العالم الإسلامي.

٥-١: أثبتت المناقشة التي تضمنتها هذه الدراسة أن للمسلمين مساهماتهم بل رياداتهم في العمل العقلاني في مجال المعرفة الاقتصادية. كما أثبتت المناقشة أن علم الاقتصاد بأبعاده الثلاثة؛ البعد المعرفي والبعد التحليلي، وبعد القانون الاقتصادي – علم الاقتصاد بهذه الأبعاد الثلاثة أسسه ابن خلدون.

٥-٢: الدراسات الاقتصادية تكشف عن معضلة. تتمثل هذه المعضلة في الآتي: ابن خلدون أسس علم الاقتصاد، ولكن هذا العمل المتميز لابن خلدون لم يتواصل العطاء عليه في العالم الإسلامي بحيث تكتمل فروعه وتنمو صياغاته (نحن بهذا لانلغي مساهمة المقريزي والدلجي لأنهما ذواتا طبيعة تطبيقية). بينما آدم سميث فعل مافعله ابن خلدون سواء متأثراً به أو باستقلالية. ولكن العقلية الأوروبية واصلت العمل والتحاورية مع آراء آدم سميث بحيث نما علم الاقتصاد واكتمل تطوره.

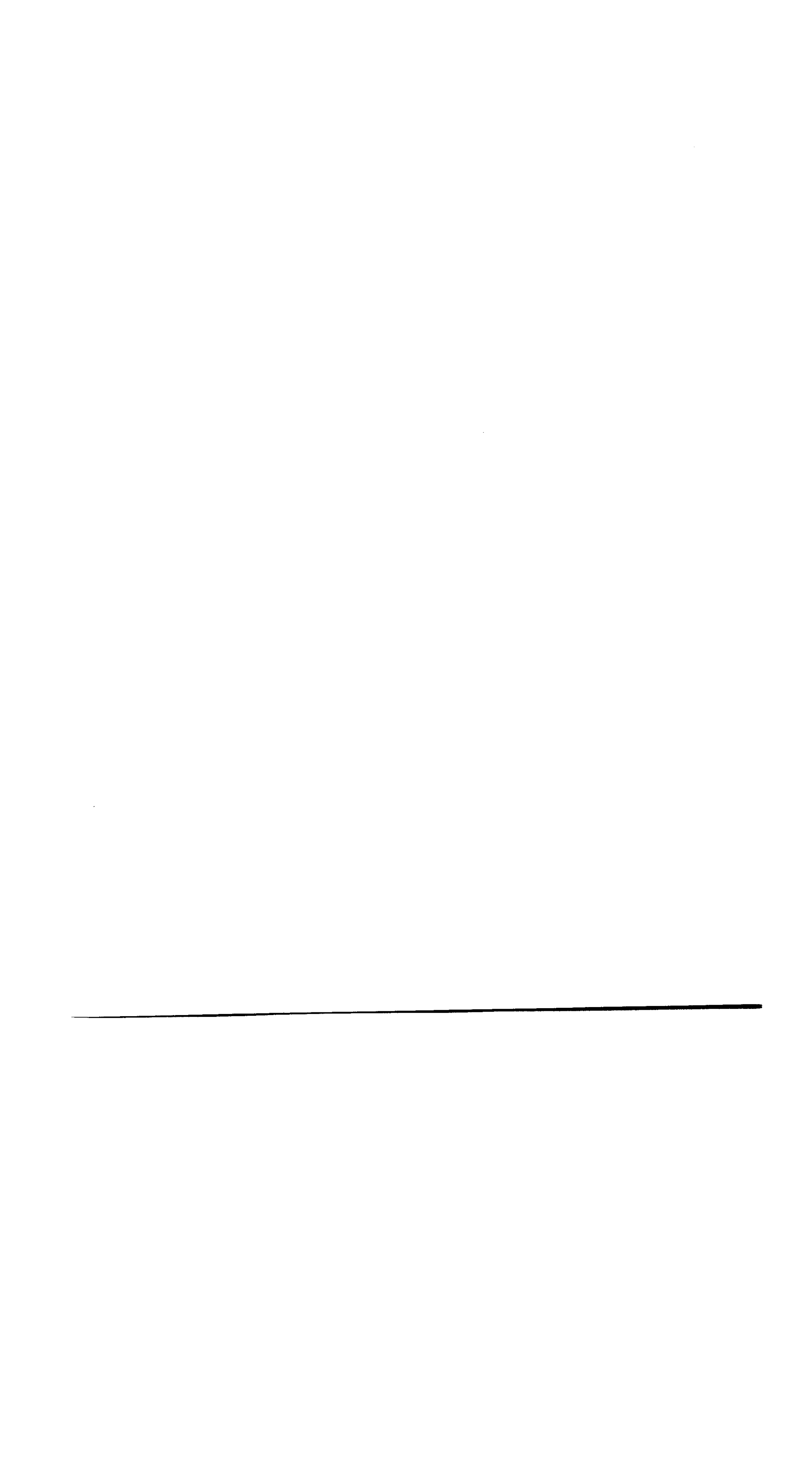
هذه هي المعضلة التي تواجهنا في دراساتنا التاريخية عن علم الاقتصاد. وقد نعيد صياغة هذه المعضلة على النحو الآتي: علم الاقتصاد نشأ في ظل الحضارة الإسلامية ولكنه تطور في ظل الحضارة الأوروبية. حتى مع إعادة

الصياغة فإن المعضلة تظل قائمة. ونحاول أن نتلمس تفسيراً لهذه المعضلة.

٥-٣: عند دراستنا للفترة الزمنية التي مثلت الوعاء الزمني لمساهمة المسلمين العقلانية في الاقتصاد حاولنا أن نتعرف على أسباب توقف عطاء المسلمين في هذا المجال عند القرن الخامس عشر الميلادي. وذكرنا سببين لهذا التوقف. هذان السببان يدخلان أيضاً في تفسير تأسيس علم الاقتصاد في الحضارة الإسلامية بينما تطور في أوروبا. والسببان هما توقف العقل المسلم عن الإبداع في مجال الاجتهاد، وهذا التوقف انسحب على الأنشطة الفكرية الأخرى. والسبب الثاني يتمثل في الإجهاضات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي فرضتها أوروبا على عالمنا الإسلامي.

نتيجة خاتمة

أثبتنا في هذه الدراسة أن علم الاقتصاد تأسس في إطار تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد، بينما يعتقد الأوروبيون أنهم مؤسسوه. بناء على النتائج التي انتهينا إليها من بحثنا في تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد، وبناء على المعرفة بتاريخ الفكر الاقتصادي في أوروبا – بناء على هذا فإن الرأي الذي نعتقد أنه صحيح هو الآتي: علم الاقتصاد أسسه ابن خلدون، وطوره الأوروبيون، وظل تطورهم له مستمراً ومتتابعاً.



المراجع العربية

١- أفلاطون، جمهورية أفلاطون، ترجمة د. فؤاد زكريا، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، القاهرة.

٢- أوراكا (م. أوراكا)، دراسة ابن خلدون في اليابان، مهرجان ابن خلدون، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ١٩٦٢م.

٣- بانييفا (د. سفيتلانا بانييفا)، العمران البشري في مقدمة ابن خلدون، ترجمة رضوان إبراهيم، الدار العربية للكتاب، ليبيا ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

٤- بدران (د. أبو العينين بدران)، أصول الفقه، مؤسسة شباب الجامعة.

٥- البراوي (د. راشد البراوي)، تطور الفكر الاقتصادى، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٦م.

٦- برنال (ديزموند برنال)، العلم في التاريخ، ترجمة د. على على ناصف، جـ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

٧- البغدادي (إسماعيل باشا البغدادي)، هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين، مكتبة المثنى، بغداد.

٨- ابن تغري بردي (جمال الدين يوسف بن تغري بردي)، الدليل الشافي على المنهل الصافي، جـ ١، سلسلة من التراث الإسلامى، جامعة أم القرى.

٩- ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، جـ ٢٩.

١٠- الجاحظ (عمرو بن بحر الجاحظ)، كتاب التبصر بالتجارة، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، تونس، دار الكتاب الجديد، ١٩٦٦م.

١١- حبنكة (عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني)، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، الطبعة الثانية، دار القلم ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م.

١٢- حجازى (د. سامي حجازي)، العلاقة بين العقيدة والأخلاق في الإسلام، رسالة دكتوراه - كلية أصول الدين، جامعة الأزهر.

١٣- خلاف (د. عبد الوهاب خلاف)، علم أصول الفقه، دار القلم، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٩٧ هـ، ١٩٧٧م.

١٤- ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الطبعة الخامسة، دار القلم، بيروت، ١٩٨٤م.

١٥- الدلجي (أحمد بن علي الدلجي)، الفلاكة والمفلوكون، مطبعة الآداب، النجف، بغداد.

١٦- الدمشقي (أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي)، تحقيق البشري الشوربجي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧م.

١٧- دنيا (د. شوقي دنيا)، ابن خلدون، مؤسسة علم الاقتصاد، دار معاذ للنشر، الرياض ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.

١٨- روبرت هيلبروز، قادة الفكر الاقتصادى، ترجمة د. راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٣م.

١٩- الزركلي (خير الدين الزركلي)، الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، لبنان.

٢٠- الزمخشرى (أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل، جـ ٤، دار المعرفة، بيروت.

٢١- الزهراني (د. ضيف الله الزهراني)، النفقات وإدارتها في الدولة العباسية، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

٢٢- الشربيني (محمد الخطيب الشربيني)، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، دار الفكر، بيروت.

٢٣- شلبي (د. أحمد شلبي)، موسوعة النظم والحضارة الإسلامي: الفكر الإسلامي، منابعه وآثاره، مكتبة النهضة المصرية ١٩٨٤م.

٢٤- الشكعة (د. مصطفى الشكعة)، الأسس الإسلامية في فكر ابن خلدون ونظرياته، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٥- الشنتشاوي (أحمد الشنتشاوي وآخرون)، دائرة المعارف الإسلامية، جـ ٣، دار الفكر.

٢٦- الشيباني (محمد بن الحسن الشيباني)، الكَسب، نشر وتوزيع عبد الهادى صرصوني، دمشق، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٢٧- صادق (د. حسن صادق حسن)، الأعمال المصرفية من التراث إلى المعاصرة، ملتقى الاقتصاد الإسلامي، نادي ابن خلدون للاقتصاد الإسلامي، جامعة قسنطينة، الجزائر، ١٩٩٠م.

٢٨- طوقان (قدري حافظ طوقان)، تراث العرب العلمي في الرياضيات والفلك، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، الناشر: دار الشروق.

٢٩- عفيفي (د. أبو العلا عفيفي)، موقف ابن خلدون من الفلسفة والتصوف، مهرجان ابن خلدون، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ١٩٦٢م.

٣٠- عمر (د. محمد زيان عمر)، البحث العلمي: مناهجه وتقنياته، الطبعة الرابعة - دار الشروق، جدة ١٩٨٣م.

٣١- العمري (د. أكرم ضياء العمري)، التراث والمعاصرة، كتاب الأمة، العدد ١٠، شعبان ١٤٠٥ هـ.

٣٢- العوضي (د. رفعت العوضي)، الإطار العام للنقود في الإسلام، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الثالث، السنة الثالثة، ١٩٨٩م.

٣٣- العوضي (د. رفعت العوضي)، من التراث الاقتصادي للمسلمين،

جـ٢، دعوة الحق، رابطة العالم الإسلامي، السنة السادسة، العدد ٩٣.

٣٤- فروح (عمر فروح)، ابن خلدون - مؤسسة علم الاقتصاد، دار معاذ للنشر، الرياض ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٣٥- الفلكي (د. محمد صالح الفلكي)، الفكر الاقتصادي، مجلة القانون والاقتصاد، العدد الثالث، السنة الثانية، المحرم ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م، كلية الحقوق - جامعة القاهرة.

٣٦- ابن قدامة (أبو محمد عبد الله بن قدامة)، المغني، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان - ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

٣٧- قربان (د. ملحم قربان)، خلدونيات - قوانين خلدونية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.

٣٨- قنواتي (جورج شحاته قنواتي)، ملاحظات حول ترجمة ابن خلدون إلى اللغات الأوروبية، مهرجان ابن خلدون، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ١٩٦٢ م.

٣٩- كحالة (عمر رضا كحالة)، تراجم مصنفي الكتب العربية، جـ ٧.

٤٠- الكفراوي (د. عوف محمود الكفراوي)، الرقابة المالية في الإسلام، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٣ م.

٤١- كولسون (ن.د.ج)، تاريخ التشريع الإسلامي، ترجمة د. محمد أحمد سراج، مراجعة د. حسن محمود الشافعي، دار العروبة، الكويت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.

٤٢- لاشين (محمود المرسي لاشين)، التنظيم المحاسبي للأموال العامة في الدولة الإسلامية، دار الكتاب المصري، القاهرة، ١٩٧٧م.

٤٣- لاكوست (ايف لاكوست)، العلامة ابن خلدون، ترجمة الدكتور ميشال سليمان، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٤م.

٤٤- مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، القاهرة ١٤١١ هـ، ١٩٩١م.

٤٥- مدكور (د. إبراهيم مدكور)، ابن خلدون، مؤتمر مهرجان ابن خلدون، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٦٢م.

٤٦- مراد (د. محمد حلمي مراد)، أبو الاقتصاد - ابن خلدون - مهرجان ابن خلدون، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ١٩٦٢م.

٤٧- المقريزي (أحمد بن على المقريزي)، إغاثة الأمة بكشف الغمة (أو تاريخ المجاعات بمصر)، تحقيق عبد النافع طليمات، تقديم الدكتور بدر الدين السباعي، دار الوليد، سوريا.

٤٨- المليجي (عبد المنعم عبد العزيز المليجى)، أساليب التفكير، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٤٩م.

٤٩- ابن منظور، لسان العرب، جـ ٥، ٨، ٥٣، دار المعارف.

٥٠- ناصر (الغريب ناصر)، تطور حركة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية - دراسة للبعدين الزمني والمؤسسي - المعهد الدولي للبنوك الإسلامية - قبرص، ١٤٠٤ هـ.

٥١- ابن النديم، الفهرست، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.

٥٢- نشأت (د. محمد على نشأت)، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون، رسالة دكتوراه - جامعة القاهرة، ١٩٤٤م.

٥٣- نور (د. محمد عبد المنعم نور)، ابن خلدون كمفكر اجتماعي عربي، مهرجان ابن خلدون، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ١٩٦٢م.

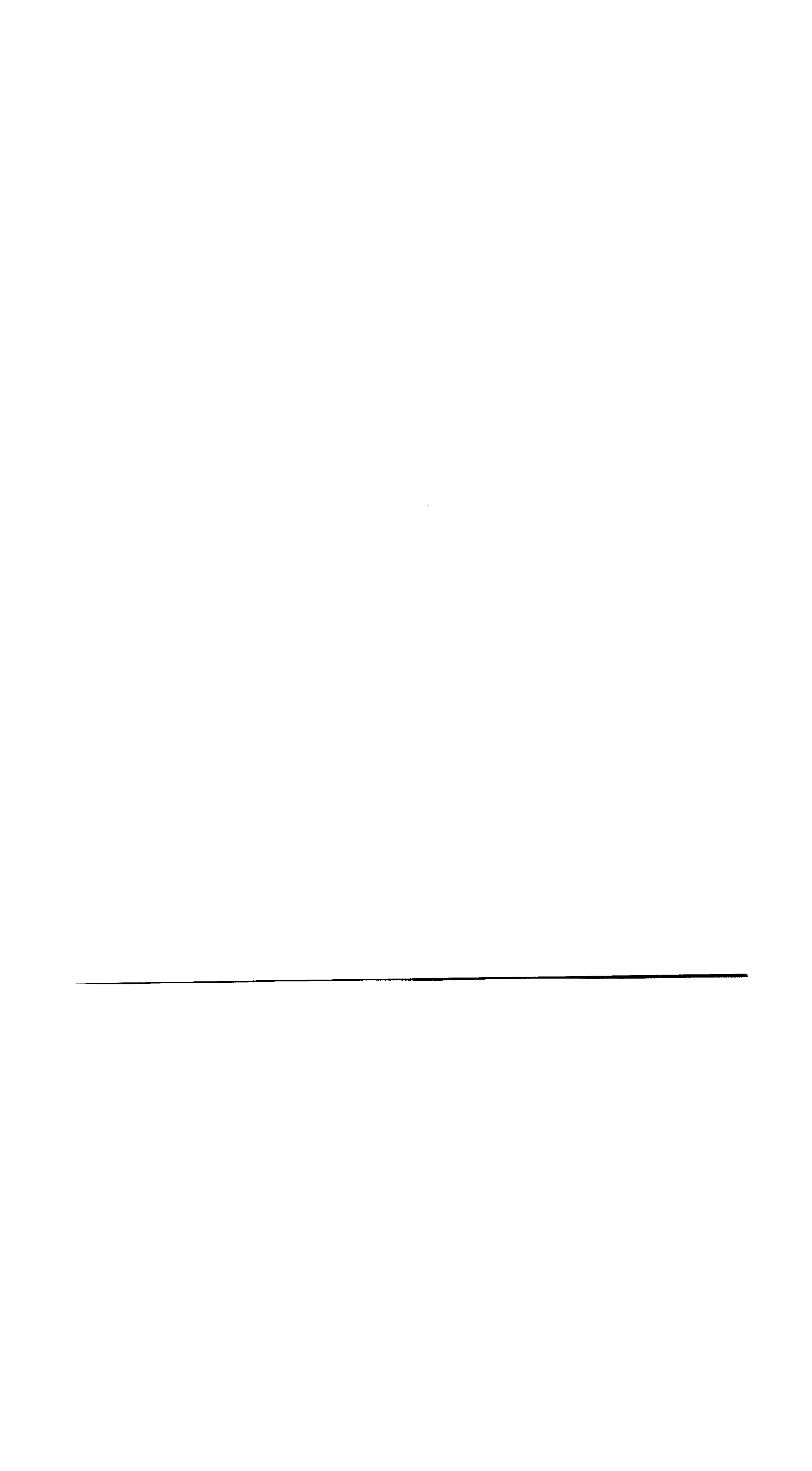
٥٤- النويرى - نهاية الأرب في فنون الأدب، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

٥٥- هويدي (يحيى هويدي) مقدمة في الفلسفة.

٥٦- وجدي (محمد فريد وجدي)، دائرة معارف القرن العشرين، جـ ٧، دار المعرفة - لبنان.

٥٧- وزارة الأوقاف (الكويت)، الموسوعة الفقهية، جـ ١.

٥٨- يودوفتش (إبراهيم، ل.)، حول مؤسسات الائتمان والأعمال المصرفية في الشرق الأدنى الإسلامي في القرون الوسطى، مجلة المسلم المعاصر، العدد ٣٤، ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣م.



المراجع الأجنبية

- Akley G., Macroecnomic Theory, New York, Macmillan, 1973.

- Blaug (Mar Blaug), Economic History and History of Economics, Harvester Press, 1986.

- Chenry H. & Others, redistribution et Croissance, Press Universitaire de France, 1977.

- De La Grandville (Olivier) Theorie de la Croissance Economique, Masson, Paris, 1977.

- Excyclopedia Britanica Inc., The New Excyclopedia Britanica, 1974.

- Findlay (Ronald), Implication of Growth Theory and Development, The American Economic Review, May 1975.

- ILO, Poverty in Rural Asia, Geneva, 1977.

- Kennedy (P. Kennedy) Preparating for the Twenty – First Century, Fointana Press, London, 1994.

- Keynes (J. M. Keynes), General Theory of Employment, Interest and Money.

- Kuznets (S. Y) Quantitive Aspects of the Economic Group of Nations, Distribution by Size, Economic Development and Cultural Changes, Vol. X1, No. 2, Part 2, January 1963.

- Laidler (D.E.), La Demande de Monnaie, Traduction par M. Fitou, Gunod, Paris, 1974.

- Lee (Eddy) Development and Income Distribution: A Case Study of Sri Lanka and Malaysia, World Development, Vol. 5, No. 4, April 1977.

- Louchs (William N.), Comparative Economic Systems, sixth edition, New York, Haruper Row, 1964.

- Radwan (Samir Radwan), Agrarian Refom and Rural Poverty: Egypt, ILO, Geneva, 1977.

- Ricardo (David Ricardo), The Principles of Political Economy and Taxation, The Works and Correspondence of David Ricardo, edited by Piero Sraffa, Cambridge University Press.

- Roll (Eric Roll), A History of Economic Thought, Faber & Faber LTD, Paris, 19.

- Rowntree, (B. J.), Poverty – A Study of Town Life, Macmillan, 1901.

- Schomperer (T. Schompeter) A History of Economic Analysis, Georg Allen and Unwin, London 1954.

- Smith (Adam Smith), The Wealth of Nations, edited by Andrew Skinner, Penguing Book, 1974.

- Stewart (Frances), Technology and Employment in LDCS, Walrd Development, Vol. 2, No. 3, March 1974.

- Townsend (Peter. T) Measuring Poverty, British Journal of Sociolog, 5, 1954.

- Weisbroad, (B.A.), The Economics of Poverty, Englewood Cliffs.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة